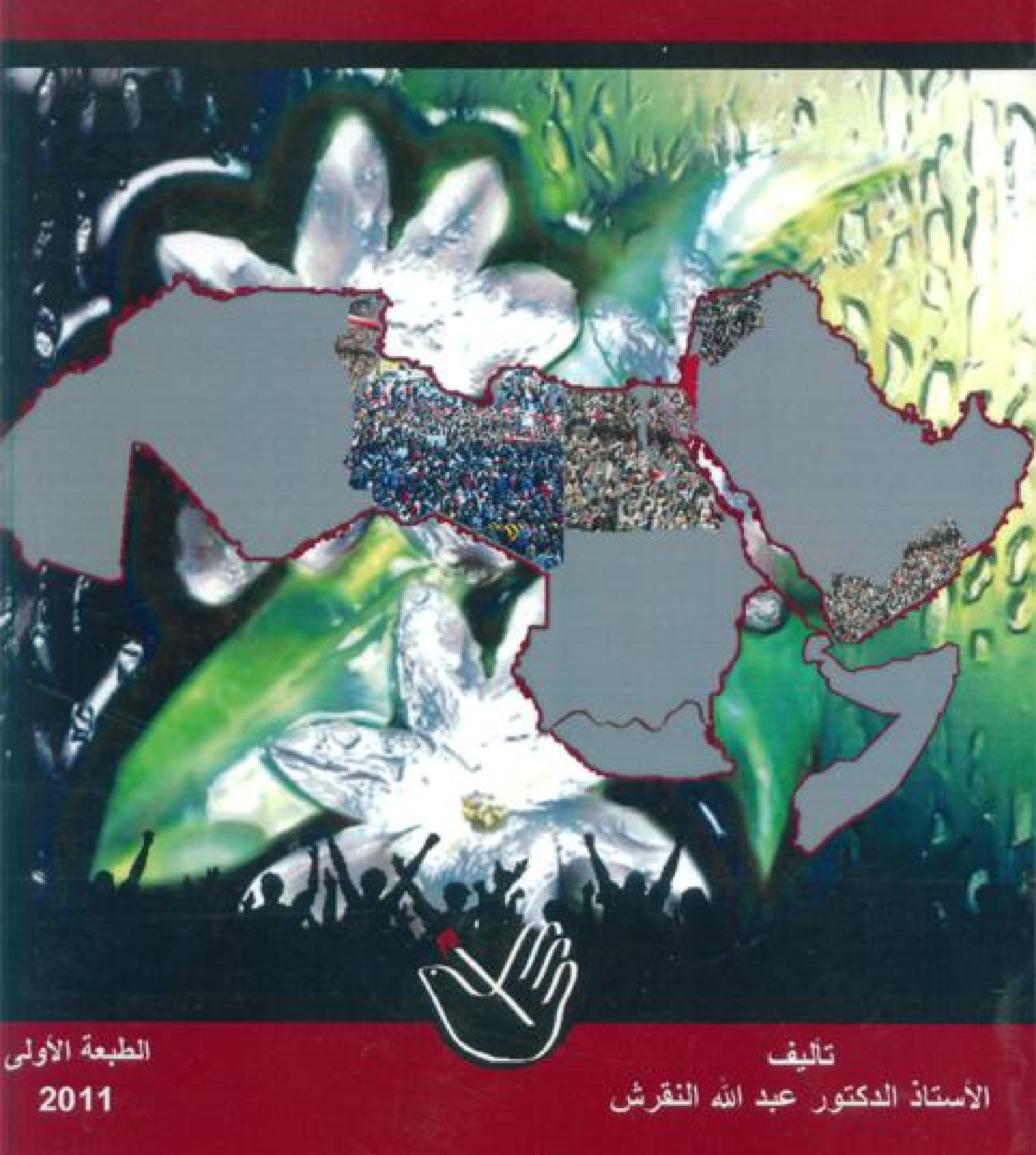
من وحي الربيع العربي



الطبعة الأولى

2011

تأليف

الأستاذ الدكتور عبد الله النقرش



من وحي الربيع العربي

تأليف

الدكتور عبدالله النقرش

الأردن

أيلول ٢٠١١

قائمة المحتويات

مقال للمقام :

قيل في معرض التعليق على تمسك الحكام بالسلطة، أنهم غالباً ما يقرأون كتاب الأمير لميكافيللي ويلتزمون ببداياته دون الأخذ بما ورد في نهاياته من وصايا إيجابية، ولربما أن لكل أمة ميكافيلليها، وقد نسب البعض إلى أن المفكر العربي محمد بن زفار الصيقلي. الذي عاش في القرن الثاني عشر في الأندلس، كان هو الأقدم والأسبق من نيقولا ميكافيللي في إسداء النصح إلى الحكام في عصره.

ومما ورد بهذا الخصوص، ما قدمه الباحثان جوزيف كيششيان وهارير ديكميجن، في كتابهما عن الأمير العادل : The Just Prince (a manual of Leadership)

والذي كان دراسة لمخطوط محمد بن زفار الصيقلي بـ " سلوان المطاع في عدوان الاتباع"، وحيث أننا لم نعثر على النسخة الأصلية للمخطوط، رأينا أن ننقل بعض وصايا هذا المفكر العربي عن الدراسة الإنجليزية، وسعينا أن نترجمها ببعض التصرف غير المخل :

ومن هذه الوصايا :-

أولاً : من يصل إلى الحكم عن طريق الغدر سيسقط عاجلاً أم آجلاً.

ثانياً : لا بد لجيش الظلم من أن يهزم ولا بد للطغيان من الزوال.

ثالثاً : يمكن التسامح مع أي شرير إلا الظالم حيث يعاديه الكافة.

رابعاً : الحكم القائم على عدم العدالة والمحاباة لا يتقدم ولا يتطور.

خامساً :من يستقوي بالخبث والمكر والخداع لا يستمر حكمه.

سادساً :من يصل إلى الحكم بالعنف لا يسود.

سابعاً : الانغماس في الملذات وتضييع الفرص لا يقيم حكماً ناجحاً.

ثامناً : الحاكم الذي يعتقد أن عقول الأمراء تتفوق على عقول الحكماء يقع في خطأ عظيم.

تاسعاً : الطمع أقبح الرذائل لأنه يولد الظلم والجشع والبخل، ويصاحب الرغبة فيما هو لدى الآخرين.

عاشراً : إذا لم تتح لك أذنيك أن تسمع من هو بعيد عنك، فتأكد أن عينيك لا تسمحان لك برؤيته وهو أمامك.

هذه بعض الوصايا أو الخلاصات الايجابية التي قدمها الصقيلي ذو المرجعية الإسلامية، ولا نظن أن قيمتها الأخلاقية تقل عن القيمة العملية لوصايا نيقولا ميكافيللي، ذو المرجعية الجودو-اكريكية (اليهودية اليونانية).

مقدمة الكتاب :

وقف التاريخ الإنساني لحظة صمت أمام جسد يحترق وينبعث منه لهيب النار واشعاع النور، ليخترق الافق من المحيط إلى المحيط. فمن جـان دارك(*) الفرنسية إلى محمد البوعزيزي التونسي العربي، يراجع التاريخ نفسه ويتحـرك باتجاه اخر. ومن لحظة النور تلك أفاق الناس علـى صـبح يتـنفس، وضـحىً يسطع، وليل لا يسجى. قام من بين انقاض الاحباط والخـوف والـوهم، مـارد يطاول عنان السماء، ليرفع صوت الحق بعد أن كانت عليه غشاوة. ومن حمـأة القمع والهزائم واليأس، ينهض الانسان العربي الذي كان يعيش لعقود على حـد الموت. وينتفض من بعد قنوط، لتنطلق التلبية بالله أكبر، الله أكبر على كل مـن طغى وتجبّر، الله اكبر على من فسد واستكبر، الله اكبر على من سام الناس سوء العذاب.

كان البوعزيزي حادي القافلـة، فتبعـه الـشباب التونـسي، فالـشباب المصري، فالشباب اليمني، ومن ثم كان للشباب الليبـي قـصة مختلفـة شـكلاً ومتشابهة موضوعاً، وبينما كان لسوريا رواية لم تنته بعد، فقـد نهـضت روح سوريا مفعمة بعبق شهداء حماة وتدمر، وذلك بعد أن انطلقت الصرخة الأولـى من عاصمة حوران (درعا)، ومن بعدها كان الطوفان. لقد كان لكل شباب دولة عربية، آلاف البوعزيزين، ولربما يلتحق بالقافلة المناضلة باقي شباب الأمة بكل اقطارها.

---

* ثائرة فرنسية ضد الاحتلال الإنجليزي لفرنسا في بداية القرن الخامس عشر، عند اعتقالها حكم عليها كساحرة ومشعوذة جرى حرقها حية في ٣٠ أيار ١٤٣١ عن عمر ١٩ عاماً، أعيد لها اعتبارها وكرمت كقديسة وتقرر أن يكون يوم حرقها مناسبة دينية وأن يكون يوم الأحد الذي يقع بعد ٨ أيار من كل عام عيداً وطنياً فرنسياً وقد ألهمت الكثير من الكتاب والشعراء، وكانت تدعى بعذراء أورليان.

وهكذا، فمن قيم الحرية والكرامة والعدالة والتقدم، استيقظ الحلم العربي الأول، وتدفق الدم كبركان، معلناً كلمة السر الاولى وعلى ألسنة كل الشعوب "إنها التغيير". انتفضت الامة لتقرر حقها في الوجود، رغماً عن اولئك الذين اختزلوها باشخاصهم، وتجبروا بالسلطة، وغدروا بالأمة. وفي نهار كان سناه ينتشر من الماء إلى الماء تتحول إرادة التغيير إلى "فعل الثورة". ثورة شاملة، ما قعد عنها إلا هالك. وما زالت الثورة تشتعل ويقوى عودها، ويشتد ضرامها. وما زالت قوافل الشهداء تتوالى وما زالت الضحايا تتساقط بفعل الجناة اللا شرعيين. ومع كل قطرة دم تراق، تصبح الحياة شهادة والشهادة خلود. تفتح أبواب المستقبل على مصاريعها لتبدأ حياة من ولادة جديدة.

لقد دخلت الأمة العربية، شعوباً وقبائل، القرن الواحد والعشرين، ولكن الانظمة السلطانية، ما زالت تقبع في حصونها التاريخية وتقاوم التغيير. ولان للقرن الواحد والعشرين لغته الخاصة، وللماضي العتيق تركيبته الخاصة كذلك، كان التفاهم، بين الثورة والنظام الرسمي العربي، عسيراً وشاقاً بل مستحيلاً. فما بين خطاب الشبكة العنكبوتية والاسطورة التاريخية قرون خلت، وأنظمة سقطت، وأمم بادت، والزمان إلى امام لا يلوي على أحد.

وانطلاقاً من موقعنا المنحاز للامة وللشعوب، رأينا أن نسجل فهمنا ومشاعرنا وانطباعاتنا حول ما يحدث، وأملنا أن يكون النشر توثيقاً للمشاعر والانفعالات والآراء والمواقف تشكل مقالات مستقلة، ورجاؤنا أن يكون في قراءتها بعض الفائدة وبعض الإضافة.

وسلفاً، نريد أن ننوه بأن هنالك الكثير من وجهات النظر حول الثورة العربية الراهنة ومجرياتها. ونعرف أن تناول الموضوع يقتضي الإحاطة بأكثر

ما يمكن من المعلومات، واعطاء أكثر ما يمكن من الوقت، لتفحص ما يجري أو الانتظار حتى تنقشع الغيوم، ولا سيما بشأن التدخل الاجنبي، إلا أننا من فرط احساسنا باللحظة التاريخية لم نشأ أن نغادرها دون أن نسجل فهمنا لها. ونحن لا ننكر حق أولئك الذين يعتقدون بأن الموضوعية تستوجب إضافة شيء ما إلى ما هو مكتوب، أو حذف شيء منه أو تعديله، بل إننا لا نطلب منهم قبول ما أوردناه كله أوجله أو بعضه. ولكننا بكل الاحوال لا نتفق مع أولئك الذين لا يؤمنون بالشعوب ولا يثقون بها، كما أننا لا نتفق مع أولئك الذين يعتقدون بأن مؤامرة دولية تحرك الامة العربية ضد حكامها أو ضد مصالحها. ونحن نعتقد بأن دم الشهداء يستحق قطرات الحبر إذا لم يكن ممكناً مشاركتهم بقطرات الدم.

وتوخياً للوضوح رأينا أن نقدم مدخلاً يتناول العناوين الضرورية في موضوع، "علاقة الحاكم بالمحكوم"، حيث أوردنا بايجاز مبسط شيئاً عن فلسفة الحكم، وعن القيم المعيارية للحكم، وعن المنهج المناسب لادارة الدولة الحديثة (الديمقراطية)، وبما يسمح به المقام. وقصدنا من وراء ذلك توضيح القضايا المركزية في علاقة أطراف الحكم بالمحكومين، وأملنا أن يقوم القارئ العادي بمقارنة واقعنا كشعوب عربية ودولاً، على قاعدة : "ما يجب أن يكون في ضوء ما هو كائن". وبتقديرنا أن مثل هذه المقارنة أو القياس سيؤدي إلى فهم اعمق لبعض الاسباب الحقيقية وراء الثورة أو الثورات العربية الراهنة.

وبعد ذلك حاولنا تسجيل فهمنا أو رأينا بالتجليات القائمة في كل دولة شاركت بهذه الثورة العربية الراهنة. ونحن إذ نستعمل أحياناً مفردة ثورة بصيغة المفرد، اشارة لتخصيص الحراك السياسي الاجتماعي في دولة عربية بعينها، نستعمل نفس المفردة "ثورة" على وجه العموم لاعتقادنا بأن هنالك ثورة عربية شاملة واحدة ولها تجلياتها في كل دولة عربية على حدة. وظننا أن التماثل

والتشابه الموضوعي بين الشعوب العربية من حيث الأسباب واليات الحرا ك والغايات، يبرر هذا الاعتقاد. ولا نعتقد بنفس القدر بأن الخصوصيات المحتملة يمكن أن توجد ثورات شعبية مختلفة جوهرياً عن بعضها البعض. فعلاقة الحاكم العربي بالمحكوم العربي في كل الدول العربية، متشابهة إلى حد كبير، إلا في بعض الفوارق النسبية، التي قد تتلاشى فيما لو خضع الجميع لذات الامتحان. وقد تبين بالفعل أن حركة وفعل المواطن العربي وسلوكه الثوري، لا يختلف جوهرياً من بلد لاخر لو اتيح له القيام بالثورة في نفس الشروط. وكذا سلوك الحكام. ولهذا كان التقليد واضحاً في حركة الشعوب، كما كان واضحاً في تشابه سلوك الحكام وإعلامهم، مع التحفظ بأن هنالك بعض الاخلاقيات أو بعض الظروف الكابحة التي تجعل من الممكن وجود اختلافات نسبية لدى الحكام.

وبعد الحديث عن الثورات العربية الراهنة، أو تجليات الثورة العربية الراهنة، حاولنا جهدنا التطرق إلى خمسة مسائل : – الأولى – مقال ذو طبيعة خاصة عن مفهوم السلطة عند القادة العرب، والثانية؛ حول الدولة الأمنية العربية، باعتبارها موضوعاً مركزياً في الحياة السياسية العربية، وهناك إجماع شعبي على مقاومتها كظاهرة، الثالثة – حول القاموس السياسي العربي الراهن – كناية عن طبيعة الاعلام السياسي في هذه المرحلة، والرابعة – حول البعد الديني في الثورة العربية الراهنة وهو محاولة لفهم موقف الاسلام السياسي.. وخامساً – ملاحظة حول اليسار العربي.

وبعد ذلك سعينا، بقدر ما وسعنا الجهد والموضوعية، معالجة مسألة التدخل الخارجي، أي دور العامل الخارجي في الثورة العربية الراهنة. ومع علمنا المسبق بأن الأمة العربية بأغلبيتها ترفض التدخل الخارجي تحت أي مبرر، وعلمنا بالمقابل بأن بعض المراقبين العرب يكاد يلغي دور الشعوب في

الحراك السياسي – الراهن– إلا أننا حاولنا الاجتهاد بشرح هذا الامر مع ايماننا المطلق بمركزية أدوار الشعوب في الثورة العربية القائمة. وأنها في المحصلة هي العامل الحاسم في حركة التغيير على مستوى الامة والمستقبل. بل أننا ننطلق في التعامل مع هذا السؤال – التدخل الخارجي – من إشكالية منهجية توجد في الذهنية السياسية العربية. وهذه الإشكالية تفرض سلفاً أنه لا توجد احتمالية لاحداث تغيير سياسي هام في العالم العربي دون وجود دور حاسم للعامل الخارجي، وان كل شيء يتم بفعل هذا العامل ووفقاً لمخططاته. ونحن نعتقد أن مرد هذه الاشكالية يعود إلى فهم المواطن العربي للعلاقة بين السياسية الداخلية والسياسة الخارجية، إذ يعتقد الكثير من العرب في الدول العربية بأن السياسة الداخلية ما هي إلا انعكاس للسياسة الخارجية، بينما يفترض أن يكون الأصل هو العكس. ربما نجد لذلك بعض العذر نظراً لما خبره المواطنون العرب من تجارب حكامهم، ولكن ما ينطبق على الحكام لا ينطبق بالضرورة على الشعوب. وعلى أية حال لقد حاولنا توضيح هذا العامل ما استطعنا إلى ذلك سبيلا وبالقدر الذي يحتمله الموضوع والكتاب.

وبعد، قد يعتقد البعض أن نشر كتاب حول الثورة العربية الراهنة يبدو أمراً متعجلاً، حيث يجب دراسة هذه الظاهرة وتحليلها علمياً واستخلاص النتائج المترتبة عليها، وذلك بعد ان تستقر تفاعلاتها، افتراضاً بأن كل شيء يجب أن يكون موثقاً وواقعياً وواضحاً يسهل الحكم عليه، أو أنه يجب وضع الدراسة في سياق المنهج المستقبلي للدراسات، وبالتالي هنالك بعض التفاصيل الفنية التي يجب الالتزام بها.

نعم، قد يكون ذلك صحيحاً إلى حد بعيد، ولكن ما ورد هنا هو نوع من التحليل الملتزم، وتسجيل لفهمنا النابع من متابعتنا لما يعلن أو يكتب وليس لأننا أكثر حظاً من غيرنا لنحصل على المعلومات المتصلة بهذه الاحداث التي تصعب ملاحقتها. ولا نزعم بأننا، الأكثر قدرة على فهم وقراءة ما وراء الخطوط أو الشاشات أو تحتها. فالمسألة لا تعدو أن تكون مشاركة مواطن عربي يرى من واجبه ان يقول شيئاً طالما أنه لا يستطيع أن يفعل شيئاً غيره. مواطن يرى أن الشعوب العربية اقتحمت حصون الحكام وقلاعهم ومنتديات النخب السياسية دون استئذان منهم، وفرضت ما تريد على الرغم من كل المحاولات المضادة أو تلك التي تستهدف احتواء هذه الشعوب باجهاضها أو باعادة تدجينها.

نعم، لقد انتفضت الامة وستنتفض بصورة أقوى وستصل إلى الانعتاق والتحرر والتقدم، وخير ما يستشهد به في مثل هذا الحراك ما قاله الشاعر التونسي ابو القاسم الشابي، ذاك القول الذي كان أقوى من كل أجهزة الاعلام ومن كل بيانات التوجيه والفكر الشمولي :

إذا الشعب يوماً اراد الحياة فلا بد أن يستجيب القدر
ولا بد لليل أن ينجلي ولا بد للقيد أن ينكسر

وهكذا كان.

الفصل الأول

المدخل :

البسيط في علاقة الحاكم بالمحكوم
(جدلية العلاقة بين العبودية والحرية)

مقدمة :-

نشأت عبر الزمن علاقة بين أناس عرفوا بأنهم حكام وآخرين عرفوا بأنهم محكومون. كان مضمون هذه العلاقة في الأساس السعي للسيطرة من قبل قلّة قوية على أكثرية أقل قوة. وقد تراوحت عملية الضبط هذه بين أن تكون حالة عبودية خالصة إلى أن أصبحت اليوم لدى معظم الناس حالة اختيار حر.

أولاً) فلسفة الحكم : [١]

فعندما كان الحاكم إلهاً أو فرعوناً أو قيصراً أو ملكاً أو أميراً كان يغلب أن يكون المحكومون عبيداً أو رعايا. حيث يتنازل العبد عن حريته وحقوقه ويصبح ملكية للحاكم ومادة بين مواده. أو تخضع الرعية خضوعاً كاملاً وتصبح موضوعاً أو عُدةً في يد الحاكم يستخدمها كما يشاء.

وكان العبد أو الشيء المملوك والمسلوب المضمون الإنساني للوجود يرى الحاكم ربّاً أو إلهاً، ومن أجل ذلك ابتدع الأساطير والحكام الآلهة أو الآلهة الحكام. وكان الإنسان المسلوب الإرادة والحرية والقدرة على الفعل يرى الحاكم مقدساً، عليه التضحية من أجله والفناء في سبيل مجده وعزه واستمراره. ولربما كان الإنسان فيه يسعى للهرب من هذا الواقع ليبحث عن قيمة عليا يجسدها على

شكل آله يستحق أن يعبد. بمعنى البحث عن نوع من العبودية "القيمة" ليبرر لنفسه الخضوع. وفي هذا انتقال من عبودية الحاكم المتوحش إلى عبودية الفكرة والقيمة. وبالتالي يمكنه أن يحيل كل ما هو ضعف وظلم واستسلام إلى الفكرة والقيمة والإلوهية. فكان الدين هو الحل.

وفي ظننا أن الإنسان ومنذ البداية كان مسكوناً بالحرية، ومخلوقاً قائماً بذاته وجد في صيغة الحكم، أي علاقة الحاكم بالمحكوم، علاقة غبن وعبودية. وكان لا بد أن يلجأ إلى عبودية أخرى أكثر إقناعاً وتبريراً وقبولاً وهي ربط العلاقة بالله بالعلاقة بالحكم، ومع أن الفكرة غيبية إلا أنها كانت أشد وطأة. وبما أن الله لا طبيعة معروفة له حتى يجعل الحاكم على طبيعته، استغل الحاكم صورة الله في ذهن الناس ليتقمصها، ويظفر في النهاية بنوعين من العبودية والخضوع. ويستكمل سيطرته المطلقة على الناس. وهكذا جاء الربط التاريخي بين سلطة الحكام، الملوك، والأباطرة، والقياصرة، والفراعنة، كنماذج للاستبداد والأفكار والمعتقدات الدينية والأساطير وغيرها مما هو تصور مجرد وغير تطبيقي أو تجريبي. وكان الصراع بين هذه المفردات ومضامينها من جهة وبين الوجود الإنساني من جهة ثانية هو تيار التاريخ الأهم. ولهذا كانت مفردتي الدين والسياسة من حيث كون الدين علاقة الإنسان بالله وبالكون، والسياسة من حيث علاقة الإنسان بالإنسان، هما المفردتان الهامتان والأكثر شيوعاً في حياة الإنسان وعبر الزمن التاريخي المعلوم، سواء جاءت المعرفة بالمعقول أو بما هو غير معقول.

إذن حاول الإنسان ومنذ البداية الدفاع عن حريته بطريقة أدت إلى تفضيل عبودية الفكرة على عبودية الإنسان، وتطور هذا الاختيار من عبادة إله متصور وثني الشكل إلى عبادة الله الفكرة المطلقة كما طرحتها الديانات

السماوية. وأنه في تطور فكرة الحكم التي هي عبارة عن علاقة الإنسان بالإنسان "الحاكم القوي". تطورت فكرة الحاكم الإله إلى الحاكم الإنسان، المناب، ثم المستخدم.

في البداية كان الحاكم القوي يمارس دوره عبر استعمال القوة المادية المباشرة، ويفرض تصوراته وقراراته وتوجهاته على الآخرين. ومع تطور المجتمعات وتعقيد سبل إدارتها احتاج هذا الحاكم إلى معاونين، وكان هؤلاء في الغالب إما رجل تنفيذي قد يسمى وزيراً ليكون الواسطة الإدارية بين الحاكم والمحكومين، وجنوداً مرتزقة كأدوات قوة ضاربة لتطويع الآخرين بقبول سياسة الحاكم وأوامره. وكانت فكرة الوزير أو الحاجب أياً كان اسمه نواة التفكير بالسلطة التنفيذية كما نعرفها اليوم "الحكومة". وكانت مجموعة المرتزقة نواة التفكير بالجيوش. وربما تطورت وظيفة الحاجب مع الزمن لتصبح وظيفة الأمن أو العسس أو خلافه.

في المرحلة اللاحقة عندما أصبح الحكم شأناً يومياً واتسعت مساحة الحكم وأعداد المحكومين، كان لا بد من وجود عدد أكبر من الوزراء، ولا بد أيضاً من جود عدد من ممثلي المناطق التي تشملها دائرة الحكم، وليكن هؤلاء حلقة الوصل بين الحاكم والناس في مناطقهم. لذلك كان يصار إلى تعيين بعضهم تمثيلاً لنسب سكانية أو مناطق جغرافية، فنشأت فكرة المستشارين ومن ثم السلطة التشريعية. وعندما تطور المجتمع أكثر، واتسع نطاق عمل الدولة، والوظائف المطلوبة من النظام السياسي، وتنوعت حاجات الناس والخدمات ومطالب المناطق، تطور أمر اختيار هؤلاء المندوبين، لا لكي يتلاءموا مع الحكم كأولوية، ولكن ليعكسوا أوضاع وحاجات مناطقهم ومجتمعاتهم التي

ينتمون إليها ويمثلونها. ومن هنا كان لا بد أن يجري اختيار الأشـــخاص وفقـــاً لوجودهم أو دورهم الاجتماعي.

وبعد ذلك وتبعاً لتوسع فرص الاختيار، تطورت فكرة الاختيار من بـــين المجموعات المختارة. وعندما وصل التطور إلى مرحلة مندوبين يمثلون مناطق وسكان وجماعات، وان اختيارهم يتم على أساس احتياجات الجماعات المختلفـــة وتطلعاتها وهي ليست متشابهة بالضرورة، بدأت تتبلور الأفكار الخاصة بالسلطة التشريعية. والتي تطورت بدورها من مجالس استشارية أو مجـــالس دســـتورية وفقاً للطروحات الدينية أو الثقافية الخاصة بالمجتمع لتصبح مجـــالس تـــشريعية منتخبة.

ومع هذا التطور كان يجري تطور مشابه ومعاكس في الاتجـــاه، وكـــان هذا التطور يتصل بما يسمى نقل السلطة، بحيث كلما أنشئت هيئة انتقصت مـــن صلاحيات الهيئة السابقة. بمعنى كان يجري توزيع الثقل السياسي في الدولة. فلم يعد الحاكم (إلهاً، فرعوناً، ملكاً...) يتمتع بصلاحيات مطلقة، وإنما كـــان تطـــور تشكيل الهيئة التنفيذية، ومن ثم التشريعية يأخذ سلطة سياسية جديدة وعلى حساب صلاحيات السلطة السابقة لها في التكوين. وغالباً ما كانت كل ســـلطة سياســـية جديدة تأخذ أهمية خاصة وصلاحيات خاصة.

وكذلك، حدث تطور في مضمون السلطة السياسية. فعندما كان الحـــاكم بمفرده ومعه مجموعة من المرتزقة كان مفهوم السلطة أقـــرب إلـــى المـــادي. فالحاكم هو الآمر الناهي وبيده كل شيء. وفي المرحلة اللاحقة أصبحت السلطة السياسية للقرارات التنفيذية وليس للقوة المادية، ثم أصبحت سلطة القوانين أكثـــر من كونها سلطة القرارات الحكومية. بمعنى أنه كلما انزاح ثقل السياسة من جهة

إلى أخرى تليها، كلما تطور مفهوم السلطة من حيث المضمون ومن حيث الجهة التي تمارسه.

في المرحلة الحديثة حدث نوع من الوعي السياسي الاجتماعي المصلحي، مؤداه أن هنالك تواطؤاً من قبل الجهات الحاكمة على المحكومين، وحتى لا تتحسر السلطة السياسية بيد الحاكمين المتنفذين، فكر المحكومون بإحداث مؤسسات سياسية تحدث توازناً بين السلطات من جهة وبين الحاكمين والمحكومين بشكل عام. هذا فضلاً عن ضرورة تطور المشاركة السياسية والعمل السياسي. فنشأت ظاهرة الأحزاب السياسية كرد فعل على التواطؤ الذي يمارسه أعضاء السلطات القائمة وكآلية لضمان مشاركة مؤسسيه من قبل المحكومين.

إن نشوء ظاهرة الأحزاب السياسية أدى إلى انزياح جزء من السلطة الرسمية التقليدية إلى السلطة الجديدة (الحزبية). وبحكم أن هذه القاعدة الاجتماعية أكثر اتساعاً وتقوم على أساس من الوعي السياسي، فإنها ستسعى إلى الحصول على أكبر مساحة ممكنة من النفوذ السياسي أو السلطة السياسية أو الثقل السياسي. وسيكون من المنطقي أن يسعى كل من يطمح لممارسة العمل السياسي للجوء إلى كسب تأييد الشعب. بل لقد انتهى الأمر إلى أن تصبح البنية الحزبية هي المنتجة للقيادات السياسية ولإدارة الدولة، أو لأعضاء الفريق الحاكم. ولهذا فإن الأنظمة السياسية ذات المواصفات الحديثة هي في جوهرها وشكلها أنظمة حزبية. وفي هذا السياق من التطور طرأ تحول على مضمون السلطة السياسية بانتقالها من القوة المادية إلى القرارات الحكومية فإلى التشريعات القانونية، وأخيراً إلى ما يعرف بالحوار السياسي. وبهذا أصبح الحوار السياسي المنظم والموسع حزبياً هو أساس مضمون السلطة السياسية في

الدولة. فمن المعلوم أن الأحزاب لا تصدر قرارات ولا تشريعات ولكنها تقوم بالحوار وتتخذ مواقف تؤثر في قرارات الحكومة وسياسات الدولة بوجه عام.

إذن، لقد أدت التحولات الحديثة إلى تحول في مفهوم الحكم وفلسفة الحكم وعناصر منظومة الحكم، الأمر الذي أعاد إلى مفردة السياسة دلالاتها الاجتماعية، وأصبحت السياسة شأن المجتمع لا شأن أفراد منه. وتمثل ذلك في اتساع دور مؤسسات المجتمع المدني وتأثيرها في صناعة القرار. بمعنى حدث اتساع على قاعدة العملية السياسية بحيث شملت كل البنى الاجتماعية القائمة المنظمة. وبذلك انزاح الثقل السياسي باتجاه هذه البنى أي باتجاه المجتمع ككل. الأمر الذي ينسجم مع تطور مدنية المجتمع ورقيه، ويحقق مستوى من التكامل بين قواعد العملية السياسية كما يجب أن تكون. ويفترض أن تشتمل العملية السياسية على أكبر عدد ممكن من أفراد المجتمع من تنظيمات وأفراد. وبينما ما زالت العملية السياسية في بعض الدول المتخلفة حكراً على الرئيس/ الحاكم، إلا أن العالم اليوم يمر في المرحلة التاريخية من فلسفة الحكم التي جعلت من الحكم شأناً اجتماعياً لا يقتصر على النخبة، بل ألغى مفهوم النخبة لمصلحة المجموع. وفي مثل هذا التحول تتباين الصور والعلاقات إلى حد كبير. ولا بد أن ينعكس مُخرج العملية السياسية كموقف عام ورأي عام بشكل واضح وعبر آليات واضحة. كما أن مفهوم السلطة اتسع، وأصبح القرار أشبه ما يكون بالرأي العام أو الموقف العام. ونتيجة لذلك تداخلت الاهتمامات الإنسانية والثقافات الإنسانية والمشاعر الإنسانية وأصبحت ظاهرة الانفراد بالسلطة، فرد أو جماعة أو حزب، وظاهرة التزمت الإيديولوجي، سياسي أو عقائدي ديني أو عنصري، أو خلافه... كل هذا في حالة تناقض مع المجتمع الداخلي والدولي في عالم مفتوح ومتشابك إلى درجة لا يستطيع أحد السيطرة عليها.

فإذا كان التحليل السابق صحيحاً، وأظنه كذلك، فكيف لنا أن نفسر علاقة الحاكم بالمحكوم في الدول العربية؟!. سؤال سنكتشف الإجابة عليه في ثنايا هذا الكتاب.

ثانياً) إشكالية العلاقة بين الحرية والعدالة :

ربما تلخص هاتان القيمتان الكفاح الإنساني عبر تاريخه الطويل، فالحرية تأصيلاً هي شرط وجود والعدالة كغاية هي شرط بقاء. ومع أن هاتين القيمتين، تبدوان متلازمتان إلا أنهما في كثير من الوجوه وعبر تطور الفكر السياسي والنماذج المنظمة للعلاقات الاجتماعية تبدوان متناقضتان. فالإنسان يوجد حراً ولكن حتى يضمن لنفسه حياة معقولة لا بد من توفر شرط العدالة. بمعنى أنه حتى تستكمل سعادة الإنسان يجب أن تستتبع حالة الحرية بشرط العدالة. ووجه التناقص الأولي في هذه العلاقة، أنه لا يمكن تحقيق العدالة إلا بإدارة معينة للحرية والعلاقات والموارد في نطاق الحياة الجمعية للمجتمع، والتي يتم التعبير عنها بالحياة السياسية، وبشكل عام ودقيق ومستمر. وهو ما يعبر عنه قول "العدل أساس الملك". حيث أن إدارة شؤون المجتمع لا يمكن أن تستقيم إلا بتحقيق العدل.

في البداية عندما كان الإنسان في حالة بدائية، كان "مطلق الحرية" ربما، وكانت العدالة غير موجودة، ففي الحالة البدائية والحالة الفوضوية، عندما تكون الحياة على الشيوع نشاطاً ومواردا، تعتمد حياة الفرد على حجم القوة التي يمتلكها، فيحقق المكاسب بقوته. ولهذا كان لا بد من وجود قواعد تنظيم للحرية والعدالة في سياق التاريخ الإنساني. أي أنه لا يمكن تحقيق أي من القيمتين إلا على حساب الأخرى. فالحرية كقيمة تأسيسية أصيلة النشأة، والعدالة عملية توزيعية يقوم بها طرف إزاء الآخر. لذلك لو تصورنا أن إحدى القيمتين موجبة والأخرى تتحقق على حسابها فإن التوازن في الحياة يتحقق بوجود كلتاهما في

حالة تعادل. وقد يكون التاريخ الإنساني أو خلاصة التجربة الإنسانية هي السعي لتحقيق التوازن.

كيف انعكس ذلك في الفكر السياسي والاجتماعي الإنساني؟

حاولت كل الفلسفات والعقائد الاجتهاد في قيمتي الحرية والعدالة، وبالإجمال يمكن القول أن معظم الأفكار التي تناولت وضع الفرد كفرد ركزت على قيمة الحرية، وأن معظم الأفكار التي تناولت الفرد كعضو في مجموعة أو مجتمع ركزت على قيمة العدالة. والجميع يعرف أن من أهم الفلسفات والأفكار والمبادئ الإنسانية. ما جاء في الإسلام وقبله وما جاء في الفلسفة الليبرالية ومن ثم ما جاء في الاشتراكية العلمية. فمنذ أفلاطون نفسه كان منحازاً للعدالة بشكل أساسي، ولذلك طالب بمدينة فاضلة يحكمها فلاسفة عقلاء عارفون وعادلون.

وفي الإسلام جاء الحديث عن العدل، حيث يعبر الإيمان عن علاقة الإنسان بالله ويجسد العدل علاقة الإنسان بالإنسان. الأمر الذي يجعل من العدالة القيمة المركزية في الإسلام،مقارنة بما أشير به إلى الحرية كقيمة. فالإسلام دين خضوع للفكرة المطلقة، يقوم على الطاعة والإيمان والإذعان. نعم؛ الإنسان حر ولكن لم يكن الإسلام معنياً بالحرية بالدرجة الأساس. ولم يقم ثورته من أجل الحرية وضد العبودية وحسب، وفي الإسلام قيم كثيرة تبدو أهم من الحرية مثل الصدق والرحمة والعدالة. وهكذا بدا وكأن في الإسلام أفكاراً اشتراكيه أكثر من الأفكار الليبرالية.

وعندما جاء الفكر الليبرالي تمركز حول الحرية ومقتضياتها والحرية الفردية تحديداً. ولأن النشاط الاقتصادي يعتبر نشاطاً إنسانياً هاماً لكونه يتعلق بالحياة ذاتها، بدا الاهتمام بالحرية الاقتصادية وكأنه المحور الرئيسي في الفكر

الليبرالي. ومع تطور النشاط الاقتصادي بعد الثورة الصناعية وما ترتب عليها من عمل وعلاقات إنتاج، أظهرت اعتداءً صارخاً على قيمة العدالة من حيث طبيعة العمل، ووضع العمال الذين يقومون بالإنتاج، سواء كانوا من الرجال أو النساء أو الأطفال، وما كان يظهر من تباين في شروط عملهم وأوضاعهم. فقد كانت التطورات الرأسمالية (الحرية الاقتصادية) تعكس تجاوزاً واضحاً على العدالة، سواء من حيث إنسانية الإنسان أو من حيث العلاقة بين أطراف عملية الإنتاج. والاعتداء الأخر على العدالة يتعلق بتوزيع الثروة، من حيث أدى النظام الرأسمالي إلى تراكم الثروة بلا حدود لدى أصحاب المشروعات التجارية والصناعية، ومحدودية توفر أي نوع من الثروة والتراكم الرأسمالي لدى قطاعات عريضة من المجتمع. أي أن الحرية في إطار المنهج الليبرالي الرأسمالي مثلت ظاهرة اعتداء صارخ على قيمة العدالة، واختل التوازن بين القيمتين (الحرية والعدالة)، وكان لا بد من إجراء عملية التصحيح. وعملية التصحيح التي مثلتها بعض الأفكار الدينية في السابق جاءت هذه المرة على شكل النظرية الاشتراكية. والتي أكدت على أنه بدل أن يكون مركز الحياة ومركز النشاط هو "الفرد" يجب أن يكون "المجتمع". وبدلاً من أي يكون النشاط الاقتصادي فردياً يجب أن يكون نشاطاً جماعياً أو تعاونياً. وبدل أن تكون الثروة محتكرة على عدد محدود من أصحاب المشروعات الاقتصادية يجب أن توزع على أفراد المجتمع. فجاءت هذه النظرية انتصاراً لقيمة العدالة في مواجهة النظرية الليبرالية المنتصرة لقيمة الحرية. وفيما بين هذين الاتجاهين انقسم العالم ردحاً من الزمن. معسكر يتبنى الحرية ويتغاضى عما تسببه من مشكلات للعدالة، ومعسكر يقول بالعدالة ويتغاضى عما تسببه من مشكلات للحرية.

ومن المفارقة أنه في نفس الوقت الذي احتدم فيه الصراع بين القيمتين والمعسكرين، جرى استغلال أفكار قديمة حول الاستبداد السياسي والاستبداد

الديني. وكان من نتائج الاستغلال المتبادل بين الصراع الدولي من جهة والاستبداد السياسي والديني من جهة ثانية، أن ظهرت حالات من الأنظمة السياسية المستبدة بما لا يحتمل، وحالات من التطرف الديني بما لا مجال لوقفه. والغريب في الأمر أن ظاهرتي الاستبداد تلك لم تكن أي منها معنية فعلاً بقيمتي الحرية والعدالة، وأن بدأ في بعض الأحيان أن الاستبداد السياسي يقف إلى جانب العدالة، والتطرف الديني يقف إلى جانب الحرية (وقوف الأنظمة الفردية الديكتاتورية إلى جانب الاتحاد السوفيتي ووقوف الحركات الدينية إلى جانب الولايات المتحدة).

وفي إطار هذا التحالف غير المبرر موضوعياً، وقف الدين إلى جانب الحرية وهو غير معني بها كأولوية مركزية، ووقف الاستبداد إلى جانب العدالة وهو غير معني بها أساساً. بمعنى أن معسكر الحرية وظف الدين لمحاربة العدالة التي يتبناها الدين أساساً. في حين وظف الحكام المستبدون الدين لمصلحتهم بصورة مستمرة مقابل تحالف الدين والحرية. وكان قد جرى توظيف الاستبداد السياسي من قبل معسكر "العدالة" وفي مواجهة تحالف الدين والحرية كذلك. وكانت هذه التناقضات قد أكدت بأن المعسكرات المختلفة غير معنية فعلاً بأي من القيم التي تتبناها نظرياً.

وحدث التحول عندما تم اكتشاف أن تراكم الثروة كان لدى الدول الليبرالية والدول التي رفعت عنوان الدين. وأن النتيجة تترجم بأن حسم الصراع الدولي كان لمصلحة الأغنياء في مواجهة الفقراء (الاشتراكيون والقادة العسكريون في دول العالم الثالث)، فانهار معسكر العدالة والاستبداد وبقي معسكر الحرية والدين. ولأن العلاقة بين الطرفين – الحرية والدين- ليست علاقة أصيلة بل تحالف مؤقت، (أفغانستان مثال لهذا التحالف)، وعندما انتهت

القيادة المركزية للتحالف الآخر الاتحاد السوفيتي)، سرعان ما انهار تحالف الدين والحرية. وأصبح الصراع بين الحرية والتطرف الديني، وكأن كلاهما كان يقوم بعملية تزوير تاريخية. فأمريكا تمارس تزوير الحرية بكل أنواع الطغيان، والعناوين الدينية تمارس الاستبداد باسم الدين. وبقيت أهم سمات المرحلة الراهنة "انعدام العدالة". (٢٠% من سكان العالم يملكون ٨٠% من الثروة في حين ٨٠% يمتلكون ٢٠% منها).

يمكن القول إذن، أن الاتجاه التاريخي الإنساني كان يتمحور حول الحرية من جهة والعدالة من جهة أخرى، وأن التوازن في الحياة الإنسانية يقوم على علاقة متوازنة فيما بين القيمتين. ربما من الصعب أن يقتنع الإنسان بأن جدلية الحرية والعدالة قد لا تتوافق مع كونهما قيمتين إيجابيتين من أهم قيم الحياة. لذلك عمل الفكر الإنساني على إيجاد النسق المناسب من الأولويات، وجاءت الحركة الاجتماعية لتحدد أيهما القيمة الأولى الملائمة لظروف حياة كل مجتمع في كل مرحلة من مراحل تطوره. ولهذا كانت الديمقراطية هي الحل الأكثر قبولاً للان ولربما كانت الصيغة الديمقراطية الاجتماعية أو الاجتماعية الديمقراطية، أو الاشتراكية الديمقراطية هي الصيغة الأكثر ملائمة بين صيغ الديمقراطية المتباينة نسبياً.

ثالثاً) الديمقراطية كمنهج للحكم :

لم تعد الديمقراطية موضوعاً يحتاج إلى تكرار، فلربما لكل فرد صورته الخاصة عن الديمقراطية. وأنه من كثرة ما سمع عنها مبنىً ومعنىً لا يحتاج إلى المزيد. ولهذا سيقتصر الحديث الموجز هنا عن بعض الدلالات، مع الاستدراك بأننا لا نتحدث عن منهج مثالي لإدارة المجتمعات والدول وإنما عن منهج مناسب، فيه من النسبية الشيء الكثير.

فالديمقراطية كنهج لإدارة التناقضات في المجتمع بصورة سلمية، تعالج الأزمات وتبعد عن المجتمع شبح الصراعات الدامية والمدمرة. ومن حيث كونها تقوم على المساواة القانونية لا المساواة الفعلية بين الأفراد والجماعات، فإنها أيضاً تستوعب التباينات الموضوعية، وتحترم الأوضاع القانونية والسياسية للأفراد والجماعات، وتحول دون طغيان التفاوتات الفعلية بين الأفراد، بما يسمح بالتعايش وحماية الضعيف من القوي.

والأصل في الديمقراطية أنها توفر أسلوباً سلمياً للتغيير عن طريق تداول السلطة، بمعنى أنه طالما أن المجتمع متنوع الاتجاهات والمصالح والتكوينات، فمن حق أية فئة تحظى بقبول الأغلبية أن تقود المجتمع باتجاه الرؤى والمبادئ والمصالح التي تمثلها. وهذا التداول مطلوب بحكم الزمن والتطور، وبحكم المصالح، وبحكم تفعيل المجتمع وإذكاء حيويته بصفة مستمرة. والخيار ليس سهلاً. لذلك كانت الغاية الأهم لكل حركات النضال السياسي "التحرر والتغيير". ومع أن الديمقراطية لم تقدم أفضل أنواع الحلول لإشكالية "الحرية والعدالة" لكنها قدمت أفضلها لمسألة تداول السلطة. فقد تنتقل المجتمعات من النقيض إلى النقيض بواسطة الديمقراطية. وبهذا تتجنب كل التعقيدات المرتبطة باحتكار السلطة. فاحتمال أن يكون هنالك حكاماً ديكتاتوريين ظالمين فاسدين احتمال تاريخي شائع. وربما ما هو أقل منه أن يكون هؤلاء الحكام عادلين ومعقولين وأكفياء. ولذلك فالقاعدة الأكثر عقلانية هي أن الاستمرار بالسلطة أياً كان الطرف أو الجهة التي تحتكر السلطة هو استمرار غير مبرر منطقياً وفعلاً وعقلاً. فلذلك تبدو مسألة تداول السلطة مطلوبة لذاتها وهي صميم العملية الديمقراطية. وأي تحايل على هذا المبدأ ليس من الديمقراطية في شيء. وبناءً عليه يكون النظام السياسي العربي مثلاً، وطالما أنه لا توجد صبغة سلمية ديمقراطية لتداول السلطة، نظاماً غير ديمقراطي، ومطلوب تغييره بغض النظر

عن الأدبيات التبريرية والفلسفية والإعلامية والمصلحية المتعلقة بذلك. وعملية تغيير النظام تأخذ شرعيتها من إرادة الشعب ولا تحتاج إلى تبريرات طالما أنه لا يوجد تداول للسلطة.

وصفو تداول السلطة في المنهج الديمقراطي مبدأ ما يعرف "بسيادة القانون". فطالما أن الديمقراطية هي منهج تنظيم وإدارة المصالح والصراعات والتناقضات بصورة سلمية، فإن أداة التنظيم هي القانون. والقانون كقاعدة عامة ومجردة، يعني أنه قاعدة سياسية طويلة الأجل واجبة التطبيق تتضمن، حكماً، معنى الإلزام. وغايته تحقيق العدالة وضمان الحرية. وموضوعيته تأتي من ذاته لكونه اختصاص معين لوظيفة معينة، وعموميته تتأتى من أنه يطبق على الكافة ولا يصدر قانون خاص بفئة معينة لذاتها، وأنه مجرد بالمطلق لا انحياز فيه ولا تخصيص، وإذا لم يكن كذلك فليس قانوناً. وبالقانون يدار المجتمع، والدولة، وتوزع الوظائف، والمكاسب، والاختصاصات. والأدوار والمراكز، وبذلك تتحقق العدالة والمساواة.

وعدم سيادة القانون أو سوء التطبيق له، يعني الظلم أو الإهمال. وهذا يعني أن لا سياسة في إدارة شؤون المجتمع والدولة. وفقدان القانون والسياسية يعني مجتمع الفوضى والطغيان.

وصيغ القانون من الكثرة بحيث أنها تتصل بكافة نشاطات المجتمع والدولة. فمن الدستور "منظم عملية الحكم" وحتى أدق تفاصيل الحياة العامة ينتظمها القانون. ومجال تطبيقه على المواطنين. أي أنه أداة المساواة السياسية، والمساواة السياسية لا توجد إلا في الديمقراطية. بمعنى أن سيادة القانون تعني سيادة الديمقراطية، وسيادة الديمقراطية تعني سيادة القانون. وعندما يجري

التعامل مع المواطنين فإنما يجري التعامل معهم ككينونات سياسية قانونية مستقلة متساوية. وهذا الذي من شأنه أن يخلق الانتماء كعلاقة سياسية قانونية. ولأن لكل مواطن كيانه السياسي القانوني الذي لا يمكن استيعابه إلا بالمنهج الديمقراطي، يغدو الحديث عن المواطنة بغير هذا النهج حديثاً وهمياً.

ولأن الأمر كذلك، كان لا بد من أن تأخذ خيارات صعبة في تاريخ الشعوب لا سيما تلك المتعلقة بثقافاتها. فحتى يمكن استبعاد كل أشكال التمييز بين المواطنين وإيجاد أساس موضوعي لعملية توزيع المكاسب والواجبات والامتيازات كان لا بد من علمنة السياسة والقانون، بمعنى تحييد الشروط الذاتية الخاصة بالأفراد، من جنس وعرق ودين...الخ. والتركيز على المشترك الموضوعي. والمشترك الموضوعي هو المواطنة والإنسانية. بمعنى الانتماء إلى وطن محدد والالتزام بالشروط الإنسانية للعلاقات الرسمية والاجتماعية، الأمر الذي يؤدي بالنتيجة إلى معايير متعددة ذات منشأ موضوعي. فالإنسان المواطن الحر الكفؤ والنزيه، هو غير الإنسان المواطن غير الحر وغير الكفؤ وغير النزيه، أي أن العلاقة العلمانية بالدولة ترتب علاقة إيجابية عامة تنتفي فيها الخصوصيات الفردية والفئوية أو التي تقع خارج الاختيار الحر للمواطن.

(أ) المرتكزات المؤسسة للديمقراطية :

ورد سابقاً أن الديمقراطية هي التعبير عن الحرية السياسية، وسيادة القانون، ومنهج إدارة التناقضات في المجتمع، وإدارة الدولة بالمشاركة، ونظام توفير المراقبة والمحاسبة، وإلى كل ذلك من الاعتبارات التي جعلت منها أنسب الأنظمة الاجتماعية السياسية لإدارة العلاقات بين المواطنين، أفراداً وجماعات. ولكن كل هذا لا يمكن تحقيقه إلا إذا توافرت مجموعة من المرتكزات المبدأية

التي تحكم تشكل النظام الديمقراطي ومؤسساته. ومع أن التجربة الإنسانية تفيد بتعدد الأنظمة السياسية الديمقراطية جوهراً وغاية، إلا أن هنالك تبايناً نسبياً في الشكل، يجعل من الديمقراطية أنموذجاً سياسياً دائم التطور، من شأنه أن يعمل على تحقيق الغايات والقيم الديمقراطية بدرجات أعلى وبشكل متنام، ذلك أنها بالتعريف قيم مطلقة، ليس من المتوقع تحقيقها بالكامل في أي نموذج ديمقراطي للحكم. فالحرية، والمساواة، والعدالة، وتكافؤ الفرص، والسلام الاجتماعي الشامل، وغيرها، هي قيم مطلقة يناضل الإنسان من أجل تحقيقها بأعلى مستوى ممكن. ولهذا خلصت التجربة الإنسانية إلى أن توفر بعض المرتكزات المبدأية التي تحكم الشكل الديمقراطي، تساعد على تحقيق الغايات الديمقراطية. ومن هذه المرتكزات :-

١- العلاقة بين السلطات :

ويقصد بذلك علاقة متوازنة بين السلطات الرئيسية الثلاث : التنفيذية والتشريعية والقضائية. فبينما رأت بعض التجارب أن تأخذ بمبدأ الفصل بين السلطات كقاعدة عمل – كما هو الحال في النظام الرئاسي- بحيث تكون السلطة التنفيذية منفصلة عن السلطة التشريعية، الأمر الذي يمكنها من تنفيذ القوانين، وإدارة العمل الدولوي بحرية كافية دون إمكانية التأثير عليها من قبل السلطة التشريعية، صاحبة الصلاحية بإصدار القوانين وصاحبة الحق بالمراقبة والمحاسبة. بمعنى هنالك سلطة مختصة بإصدار القوانين وسلطة مختصة بإصدار القرارات المطبقة لهذه القوانين، وكل منها مستقلة عن الأخرى أو تتمتع بحرية كافية للقيام بعملها. وفي الوقت الذي تحتاج فيه القرارات التنفيذية إلى أموال، وغالباً ما يكون كل قرار ذو تبعات مالية، تكون السلطة التشريعية المنوط بها رعاية مصالح الأمة وتمثيلها بما في ذلك أموال الأمة (الضرائب وغيرها من مكونات الموازنة)،مخولة بالتصرف بأموال الأمة، ولا تصرف هذه

الأموال إلا بموافقتها، وموافقتها عبارة عن إصدار تشريعات. إذن هنالــك آليــة عمل مستمرة تمكن السلطة التنفيذية من إدارة شؤون الدولة بالسرعة المطلوبــة دون الوقوع تحت الضغط المستمر للسلطة التشريعية التي يمكنهــا أن تراقــب وتحاسب لاحقاً إذا كان هنالك خروج على القانون والسياسات العامــة للدولــة. فضلاً عن وصايتها على المال العام. بمعنى هنالك إدارة إستراتيجية للدولة مــن قبل السلطة التشريعية وإدارة تكتيكية عملية من قبل السلطة التنفيذية.

ولكي يتحقق التوازن في الشرعية بين السلطتين، يجري انتخاب رئــيس الدولة من قبل الشعب مصدر الشرعية الأساسي والأصيل، الأمر الــذي يجعــل السلطتين التنفيذية والتشريعية ذات مصدر شرعي واحد.

بينما رأت بعض التجارب الأخرى أن تأخذ بمبدأ تعــاون الــسلطات أو الاستناد إلى مصدر الشرعية الأساس والأصيل مباشرة. بحيث تنبثــق الــسلطة التنفيذية محدودة العدد عن السلطة التشريعية ذاتها، وتبدو الحكومــة فــي هــذه الحالة وكأنها لجنة من لجان السلطة التشريعية ولكنها تقوم بدور تنفيذي. كما هو الحال في النظام البرلماني. وفي هذا النظام يكون الثقل السياسي للنظام السياسي برمته هو البرلمان. واختيار الحكومة من البرلمان يولد الانسجام المستمر تقريباً ويزيد من فاعلية إدارة الدولة. ومع قيام كل سلطة بوظيفتها حيث يقوم البرلمــان بالتشريع والحكومة بالتنفيذ والتي هي أصلاً جزء من البرلمان، تكون المعارضة متمثلة بأحزاب أو حزب الأقلية النسبية الموجودة فــي البرلمــان والتــي تقــوم بدورها عبر ما يعرف "بحكومة الظل".

لقد جاءت هذه الصيغة نتيجة للتراكم التاريخي للتجربة البريطانيــة فــي الحكم، التي وجدت أن الأصل في عملية الحكم خدمة الشعب والتعبير عن إرادته وضمان الاستقرار والاستمرار لآلة الدولة وفعاليتها.

وتحقيقاً لهذه الأهداف، وحلاً لحالات التناقض المستعصية التي يمكن أن تنشأ بين الحكومة والبرلمان، علماً أنها في الأصل تشكل حكومة أغلبية برلمانية، يتم اللجوء إلى ما يعرف بسحب الثقة من الحكومة، أو اللجوء إلى الانتخابات العامة إذا تعذر ذلك. ومع أن مثل هذه الخيارات نادرة الحدوث إلا أنها تبقى واردة فيما لو تعارض السلوك العام للحكومة مع إرادة الشعب مصدر الشرعية الأصيل.

في مثل هذا النموذج الديمقراطي للحكم تقوم إستراتيجية الدولة على الإدارة الشرعية المستقرة المستمرة، وتعتمد الإدارة التكتيكية اليومية للدولة على الانسجام داخل كتلة واحدة تشريعية وتنفيذية، ورقابة ومعارضة مستمرة كذلك من قبل الأقلية التشريعية. وهذا يحقق وجوداً مستمراً وفاعلاً للطرفين الحاكمين المباشر وغير المباشر.

ومع أن النموذجين الديمقراطيين السابقين (الرئاسي / الخيار الأمريكي وما شاكله، والبرلماني / الخيار البريطاني وما شاكله) لم يتحققا إلا بالتراكم التاريخي والتجارب المعدّلة من وقت لآخر،إلا أن النموذج الديمقراطي الثالث وهو الأنموذج المختلط، حاول الاستفادة من مزايا النظامين فأخذ من هذا وذاك، بمعنى إمكانية المزج في الحكومة بين أعضاء من السلطة التشريعية، وأعضاء من خارجها، وانتخاب رئيس الدولة من الشعب مباشرة. ولم يأت هذا الاختيار صدفة كذلك، ولا رغبة في ابتداع أنموذج ثالث وإنما أيضاً بهدف تحقيق الإرادة العامة للشعب بأكثر ما يمكن تحقيقه. حيث أن التعددية السياسية الموجودة في بعض الدول لا تسمح بوصول حزب واحد كأغلبية برلمانية، ولا يمكن الوصول للأغلبية إلا بائتلافات حزبية داخل البرلمان من جهة، ومن جهة ثانية احتمال وجود تعارض في إرادة الناخبين /الشعب بين فترة وأخرى. فليس من المؤكد أن تتطابق الأغلبية في البرلمان مع الأغلبية التي تنتخب الرئيس دائماً. ولذلك لا بد

من رئيس قوي ذو صلاحيات تقارب صلاحيات الرئيس في النظام الرئاسي، ولا بد من الحد من صلاحيات البرلمان بما هو أقل من صلاحياته في النظام البرلماني.

يلاحظ أن النماذج الديمقراطية الثلاث للأنظمة السياسية تبتغي أساساً التعبير الأمثل عن إرادة الشعب، وضمان فعالية إدارة الدولة بنفس الوقت، وتحقيق القدر الأكبر من الاستقرار السياسي والاستمرار. وكل ذلك محكوم بالمنهج الديمقراطي أسلوباً وغاية. وتقع المرجعية الفكرية الفلسفية لهذه النماذج كلها في ثنايا النظرية الليبرالية كنظرية اجتماعية وسياسية واقتصادية.

وعدا عن مبدأ التوازن بين السلطات، هنالك مبدأ لا يقل أهمية وهو

٢- استقلال القضاء :

تتأتي أهمية هذا المبدأ، من أهمية القضاء نفسه. فالقضاء هو الوسيلة السلمية لحل الصراعات، والصراع هو محرك المجتمعات الإنسانية. إذ يبدأ من صراع البقاء (داروين) ولا ينتهي بالصراع السياسي وصراع المصالح.. إنه سلسلة طويلة من التناقضات التي تشبه إلى حد كبير نظرية هيجل عن الأفكار – الفكرة تولد نقيضها. ووفقاً لنظريات الصراع لا يمكننا حصر أسبابه ولا مدى تطوره ولا عدد أطرافه. ولهذا حدث في سياق الحياة البشرية أن تطورت مهمة الفصل في المنازعات أي القضاء. وربما كان القضاء أول أو لنقل أهم المهن والوظائف في تاريخ الاجتماع الإنساني حتى قبل السياسة والحكم والعقائد، لأنه الآلية العقلانية لضبط الصراع.

ولكونه كذلك ساهم إلى حد كبير في تحقيق التقدم الإنساني، ولـم يكـن مجرد آلية لإقرار الحقوق وإنما أيضاً أداة لضبط التقدم. ولكي يقوم بذلك بفعالية كان يجب أن يكون مستقلاً وموضوعياً. الأمر الذي أدى إلى أن تكون الـسلطة القضائية مستقلة وتراتبيه ولها شروط عملها وبيئتها. ومن هنا كانـت التجربـة القضائية في النموذج الديمقراطي لإدارة الدولة تجربة متميزة شكلاً وموضوعاً. فاحترام الحرية والحق وحماية حق الضعفاء في مواجهـة الأقويـاء، وضـمان المواطن في مواجهة السلطة، يحتاج إلى تـوفر سـلطة حقيقيـة وموضـوعية ومحايدة. فكان القضاء، والقضاة الذين لا سلطان عليهم لغير القانون، والمتوجب أن يكون القانون بخصائصه العامة المعروفة من عمومية وتجرد وموضـوعيه، وأن يكون القاضي كفؤاً ونزيهاً وعادلاً، وقوياً.

فالقضاة في غالب الأنظمة الديمقراطية يعيّنون وفقاً لأسس خاصة، تكفل لهم استقلالهم وحريتهم في أداء وظائفهم، دون التعرض لما يؤثر علـى حيـاتهم وسيرتهم العملية. وكما هو معروف تشمل وظـائف القـضاء، الفـصل بأبـسط القضايا وحتى الخلافات الدستورية، التي غالباً ما تكـون التعبيـر عـن الإرادة العامة للمجتمع والبنية الفوقية لتنظيم عمل الدولة، بمرافقها كافة، بما فيها السلطة القضائية ذاتها. وهذا يعنـي أن القـضاء يمـارس أدواراً اجتماعيـة وإداريـة واقتصادية وسياسية، ويشكل ضابطاً للقواعد القانونية للدولة والالتـزام بالعمـل بها. ولهذا يضمن القضاء استمرار عمل الدولة حتى في ظل الأزمات والحروب ويحافظ على مؤسسية الدولة بما يؤكد الاسـتمرار والاسـتقرار والأمـن فـي المجتمع، وعليه فإن استقلال القضاء هو الضمان الحقيقي لسيادة القـانون التـي هي جوهر الديمقراطية.

٣- ضمانات المواطنه :

يتأسس على العقد، بين الشعب ونظامه السياسي، مجموعة من الحقوق والواجبات ويعبر عنها الدستور عادة بما يعرف "بحقوق المواطن" وهي في أغلبها حقوقاً سياسية وقانونية. ولكن تطور وظائف الدولة والنظام السياسي في العصور الحديثة، رتب مجموعة أخرى من الحقوق، سواء تلك التي تشملها منظومة حقوق الإنسان أو تلك التي تتصل بنوعية حياة الإنسان "المواطن" من حيث ما يكفل له حياة حرة كريمة، ومستقبلاً آمناً مفتوحاً على الأمل والطمأنينة. ومن هذه الضمانات ما يتعلق بحماية المواطن من تعسف السلطة، وصيانة حقوقه المكتسبة، وتوفير الفرص الفعلية لتحقيق الذات والارتقاء. وهذه الضمانات تشكل في واقع الحياة اليوم، الفروق الجوهرية بين الأنظمة الديمقراطية وغيرها. سيما وأننا نشهد اليوم كم هذه الفروق هائلة، بين معاملة سجين نرويجي هو باعترافه مجرم عام، ومعاملة يحلم بها كثير من مواطني العالم الذين يتمنون أن يعيشوا في سجنه المتوقع، وبين التقتيل والتعذيب والتمثيل الذي يتعرض له مواطنون عرب يتظاهرون سلمياً من أجل حرياتهم الأساسية في الدول العربية. وباختصار شديد لقد أضحت نوعية الضمانات التي تقدم للمواطن في الدول المختلفة هي أساس التمييز بين دول متقدمة ودول متخلفة في عالم معولم سياسياً واقتصادياً وثقافياً واجتماعياً.

٤- الشفافية والمساءلة :

تضاعف اهتمام العالم، لا سيما المنظمات الدولية ، خلال العقود الأخير، بمسألتي الشفافية والمساءلة، باعتبار أنهما ركائز أساسية للحكم الرشيد. إذ تبين بأن فقدانهما أو عدم الالتزام بهما بشكل معقول في إدارة شؤون الدول، كان من أهم الأسباب في إعاقة النمو والتنمية البشرية والإنسانية. بل لقد تبين أن انتشار الفساد بمظاهره المختلفة كان من أكثر المسببات تأثيراً في خلق الأزمات

الاقتصادية الوطنية والدولية وبالتالي تهديد الاستقرار والسلام العالمي. والمتابع للأحداث الدولية يرى بوضوح أن الفساد الناجم عن انعدام الشفافية والمساءلة في كثير من دول العالم كان من أهم الأسباب وراء التغييرات السياسية لا سيما الثورات العربية الراهنة.

تعني الشفافية توفير المعلومات وإتاحتها حول التصرفات والقرارات التي يقوم بها المسؤولون بطريقة علنية وعامة، بحيث يتاح الكشف عن أوجه الخطأ والصواب في السلوك العام وإمكانية تقويمه. بينما تعني المساءلة إمكانية استعمال هذه المعلومات في إيضاح كيفية استخدام المسؤولين لصلاحياتهم وواجباتهم بما يمكن من محاسبتهم عن التقصير أو الإهمال أو الخطأ أو الانحراف، وتحميلهم المسؤولية عن النتائج السلبية المترتبة على سلوكهم وقراراتهم.

لذلك فإن تلازم مفهومي الشفافية والمساءلة يقع في صميم أي نظام سياسي حديث، أي النظام الديمقراطي. فالديمقراطية بالتعريف والإجراءات نظام شفاف يقوم على المساءلة. والمزاعم التي يسوقها البعض حول إمكانية وجود ديمقراطية بدون توفير نظام واضح ومحدد للشفافية والمسؤولية هي مزاعم باطلة. بل إن الادعاء بوجود مثل هذه الديمقراطية هو مجرد خدعة كبيرة للتغطية على الفاسدين والفساد بأنواعه وتفاصيله كافة.

ولأن النقيض التلقائي للشفافية والمساءلة هو الفساد، يتوجب على أي نظام للحكم أن يكون واضحاً في بنيته وأداءه لوظائفه ويتوفر على نظام قضائي وإجرائي فعّال ومستقل وقادر على المراقبة والمحاسبة وإيقاع العقوبة المتناسبة مع الخطأ، ويغلق كل الأبواب والفرص أمام كل صور التحايل والتجاوز

والإخلال بالالتزام في تحمل المسؤولية العامة. لان ذلك يؤدي حتماً إلى استبداد السلطة وفسادها.

ولأن السلطة المطلقة (الاستبداد) هي مفسدة مطلقة، كان الفساد نتيجة حتمية للسلطة المطلقة، ولهذا انعدم الأمن الاجتماعي الشامل وفقدت المجتمعات الخاضعة للاستبداد السياسي فرص التقدم المادي والإنساني. بل إن المجتمعات التي عانت من هذه الظاهرة المركبة (الاستبداد + الفساد = انعدام التقدم الإنساني) لم تشعر فقط بفقدان الحرية وإنما أيضاً بانعدام الكرامة.

ولما كانت الدول العربية تقع في المراتب المتقدمة للدول الأكثر فساداً في العالم والأضعف التزاماً بالشفافية والمساءلة، شعرت الشعوب العربية بالحاجة الماسة إلى الحرية والكرامة والتنمية، وبالتالي إلى الديمقراطية. ذلك أن العلاقة بين الشفافية والمساءلة من جهة والديمقراطية من جهة ثانية علاقة إيجابية طردية، بينما العلاقة بين الاستبداد والفساد من جهة والديمقراطية من جهة ثانية هي علاقة سلبية وعكسية.

ولو أردنا أن نلخص حالة الفساد في الدول العربة، لربما نجد أنفسنا في مواجهة حالة معقدة ومزمنة ولا تتصل فقط بانعدام الشفافية والمساءلة، بل تأخذ أبعادها من كون الفساد في الأنظمة السياسية العربية وفي أدارة الدول العربية مركباً يدخل في صميم النظام وشروط بقائه واستمراره. فالأنظمة السياسية العربية كأنظمة أو ليجاركيه عائلية أو تحالف عائلات أو تحالف فئات تتوزع فيما بينها السلطة والثروة لا تستقيم ولا تحافظ على وجودها إلا عبر هذا التحالف الفاسد، وإلا انقلب السحر على الساحر، فلذلك يبقى تحالف الفساد قائماً حتى لو تناقضت مصالح بعض أطرافه مع البعض الآخر. ويشرف هذا التحالف

الفوقي على مراكز السلطة في المؤسسات المختلفة العامة والخاصة عبر شخوص تقوم بتنفيذ مخرجات مركز الفساد الأعلى في قمة الهرم السياسي إلى الكوادر الإدارية الدنيا في الدولة وأصبحت ظاهرة الفساد من الشيوع بحيث يمكن ملاحظتها حتى في الثقافة السياسية الاجتماعية السائدة في كثير من الأوساط الشعبية.

ويشمل الفساد والإفساد كل نشاطات الدولة – ابتداءً من توزيع السلطة السياسية، والثروة الاقتصادية، حتى الامتيازات الاجتماعية، والمؤسسات الأكاديمية والتعليمية، ويتوغل الفاسدون والمفسدون في معظم البنى القائمة في الدولة، حتى النشاطات الرياضية لم تسلم من تأثير هؤلاء. بل إن القطاع الخاص بمسلكياته ومؤسساته والمنظمات الأهلية ورموزها شكلت حالة مناظرة لما يتم العمل به في بنى النظام السياسي، ولا ينجو من هذه الآفة إلا من رحم ربك، ووجد حصانته في الهجرة أو العزلة أو بعض المعتقدات والمبادئ والأطر التي يستهدف من وراءها حماية نفسه.

ولو تجاوزنا تلك الدول التقليدية التي تعتبر ملكية عائلية للعائلات الحاكمة، إلى الدول التي يحكمها أفراد وعائلات مستحدثة، لوجدنا أن الفرق بينها جد هامشي، حتى ولو حكمت الدول من قبل أحزاب، فقد تبين أنها صيغة مخادعة ومتطورة للعائلات الاجتماعية، التقليدية، فلقد عرفت الدول العربية أحزاباً سلطوية، وأحزاب أفراد، وأحزاب قبلية وطائفية. وكلها تتصرف في الحكم بنفس الطريقة التي تتصرف بها العائلات الحاكمة.

وعندما جاءت ساعة الامتحان وتعرضت بعض الأنظمة على ما بينها من اختلافات ظاهرية إلى استحقاقات التغيير والديمقراطية تبين أن من يبدو أكثر

حداثة منها يتصرف بصورة أكثر بدائية من تلك الأنظمة التقليدية العشائرية التي تعود إلى ما قبل القرون الوسطى. فالثورة العربية الراهنة كشفت عن هذه البنيــة المتناقضة والسلوك الأكثر تناقضاً بين الخطاب المعلن والممارسة الفعلية.

وأخيراً فماذا يمكن لأي مراقب أن يقول بشأن الفساد وأنواعه، والفاسدين وأصنافهم، والمفسدين ووسائلهم، فقد طال الفساد كل مناحي الحياة فــي الــدول العربية وأصبح أكبر مؤسسات الدولة، بحيث لــم يعــد مجــدياً الحــديث عــن الإصلاح، الأمر الذي يستدعي ما هو أكثر من ذلك، بحيث تتغير أسس النظــام وعناصره ورموزه ومنهجه في العمل، وهي مسؤولية اجتماعية شاملة لا يمكــن لغير الشعوب من أن تقوم بتحمل مسؤولياتها، عبرة ثــورة أو ثــورات جذريــة عامة تستهدف إعادة بناء الدولة بمؤسساتها وقوانينها وأخلاقياتها. وإلا فكل مــا يقال عن الإصلاح السياسي والاقتصادي ما هو إلا ذر "للرمال" في العيون.

٥- التداول السلمي للسلطة :

يفيد التاريخ العربي بأن إشكالية تداول السلطة ســلمياً تعتبــر إشــكالية حقيقية ومستمرة لدى البنى الاجتماعية والسياسية العربية عبر الزمن. ولم يحدث ما يؤكد أن الطبقات السياسية العربية تكيفت أو تجاوزت هذه الإشكالية. وســواء بدأ التعرف على هذه الإشكالية بالإشارة إلى ما كان يحدث بين القبائل العربية أو بين شيوخ القبيلة الواحدة، أو بالإشارة إلى ما حدث في عصر الدولــة العربيــة الإسلامية ابتداءً من ما حدث في سفينة بني مــساعدة، وصــولاً إلــى العــصر الحديث، فإن تداول السلطة بصيغة سلمية لم يؤسس في الدول العربية المتعاقبــة لا عرفاً ولا تقليداً ولا قانونياً. بل كان الصراع على الــسلطة الــسياسية علــى مستوى قمة الهرم السياسي هو القاعدة. ولم تتشكل تجارب تداول السلطة بصورة سلمية إلا استثناءات محدودة، إلا إذا اعتبرنا التوريث انتقالاً ســلمياً للــسلطة أو

تداولاً لها، وهو ليس كذلك على أية حال. ويكفي أن نشير إلى أنه في الخمسة عقود أو الستة عقود الأخيرة عرف العرب أكثر من عشرين اغتيال رئيس دولة، وأكثر من ثلاثين انقلاب على السلطة. ويذكر في هذا المجال أن الصراع على السلطة لم يحترم أي نوع من أنواع العلاقات الاجتماعية. فهنالك أمثلة على اغتصاب سلطة الأب من قبل الابن، وأمثلة أخرى تفيد باغتصاب الأخ لسلطة أخيه، أما الأمثلة على الصراع على السلطة بين رفاق السلاح أو رفاق السياسية فهي كثيرة ومتنوعة، منها ما هو معروف ومنها ما أحبط في ظروف مختلفة.

صحيح أن التاريخ الإنساني يشير إلى الكثير من نماذج الصراع على السلطة بين مختلف الفئات ولدى مختلف شعوب العالم، إلا أن معظم هذه الشعوب تجاوزت حالات الصراع هذه إلى صيغ سلمية لتداول السلطة، وذلك بالأخذ بالمنهج الديمقراطي. ولكن المشكلة لدى العالم العربي أن تراثه الثقافي والتاريخي يوظف لتبرير انعدام تداول السلطة أكثر مما يوظف لتداولها بصورة سلمية. وهذا يجعل من إمكانية الأخذ بالمنهج الديمقراطي ومبدأ تداول السلطة بصورة سلمية إشكالية فقهية ونظرية فكرية، فضلاً عن كونها حقيقة واقعية في التاريخ العربي. ولهذا فإن الدعوة والداعين إلى تداول السلطة بصورة سلمية عن طريق الأخذ بالمنهج الديمقراطي مجبرون على تفنيد ذلك فكرياً ونظرياً وسياسياً وعملياً، الأمر الذي يجعل من هذا الخيار (التداول السلمي للسلطة) الموضوعي والإنساني عبئاً على من يتبناه، لا سيما في ظل تراكم ثقافي تاريخي استبدادي النزعة وتقليدي التوجه.

نحن لا نقصد بهذا الإيضاح أولئك المثقفين الجذريين الحداثيين الحقيقيين، وإنما نقصد الإشارة إلى أولئك الذين يعتقدون بهيمنة التاريخ على المستقبل، وهيمنة البنى الاجتماعية السياسية التقليدية على عامة الناس، وأولئك

الذي يعتقدون بنظرية "المستبد المستنير" ونظريات الأسـر الحاكمـة، ونظريـة "الملك عقيم"، وأولئك الذي يعتقدون بأن الشعوب العربية لم تبلغ سن الرشد بعد، وأن عليها أن تنتظم في مدارس توعيتهم الخاصة لتكون أهلاً لممارسة الـسلطة والحكم وحرية الاختيار.

لقد جاء مبدأ تداول السلطة بصورة سلمية بعد تجارب إنـسانية عميقـة الفعل الأثر. وهو بكل بساطة نفي موضوعي لتكريس السلطة وعقمها. فالتـداول السلمي للسلطة يعني إتاحة الفرصة من حيث المبدأ لأفكـار، أخـرى وبـرامج أخرى، وأساليب أخرى، غير تلك التي تحتكرها السلطة المكرّسة. بمعنى تجديـد حيوية المجتمع والدولة والنظام الحاكم. كما أنه تعبير عن ثورة مستمرة سـلمية ومقننة ويقع في صميم المنهج الديمقراطي. فليس من المعقـول أنـه فـي ظـل التطور التاريخي للإنسانية وللشعوب، وفـي ظـل الارتقـاء العلمـي للأفـراد والجماعات، وفي ظل انتشار المعرفة وانفتاح العالم، ليس من المعقول أن تقـاد هذه المجتمعات الحديثة الكفوءة من قبل ذات الفئة أو ذات الشخص لسنوات غيـر محددة. فالعالم يتجدد بصفة مستمرة، وأية بنية سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية لا تتكيف مع هذا التجدد وتبقى منغلقة في سـجن اختيـاري لا تـرى فيـه إلا صورتها.

ثم أن تداول السلطة سلمياً يعني إتاحة الفرصة لكل الأفـراد أو الفئـات المؤهلة للمساهمة في تطوير مجتمعاتها وبناء دولها، وخوض تجاربها. وبـدون هذه الفرصة لا يمكن أن تتوفر للمجتمعات فرص الإفادة من كل طاقاتها. ولهـذا ارتبط تداول السلطة بالتقدم وفضائله وارتبط انعدامه بالتخلف ونتائجه. وما يقال عن انعدام تداول السلطة يقال كذلك عن مظاهر التوريث مهما اختلفت أشـكالها.

ويقال أكثر منه عن ظواهر اغتصاب السلطة أو سرقتها و التحايل من أجل الحصول عليها أو ممارستها.

ولهذا،فإن النظر إلى القيادات السياسية للأنظمة السياسية العربية، لا سيما قبل الثورة العربية الراهنة، لا يؤكد انعدام مبدأ تداول السلطة بصورة سلمية فقط وإنما يؤكد كل المظاهر السلبية لحيازتها. ولهذا لا يستطيع أي نظام سياسي عربي أن يزعم بتمتعه بالشرعية السياسية والاجتماعية المطلوبة، وربما أن أفضلها يمكن أن يحوز على مشروعية قانونية. بمعنى انتقال السلطة إليه بناءً على القوانين الناظمة لهذه العملية في دولته، وهي في الأساس قوانين لا تحظى بشرعية سياسية واجتماعية. لأنها ليست وليدة عقود اجتماعية بين الحكام والشعوب، وليست نتيجة دساتير حديثة تستوفي كل شروط التداول السلمي الديمقراطي.

من هنا، فإن ما تطرحه الثورة العربية الراهنة في جوهر أهدافها هو الالتزام بمبدأ التداول السلمي للسلطة، وقد يفوق في أولويته المطالب الأخرى على أهميتها. صحيح أن المواطن ينشد الحرية والعدالة والكرامة، والحياة الأفضل، وينشد حقه في العمل وحقه في التعليم، وحقه في الخدمات الجيدة.... وغيرها. ولكنه قبل ذلك كله ينشد الديمقراطية كمنهج للحكم، وفي صلبها العمل بموجب مبدأ التداول السلمي للسلطة. وإتاحة الفرصة أمام الجميع للمنافسة في ذلك. وهذا لا يعبر عن مجرد طموح للمواطنين العرب، وإنما يعكس موقفهم السلبي من النخب السياسية التي سيطرت على الحياة السياسية العربية في الماضي والحاضر. وان مجرد قراءة إجمالية للحراك السياسي الاجتماعي العربي الشامل تتكشف هذه الحقيقة. فالمواطن العربي لم يعد يريد أو يحترم نظامه السياسي ومكوناته ومخرجاته، ولم يعد يريد شخوص مؤسساته، ولا

أحزابه ولا كل من له علاقة بهذه البنى التقليدية التي جثمت على مواقع السلطة والقرار في الدول العربية وألغت دور المواطن ونشاطه وفعاليته. ناهيك عما لها من مفاسد أخرى.

وعليه فعبثاً تحاول الأنظمة الهروب من الاستحقاقات الحقيقية باللجوء إلى إصلاحات وهمية وشكلية أو محاولة تزوير مشاعر الجماهير ومطالبها وأهدافها.

٦- المجتمع المدني :

المجتمع المدني هو المجتمع الذي تؤسس فيه العلاقات على أساس قانوني، وتكون العضوية فيه على أساس المواطنة، وتنتظم نشاطاته عبر مؤسسات رسمية أو أهلية طوعية، وتسود فيه العلاقات السلمية، التي قوامها حرية الاختيار والتعاون. وهو يشكل حالة متقدمة في سياق تطور المجتمعات الإنسانية، تنتشر فيه مؤسسات عمل وسيطة بين الحكومة والشعب، وهذه المؤسسات أو المنظمات، من التنوع بحيث، تغطي اكبر عدد ممكن من النشاطات الإنسانية واكبر عدد ممكن من العناصر الفاعلة في المجتمع. ويحتكم هذا المجتمع إلى قيم العمل المنتج، والموضوعية في اتخاذ القرارات وممارسة النشاط، ويعمل على الارتقاء بمستوى حياة الأفراد كأفراد وكمجتمع.

والمجتمع هنا يعني جماعة بشرية، ذات خصائص تجعل منها مجتمع مدني سياسي وله معايير تكوين سياسية، بمعنى أنه ديمقراطي وحديث، ويتكون من مواطنين بمعنى المواطنة المؤسسة على الحقوق والواجبات. بينما تعني مفردة مدني، أن عمل هذا المجتمع يقوم بالاستناد إلى الجانب غير الرسمي سواء كان تعاونياً أو تطوعياً بما يساهم في ارتقاء المجتمع.

ويتراوح تنوع المنظمات المدنية في المجتمع المدني بين المؤسسات الدينية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية والمهنية وحتى أدق الاختصاصات والنشاطات. وكلما ارتقى المجتمع زاد عدد المؤسسات المدنية وتوسعت دوائر نشاطها.

ويعتمد الدور السياسي لهذه المنظمات على قدرتها في التأثير على القرار السياسي، كونها تمارس دوراً يتعلق بقطاعات مختلفة من المجتمع. وبما أنه لا يوجد نشاط اجتماعي دون أن يكون له مخرج سياسي، والمخرج السياسي بصيغته الأولية يرتبط بالمواطنة التي هي مؤسسة سياسية، وتزداد فعاليته عبر التنظيم في منظمة مدنية. فلذلك من غير المنطقي افتراض وجود منظمات مجتمع مدني بدون دور وتأثير سياسي. فالنقابات والجمعيات والنوادي والمنظمات المختلفة كلها لها أدوار سياسية في نهاية المطاف.

٧- الرأي العام :

هو تعبير يتصل بالمجتمع وبالجماهير وبالجماعات، بمعنى أنه القاعدة الأساسية لكل بنية فوقية. أي أنه الشعب صاحب الحق في السيادة، وصاحب الحق في التفويض لمن يديرون شؤونه. وتعني عبارة الرأي العام بكل بساطة – موقف المجتمع المدني المعني، أي موقف ورأي المجتمع ككل، أو جماعة فيه، إزاء قضية معينة. وعادة ما تكون القضايا السياسية كقضايا عامة، تخص المجتمع السياسي ككل، بينما هنالك قضايا قطاعية تخص قطاعات اجتماعية أو مهنية أو اقتصادية معينة، ويكون لهذه الجماعات موقفاً أو رأياً فيها. ويفترض أن الرأي العام يتشكل عن طريق الاتصال والإعلام والتفاعل، ويتأثر كذلك بموقف أولئك الذين يقفون وراء هذا التوجيه، وبقدر ما يتوفر من معلومات حقيقية حول الموضوع يكون الرأي العام حقيقياً.

في ثقافتنا الإسلامية "لا تجمع أمتي على ضلالة" كما قال الرسول عليه الصلاة والسلام، ذلك أن عامة الناس لا تجمع على خطأ. ومع أن ما هو صواب أو خطأ يخضع لمعايير معينة، وقد يكون نسبياً باختلاف وجهات النظر من الموضوع، إلا أنه في الأغلب الأعم، أن المصلحة العليا للوطن أو للمجتمع تكون هي المعيار الأهم للرأي العام في المجتمع الحديث، ويفترض أن تكون المصلحة العليا هي مصلحة العامة. بغض النظر عن رأي النخبة التي تعتقد أحياناً أنها هي التي تحدد المعايير والمواقف، وتعتقد أنها هي التي تحدد مصلحة العامة، من منطق أن العامة جماهير "دهماء" لا تعي مصلحتها.

إن معيار الصواب أو الخطأ يعتبر مضللاً في حالات تحليل الرأي العام، فالأصل أن الجماهير تعرف مصلحتها وأن وظيفة الحكم خدمة مصلحة الجماعة والعامة، وليس من وظيفته أن يحكم وفقاً لما تراه النخبة صحيحاً أو خاطئاً، وإلا انتقل مفهوم الحكم من حكم النيابة إلى حكم الوصاية. وفي النظام الديمقراطي لا مجال للوصاية، فالديمقراطية نظام تفويض وإنابة وتمثيل. ومن هنا فإن النظام السياسي لا يحكم الناس على أساس أنهم جيدون أو سيئون، وإنما على أساس أنهم وافقوا على تفويضه بممارسة مظاهر السيادة والحكم والإدارة نيابة عنهم، وان قبولهم ورضاهم عنه هو أساس الشرعية التي يتمتع بها، ولكن الشرعية تبقى كامنة فيهم، ولهم الحق باستردادها حينما يرون أنه (الحكم) لا يتصرف وفقاً لما تمليه مصلحتهم وتفويضهم.

وعليه فالمصلحة العامة ترتبط بأغلبية الناس وليس بالأقلية، وأن كل ما يقدم من تبريرات حول عدم صوابية الرأي العام الذي قد يشار إليه في أحاديث وأفعال النخبة أو في منطق أقليات معينة، هو فكرة ذات منشأ استبدادي أو تبريراً للاستبداد. فالأصل أن الرأي العام يجب أن يؤخذ بعناية واهتمام، وهو

الذي يجسد المصلحة العامة للمجتمع المعني، وأن من الخطأ والتجاوز والتضليل أن يوصف الناس بالدهماء والغوغاء.

وطالما أن الرأي العام يتأثر بالمعلومات المتوفرة حول أية قضية، وبما أنه في العصر الحديث الذي يسمى عصر المعلومات، تنتشر معظم المعلومات على شبكات الاتصال التي هي في متناول معظم الناس تقريباً، وأنه بتوفر الأعداد الكبيرة من مؤسسات المجتمع المدني الناشطة في هذا المجال، لم يعد متاحاً كما في السابق تزوير الرأي العام وتوجيهه وفقاً لاتجاهات أصحاب المصالح الاقتصادية، الذين يسيطرون على أجهزة الإعلام وأجهزة ضخ المعلومات. بل على العكس أصبح احتكار أجهزة الإعلام وسيطرة الأنظمة الديكتاتورية على هذه الأجهزة وما تقدمه، شيئاً من الماضي المثير للسخرية، وأن من يتشبثون بهذه الأساليب يضعون أنفسهم خارج سياق التطور الإنساني ثقافياً وإعلامياً وسياسياً، والشواهد التي نلاحظها في بعض الدول العربية تؤكد مثل هذا الانطباع. وبالمقابل يثبت الواقع كل يوم أنه بمجرد توفر أسباب التواصل وإمكانية الحصول على المعلومات للمواطن العربي، انتفض وهز أركان أنظمة سياسية كانت تعتقد أنها خالدة وأنها تملك الحقيقة المطلقة، وأنها صاحبة الوصاية على الوطن والدولة والمجتمع والأمة. بل لقد تبين، من مجريات الحراك الاجتماعي السياسي، والثورة العربية الراهنة بمختلف مواقفها، أن (الشعوب، الجماهير، الرأي العام) تجاوز نخبه وحكامه ومثقفيه، وفاجأ العالم بحجم الأثر الذي يحدثه الرأي العام المستند إلى المعلومات المتدفقة عبر الشبكات الالكترونية، وإذا بالثورة تعبير عن مجموعة من الثورات الضمنية في هذا الحراك الشعبي الأشبه بالطوفان.

(ب) آليات المنهج الديمقراطي :

بعيداً عن كون الديمقراطية نظرية حكم أو منهج أو فلسفة، إن ما يعنينا هنا هو الحديث عن آليات المنهج الديمقراطي التي تحولت مع الزمن من وسائل إلى غايات. فالحديث عن الانتخابات والترشيح والتعددية والأحزاب السياسية والتنمية السياسية، وحرية التعبير والصحافة، والتنظيمات المدنية وأجهزة الرقابة والمحاسبة... وما إلى ذلك من مفردات نسمعها كل يوم وفي كل حديث عن الديمقراطية، هو حديث عن آليات توظف لبناء المنهج أو العملية الديمقراطية.

- فالانتخابات هي التعبير عن مبدأ سيادة الشعب أو الأمة. وكأن الإدلاء بالصوت الانتخابي هو نوع من ممارسة الحق أو اقتطاع حصة من السيادة للفرد باعتباره عضواً في المجتمع السياسي الذي هو جزء من الشعب أو الأمة مكمن السيادة. وهذه الممارسة هي نوع من اتخاذ القرارات السياسية السيادية، يترجم كون المواطن سيداً يقرر بشأن سياسي ما. ويعتبر هذا القرار حقاً شخصياً لا يجوز التنازل عنه لأنه يرتب حكماً، مسؤولية عامة على كل فرد. وهذه المسؤولية تستدعي النزاهة والصدق والسرية والوعي. وفي يوم الانتخابات تكون الجهة المدعوة للانتخاب شعباً أو حزباً أو منظمة مدنية في أوج فعاليتها السياسية. لهذا يعتبر الصوت الانتخابي هاماً وفعالاً بل مقدساً لدى أولئك الذين يشعرون بأنهم أسياداً.

- أما الترشيح فهو حق مقيد لأنه مشروط قانوناً بتوفر خصائص معينة للمرشح لأي موقع، ومن هذا الحق تبدأ عملية الفرز الاجتماعي السياسي بين مؤهلين، لتولي مسؤولية أو دور ما في الشؤون العامة، وبين غير المؤهلين، فلذلك لا يجوز الخلط بين الطرفين. وغالباً ما يكون التنافس بين المؤهلين هو

المعيار الذي يجب أن يحدد الترشيح ومن ثم التصويت لأي منهم. ومع أن شروط الانتخاب أكثر عمومية من شروط الترشيح، اعتبر الانتخاب حقاً بالمنشأ، والترشيح حقاً بالتأهيل أو حقاً مكتسباً من بين من يحق لهم الانتخاب أصلاً.

وإذا تتراوح شروط الترشيح بين الموضوعي والذاتي، إلا أن الاعتماد على الذاتي في الترشيح والتصويت يضعف طبيعة التمثيل، وبالتالي يشكل تجاوزاً على أمانة المسؤولية التي يجب أن يعبر عنها التمثيل. وهذا من شأنه أن يضعف العملية الديمقراطية وأحياناً يتسبب في إضعاف مصداقيتها ونجاعتها كمنهاج لإدارة الدولة والمجتمع. لذلك وجب أن توضع وتنفذ القوانين الناظمة للانتخابات بأقصى ما يمكن من النزاهة والفعالية والدقة.

- أما ما يقصد بالتعددية، فهو ذاك الوصف الحقيقي لواقع قائم إنسانياً، يبدأ من احتمال تعددية التكوينات الاجتماعية والعقائدية والاثنية ولا تنتهي بتعددية الأفكار والمبادئ والمصالح. فالحقيقة الإنسانية تؤكد احتمالية التعددية في كثير من الخصائص. ولهذا كلما كثرت سمات التعددية كان لا بد من تعميم الشروط الموضوعية للتنظيم الاجتماعي أو السياسي. وبفعل التعددية كان على المجتمعات السياسية عبر تطورها أن تقرر علمنة العملية السياسية من جهة واعتمادها على المواطنة من جهة أخرى، وذلك بأقل ما يمكن من القيود وبأكثر ما يمكن من الشمول.

ومن جهة ثانية كان لا بد من ضمان حق كل فئة بينها قواسم مشتركة أن تعبر عن نفسها بصورة سلمية منظمة دائمة أو مؤقتة ولا يجوز غمط هذا

الحق بحال، إلا إذا كان ذلك يؤثر على السياق العام والقاسم المشترك الاجتماعي الوطني.

- وفي مجال أكثر تخصيصاً كانت، تاريخياً، الأحزاب السياسية بما تمثله من عقائد أو أفكار ومبادئ وفلسفات، أو بما تمثله من مصالح واطر تنظيمية للعمل، هي التعبير الأوضح عن التعددية في النشاط السياسي. بمعنى، أن توفر الأحزاب، الأطر العامة للعمل السياسي وفقاً للقوانين الناظمة للعمل السياسي، وبما يتناسب مع توجهات الفئات الاجتماعية والسياسية التي تجد في هذه الأحزاب تعبيراً عن تطلعاتها السياسية وأدوارها.

ولهذا كانت الأحزاب السياسية أهم آليات النظام الديمقراطي، لانها تعبر عن الرأي والموقف والمصلحة، الخاصة بأعضائها، كما تشكل إطاراً لمساهمتهم في العمل السياسي العام للوصول إلى الحكم أو المشاركة فيه. ولهذا أيضاً وجدت التنظيمات الاجتماعية المدنية الأخرى في الأحزاب السياسية أطراً لتمثيلها، وأوعية لاحتواء التعددية بمختلف تلاوينها، فمنطق الأمور يؤدي إلى أن المجتمع الديمقراطي يتحول إلى مجتمع منظم، أي يمثل، نفسه ويعبر عنها، عبر منظمات اجتماعية وسياسية متعددة، وفقاً للقواسم المشتركة الموجودة بين الفئات المختلفة. لذلك لا تتفق الديمقراطية مع الفوضى، بل يجب أن تدار العلاقات فيها بصورة سلمية منظمة، وبالتالي فإن المجتمع الديمقراطي هو المجتمع الذي يحترم الجميع ويقوم على اطر منظمة ويعمل بصورة سلمية، ويعتبر مجتمع قانون ومجتمع سلام ولا يسمح بممارسات خارج القانون. وهذا يعني أيضاً أنه مجتمع لا يقبل الفساد ويقاومه، فليس هنالك فساد وفاسدين في مجتمع مؤطر يقوم على المحاسبة والمراقبة والمتابعة واحترام القانون. كما أنه من موقع احترام

حرية التعبير لكل الفئات يجب أن يتضمن آلية للنقد والتقـويم الـدائم وحريـة التعبير.

ان الخطأ التاريخي الذي وقعت به دول العالم الثالث والدول العربية جزء منها، كان وجود الحزب السياسي الواحد. بمعنـى تجـاوز تعدديـة المجتمـع وتجاهلها، وهذا ساعد على أن يكون الحكم شخصاً واحداً. ولأنه بهذه الصفة لا يعبر عن فئات المجتمع كافة. فالحزب الواحد هو حالة خـروج علـى قـانون التعددية الطبيعي وعلى النظام الديمقراطي المتعدد المكونات، ولهذا كان تاريخياً حزباً ايديولوجياً، يفهم السلطة؛ وكأنها امتياز سياسي تخولـه وضـع القـوانين والأنظمة، والتصرف بالاستناد إلى تبريرات ايديولوجية غير سياسـية، تخـرج عن الشروط الملائمة للحكم ولإدارة مجتمع إنساني متعدد ومتنوع بالطبيعة.

ان الانطباعات التي تسيطر على الذهن السياسي العربي إزاء الأحـزاب السياسية، لا تعبر عن وعي سياسي كاف، أو عن فهم حقيقي لوظيفـة الحـزب السياسي. فالأحزاب في الذهن السياسي العربي، إما أن تكـون مهيمنـة علـى النظام كحزب واحد ذو رؤية ايدلولوجية معينة وواحدة، أو أنها خارجـة علـى القانون وفقاً للثقافة السياسية التقليدية السائدة لدى الأنظمة. أو أنه ميزة شـرفية لأعضائه، وليس إطاراً للكفاح السياسي، خصوصاً في الأنظمة المعروفة بسيطرة أو ليجاركيه معينة تلتف حول زعيم الحزب الحاكم. هذه الانطباعات غير السليمة تحول دون القناعة بجدوى الأحزاب السياسية كأدوات للحكم. ولهذا لـم تـتمكن الدول العربية من بناء أنظمة سياسية مستقرة تقوم على مؤسسات شعبية مدنيـة قادرة على التداول السلمي للسلطة. وما زالت تراوح بين أن تقلّد تقليداً مـشوهاً لتجربة الدولة المستعمرة السابقة، أو أن تنشئ تجربتها التلفيقية تحـت عنـاوين عامة، تؤشر إلى بعض الخيارات السياسية المعروفة، ولكن دون تـوفر الحـد

الأدنى من الالتزام بتحقيقها. فخلاصة التجربة لغاية الآن إما أحزاباً واحدة ديكتاتورية لا تقبل أية وجهة نظر غير ما تؤمن به، وإما صيغاً من التحالفات العشائرية التي تحل محل الأحزاب السياسية، وإما صوراً مشوهة للخلط بين الصيغتين.

ولهذا يصبح من الضروري أن تعمل الدول العربية على تبني برامج جدية للتنمية السياسية، تعنى بتربية وتثقيف المواطنين والمؤسسات بتفاصيل العملية السياسية، وبقصد الارتقاء بالمجتمع إلى ما هو أكثر تطوراً في الحياة السياسية للوصول إلى ما حققته المجتمعات المتقدمة. ولا شك في أهمية أن تشمل علمية التنشئة السياسية المفاهيم الأساسية للتنمية السياسية، مثل مفهوم الدولة الحقيقية، والنظام الحديث، ومعنى المواطنة، والمشاركة، والتنظيم، واحترام القانون، وحقوق الإنسان، واستقلال القضاء، والحوار، والكفاح السياسي، والاندماج، والتوزيع، والانتشار، والمعيارية والتقدم المضطرد... وما إلى ذلك.

ومن أهم الأدوات التي تضمن تحقيق الديمقراطية وإشاعتها ومراقبة تفعيلها وتطورها،

- حرية التعبير والصحافة، ومع ارتباطها الوثيق بالحريات العامة التي يجب أن تتحقق للأفراد والجماعات، إلا أنها أيضاً تعتبر المؤشر الأوضح على العمل بالمنهج الديمقراطي. فالديمقراطية منهج شفاف وتنافسي وحواري، لا بد أن تتوفر له وسائل التعبير الملائمة، وبنفس القدر من حرية التعبير تنعكس قيمة الحرية كركيزة للأخذ بالمنهج الديمقراطي. والصحافة بالإضافة إلى وظيفتها الإعلامية؛ المتابعة الناقدة، هي كذلك أداة تثقيف وتنمية للوعي الديمقراطي وأداة مراقبة وتصحيح يومية، وهي الصلة بين صناعة القرار وتنفيذه من جهة وبين

الفئات المستهدفة بهذا القرار والمجتمع بشكل عام. فلذلك لا ديمقراطية بلا صحافة حرة، ولا صحافة بلا حرية تعبير ونقد. ولهذا قيل عن الصحافة بأنها السلطة الرابعة لأنها شريكة فعلية في السلطة، باعتبار أنها وسيلة الرأي العام في التعبير والمشاركة اليومية في الحياة السياسية، بالإضافة إلى العمل في المؤسسات المنظمة ذات الأجندات والبرامج.

– وكما تقوم الديمقراطية على حرية التعبير يقع ضمن حرية التعبير والمساهمة في الحياة العامة، التنظيم، ضمن أطر مؤسسية معينة سواء كانت مؤسسات مهنية أو فنية أو ثقافية أو تعاونية أو خيرية أو رياضية أو أي نشاط من نشاطات الفئات المختلفة في المجتمع. إن حق المواطن في تنظيم نفسه سياسياً أو اقتصادياً أو اجتماعاً أو ثقافياً أو وفقاً لهواياته ومبادراته، يشكل أداة هامة من أدوات العمل الديمقراطي وإشاعته، وكلما كان المجتمع ديمقراطياً أكثر كلما كانت منظماته المدنية أكثر تنوعاً وتعدداً. ففي الدول المتقدمة تتواجد عشرات الآلاف من المنظمات المدنية وحق التنظيم في أي منها متاح لكل من يعتقد أن له دوراً أو له خصوصية أو له رغبة في ذلك.

– ويبقى من أهم أدوات المنهج الديمقراطي، مؤسسات الرقابة والمحاسبة، وإذ يبدو لأول وهلة أن مثل هذه المسؤولية محصورة بالسلطات الرسمية كرقابة السلطة التشريعية على السلطة التنفيذية، لكن في الواقع ان علاقة الرقابة والمحاسبة هي علاقة أكثر تشعباً. ففضلاً عن السلطات الرسمية ومؤسساتها المختلفة تشريعية أو تنفيذية أو قضائية، هنالك دور رقابي متابع للأحزاب السياسية، ولمنظمات المجتمع المدني، وللصحافة، وللهيئات الاجتماعية، وللأفراد. فالمسؤولية العامة هي مسؤولية اجتماعية بالدرجة الأولى. ويجري تنظيم قنواتها وفقاً للقوانين والأنظمة المناسبة. ففي الحياة السياسية الديمقراطية ترتبط روح

المسؤولية بروح الالتزام والنزاهة والإخلاص، وكل القيم الاجتماعية العامة، لان المصلحة الوطنية هي المصلحة العليا وكل مواطن يتحمل مسؤوليته تجاه هذه المصلحة العامة سياسياً إذا لم يكن قانونياً. وهذا مبرر النقد والتقويم ومواقف الرأي العام، الذي تمارسه المجتمعات الديمقراطية.

من المؤكد أن لكل مجتمع أولوياته واهتماماته وسماته، ولهذا فإن تفعيل أدوات المنهج الديمقراطي مرهون بمستوى التنمية السياسية الذي تحقق لكل مجتمع. ولهذا يبقى السعي لتطوير الديمقراطية ولمزيد من الديمقراطية هدفاً دائماً للحراك السياسي وللنضال المدني لدى كل الشعوب بما فيه الديمقراطية منها. بمعنى من الصعب التأكد من أن هنالك تجربة ديمقراطية ناجزة وتمثل سقفاً لسعي الإنسان نحو تحقيق حريته. وهذا التباين النسبي بين تجارب الشعوب يبقى موضع اجتهاد لدى المهتمين من أجل تطوير ما هو قائم في لحظة ما. فتحقق القيم المطلقة ليس أمراً ممكناً، ولكن التوجه نحوها يبقى منهجاً قابلاً للتطور. ومن هنا كانت أدوات المنهج الديمقراطي هي الإشارات التي تدل على هذا المنهج، وتبقى كآليات عمل تستهدف التطور والتقدم بشكل مستمر.

ولكن يجب التنبه إلى أن الآليات لا يمكن ان تكون بديلاً عن القيم الاساسية. حيث يمكن توجيه الآليات بغير ما تقتضيه القيمة. وفي الديمقراطية تحديداً يمكن بكل بساطة استخدام كل الآليات الديمقراطية لخلق حالة من الوهم والخداع الديمقراطي. باعتبار أن توفر الآليات يشير إلى توفر القيمة، وهو أمر تحاوله الكثير من السلطات الرسمية في العالم بما في ذلك الدول الديمقراطية. بل أن الأنظمة الديكتاتورية تَبْرع في إتباع هذا الأسلوب المخادع وحتى بصورة مكشوفة وفجّة، وتزعم في ذات الوقت أنها تعمل وفقاً للنموذج الديمقراطي، وأنها تتميز بخصائص تجعل لها ديمقراطيتها المميزة. والأمثلة على ذلك لا حصر

لها. فبالرغم من سيادة الدعوة إلى الديمقراطية منذ بداية العصور الحديثة إلا أن كثيراً من شعوب العالم لم تعرف للان ما هي الديمقراطية فعلاً.

رابعاً) تجربة الإصلاح السياسي في العالم العربي :

عندما جرى طرح موضوع الإصلاح السياسي كمقدمة للتحول نحو الديمقراطية في العالم والدول العربية كجزء منه، كان فُهم بأنه تعبير عن فرضية، أو حالة معاناة تاريخية، عانت منها الشعوب خلال مرحلة الحرب الباردة. مؤدى هذه الفرضية أو المعاناة، في الواقع، أنه خلال النصف الثاني من القرن العشرين جرى تقديم السياسية الداخلية للدول كقربان للسياسة الخارجية، وأن ذلك أدى إلى سيادة نظم ديكتاتورية تسلطية أنهكت شعوبها بالقمع والديماغوجيا والفقر. ولذلك ما أن انتهت الحرب الباردة حتى ظهرت الدعوة إلى الديمقراطية وحقوق الإنسان كقضية مركزية في العلاقات الدولية، وكرسالة مستقبلية للدول الغربية وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، وأضحت هذه الرسالة شرطاً من شروط التعاون الدولي، وحدث ربطها بسياسة مكافحة الإرهاب، وصياغة تحالف دولي ضد هذا العدو غير محدود المعالم ولكنه واضح النتائج. ولأن أحداث سبتمبر ألفان وواحد (٢٠٠١) قدمت حجة للربط بين الإرهاب والثقافة السياسية المنبثقة عن الأصولية الإسلامية والاستبداد السياسي، أضحت الدول العربية الهدف الأكثر وضوحاً لمطالب الإصلاح السياسي وباعتبارها البيئة الاخصب لإنتاج الإرهاب. ولهذا بدأت تتجاوب مع الدعوة إلى الديمقراطية وحقوق الإنسان وبصورة نسبية جداً. وكان ذلك إما تكيّفاً مع شروط الهيمنة الدولية الجديدة، وإما محاولة لتجاوز الأزمات الاقتصادية والاختناقات الداخلية الناجمة عن مطالب الإصلاح النخبوية الداخلية، والمترتبة على مخرجات التحديث.

وعليه، فقد أقحمت الأنظمة السياسية العربية في مداخل لا قِبَل لها بها ولا ترغبها، مما اضطرها إلى خيارات انتقائية لها تعقيداتها النظرية والعملية. وبدأت الأسئلة حول الإصلاح السياسي وحدوده تطرح بشكل ملح، فما هو الإصلاح المطلوب؟، ما هو الممكن فيه؟ وكيف يمكن التعامل مع حيثياته وتكييفه وفقاً لما يعتقده العرب، ووفقاً لما يمكنهم استيعابه، ووفقاً لما يرضي الأطراف الدولية؟!.

وقد جرى طرح مجموعة من العناوين المهمة، التي نظر إليها كإشكالات نظرية وفكرية أمام العقل السياسي العربي والرسمي منه خصوصاً. وحاول المنظرون التوفيق بين ما هو مطلوب وما هو ممكن، وجرت عملية تزوير تاريخية لا يحكمها منطق، الأمر الذي أدى إلى تشويه صور الإصلاح وصياغتها وفقاً لإرادة الحكام. وكان من أبرز ما تم العمل به أن يصار إلى إتباع آليات الديمقراطية جزئياً أو كلياً، على أن لا يتم الاقتراب من مسألة تداول السلطة. وفي سبيل تكريس الفئات الحاكمة القائمة ابتدعت مجموعة من الإشكاليات التي بدت معقدة ولا بد من الوصول إلى اتفاقات بشأنها. وكأن المطلوب اكتشاف أو ابتداع تجربة ديمقراطية خاصة لا علاقة لها بتجارب الشعوب الأخرى، وكأن الشعوب العربية تختلف عن المجاميع الإنسانية الأخرى.

كان من بين هذه الإشكاليات :

أ- **<u>العلاقة بن التراث والتجديد</u>**، الأصالة والمعاصرة، وغيرها من تلك الثنائيات المسلم بها وكأنها قواعد حاكمة لمسيرة تاريخ الأمة : ومؤدى هذه الثنائية في النتيجة أن الأمة العربية أو المجتمعات العربية تختلف عن غيرها، وأنها من حيث علاقتها بالموروث لا تتوافق مع الإصلاحات الديمقراطية التي تتسب

للعصور الحديثة الغربية بالذات. وكان المقصود بإثارة هذه الإشكالية التمسك بعهود الاستبداد التاريخي السابقة بحجة تقديس التراث والخصوصية، ولم تكن هذه حجة الأنظمة السياسية القائمة فقط، وإنما أيضاً تم تبنيها من قبل القوى السياسية الأهم بعد الأنظمة وهي القوى الإسلامية التي رأت ضرورة التمسك بالأنموذج الإسلامي في الحكم القائم على مفهوم الشورى وولاية الأمر، وتقنين الشريعة. وبالرغم من التناقض الظاهر بين الأنظمة السياسية وقوى الإسلام السياسي، بدا الأمر وكأن كلا التوجيهان يخرجان المجتمعات العربية من دائرة الوعي الحديث، المؤهل لتبني النماذج الديمقراطية الحديثة، بمبادئها وبخصائصها المعروفة. وبالتالي القبول باستمرار معادلة الحكم القائمة وإدماجها بصيغ سلفية، بمعنى إعادة إحياء التحالف القديم، الذي كان قائماً بين الحاكم ورجل الدين، الأمر الذي يطور حالات حديثة من الاستبداد السياسي، تحت شعار أنظمة سياسية مستحدثة من التراث المجيد للأمة. وهي مسألة فيها نقاش كثير لا نعرف إذا كانت فعلاً تتلاءم مع مجتمعات القرن الواحد والعشرين، حيث تتجاوز نسبة الشباب ٦٠% من المجتمع، وكلهم يتعاملون مع معطيات العصر الحديث وانجازاته في عالم مفتوح إنسانياً وثقافياً واجتماعياً.

ب- أما الإشكالية الثانية، فكانت إثارة الموضوعة **القديمة المتعلقة "بالعلمانية"**؛ وفي معالجة هذه الإشكالية عادة ما كان يُبدأ بالسؤال الخطأ، وهو هل نريد الدين أم العلمانية؟ وكأننا نفاضل بين الإيمان والكفر، ونضع المجتمع التقليدي في مواجهة المجتمع الحديث. وهذا بتقديرنا خطأ منهجي. فالمجتمع المؤمن لا يجب أن يحرج بهذا الاختيار، لأنه مؤمن بالفطرة، ولا علاقة لإيمانه كفرد وكمجتمع بالخيارات السياسية والإدارية والقانونية التي يفضل ان تدار شؤونه وفقاً لها. وجلّ ما يقصده هو أن يكون حراً كريماً يحترم بعضه بعضاً وتتوفر لديه وسائل للتعبير عن ذاته، وفرص لتحقيق ذاته، وصيغ للسلام الاجتماعي،

والتنمية، واليات لتداول السلطة، ومعايير للشفافية والمساءلة. بمعنى توفر جملة من الأطر القانونية والفنية وغايات شرعية تحكم إدارة العلاقات في المجتمع والدولة.

ولربما كان يجب أن يكون السؤال الصحيح، هل نريد مجتمعاً مدنياً موحداً وفاعلاً إنسانياً وهوية قومية، أم نريد دولة طائفية وهوية ايديولوجية يؤمن بها البعض ولا يؤمن بها الآخرون؟!.

والمجتمع المدني القومي الموحد هذا له منهج يدار به، وفي هذا المنهج قد تكون العلمانية – كنهج يقوم على القانون – كقاعدة عامة مجردة، ولا يرتب امتيازات أو مكاسب لأسباب ذاتية، ويرتكز على المواطنة كمؤسسة قانونية سياسية – كقاعدة للعمل المشترك والانتماء المشترك– هذه العلمانية ضرورية بنسبة عالية وفي مجالات عمل الدولة لأن طبيعة الدولة الحديثة وجوهرها أنها دولة علمانية. وإذا كان لا بد من تنظيم بعض النشاطات الدينية فذلك يتم بقوانين خاصة. وفي ظل عقل مدني مفتوح لا بد من النظر إلى الشريعة كمصدر من مصادر التشريع وفي ضوء الفهم "الكواكبي" للمسألة "إذ تعارض العقل مع ظاهر الشرع فعلينا أن نأخذ بالعقل لأنه لا يمكن أن يصدر عن الله أو رسوله ما يتعارض مع العقل".

فإذا كان الإسلام بهذه المرونة، وإذا كانت العلمانية بالفهم الذي أشير إليه، فما هو المبرر وراء النظر إلى العلمانية كخطر عظيم يهدد المجتمع والدولة؟! فهل يا ترى كان لنا يوما ما دولة دينية فعليّة؟! وهل يستحيل علينا اليوم أن نوجد دولة أمة حديثة مدنية وديمقراطية؟ ومجتمع أخلاقي وعلمي منظم؟!.

جـ- وبرزت كذلك إشكالية ثالثة وهي **العلاقة بين التنمية السياسية والتنمية الاقتصادية**، وكيف يمكن إقناع النخب السياسية والاقتصادية بعملية الإصلاح؟ فمنذ أواخر القرن العشرين بدأت تتكرس سيطرة النخب السياسية الاقتصادية على الدول، الأمر الذي أدى إلى تمركز الثروة والسلطة في أيدي عدد محدود من أعضاء النخبة وتهميش باقي القطاعات الاجتماعية.

وقد ظهر ذلك بوضوح، حينما تبين بما لا يقبل مجالاً للشك، فشل البرامج التنموية لعقود الستينات والسبعينات والثمانينات من القرن العشرين. وانكشفت المخرجات الاقتصادية الخطيرة، مثل ارتفاع حجم المديونية، ضعف الاستثمار الحقيقي، وعجز الموازنات، والبطالة، والفقر... وما إلى ذلك.

وزاد الطين بله، تلك الخيارات التي اقترحها صندوق النقد الدولي للإصلاح الاقتصادي، وما ارتبط بها من تحديد لدور الدولة في النشاط الاقتصادي بما عرف بالخصخصة، وتحجيم دور الدولة في الاستخدام والتوظيف، وتخفيف دورها كذلك في مساهمات الدعم الاجتماعي وتقديم الضمانات الاجتماعية. كل هذه التفاصيل والتوجهات التي تم تبنيها من قبل نخبة سياسية اقتصادية جديدة عرفت جزافاً "بالليبرالية الجديدة" كلها عمقت التفاوتات الاجتماعية وركزت احتكار السلطة والثروة. ومع أن هذه النتائج تجعل من مسألة الإصلاح السياسي ضرورة ملحّة، إلا أنها أصبحت أكثر صعوبة، بل وأكثر تناقضاً مع سيطرة النخبة السياسية الاقتصادية.

بمعنى لقد أصبحت مسألة التوفيق بين التنمية السياسية كعملية مـــشاركة شمولية عامة معمقة وذات أهداف اندماجية، والمنهج الاقتصادي المعمـــول بـــه، وهو بالتدقيق منهج نمو انتقائي منحاز وليس منهجاً تنموياً، أصـــبحت عمليـــة مستحيلة. فحيث ترتكز التنمية السياسية على خيـــارات ديمقراطيـــة بالمـــشاركة والشفافية والمساءلة، وترتكز التنمية الاقتصادية على ضرورة تحقيق العدالة في التوزيع، لم يعد ممكناً أن تقبل النخب المسيطرة بهذه التوجهات، ولا تقبل علـــى وجه الخصوص بالتوفيق بين النوعين من التنمية. فلذلك جاءت عملية الإصلاح السياسي الديمقراطي شكلية ملفقة وانتقائية وخلو من أي مضمون "عدالي".

الخلاصة :

نعم، لقد أوهمت الأنظمة السياسية العربية مواطنيها أنها تتبنى برامج إصلاح سياسي. ولكن اقتصرت في معظمها على إجراءات شكلية كانتخاب مجالس تشريعية، أو مجالس محلية، أو إشراك المرأة في بعض الهيئات السياسية والنقابية، أو السماح بتأسيس منظمات مجتمع مدني، أو السماح بسقف محدد لحرية التعبير... أو غير ذلك.

وكان كل ذلك يتم بإرادة وإشراف وتحت سيطرة الحكومات ووفقاً لتوجهاتها. الأمر الذي لم يفتح الباب لتجارب ديمقراطية حقيقية ولا حتى لخطوات إصلاحية فعلية تقنع المواطنين أو المراقبين الدوليين. بل على العكس من ذلك لقد كشفت هذه التجارب المبتسرة عن مدى تغوّل الحكومات وسيطرتها على مجتمعاتها. وأن نظام الضبط والسيطرة System of Control الذي تأسس منذ الستينات في القرن العشرين وتكرس في السبعينات من ذات القرن، ما زال فعّالاً. سواء لجهة سيطرة الأجهزة الأمنية على الحياة العامة للناس، أو لجهة إدارة الدولة والنشاطات الاجتماعية المختلفة. وكان من شأن مثل هذا الانكشاف لطبيعة السياسة الداخلية للأنظمة السياسية العربية أن زاد من اتساع الفجوة بين الحاكمين والمحكومين في الدول العربية، مما أدى إلى أن تكون الثورة بمعناها العريض والعميق هي الخيار الاجتماعي السياسي العربي كما يبدو في مرحلة الربيع العربي الراهن.

وقد تبين أن استجابة الأنظمة السياسية العربية لدعوات الإصلاح والديمقراطية وتبني برامج حقوق الإنسان، هي نوع من النفاق الدولي، وهو أمر أوضحته ردود فعل الأنظمة السياسية العربية على الحراك السياسي الاجتماعي العربي الراهن، والتي تؤكد أن انعدام إمكانية الإصلاح الحقيقي كانت وراء هذه التضحيات الثورية والعنف الرسمي المضاد.



الفصل الثاني
الثورات الشعبية العربية
(حراك أمة)

المقدمة :

إن مبادرة معظم الشعوب العربية للتحرك السياسي السلمي باتجاه التغيير يشير إلى أن الثورة العربية الشعبية قد بدأت ولن تتوقف إلا بعد أن تنجز أهدافها بالحرية والديمقراطية والتقدم والعدالة الاجتماعية . ومع أن لكل مجتمع نمطه الخاص بالتدفق نحو تيار التغيير ،إلا أن هذه التحركات تؤكد بان أساليب الأنظمة السياسية العربية وأدواتها لشل فعالية هذه الشعوب وإذعانها إلى ما لا نهاية قد باءت بالفشل . وعلى الرغم من ذلك يلاحظ أن الأنظمة أو ما تبقى منها يتعامل مع هذا التوجه نحو التغيير بالمعالجات الجزئية بقصد التهدئة واحتواء هذا الحراك الشعبي العام .وما السعي لجعله حراكاً مطلبياً يمكن معالجته ببعض المنح و الهبات والمنن التي تقدمها الأنظمة إلا مؤشراً على نواياها باستئناف المسيرة السابقة كما كانت قبل الطوفان الشعبي. من الواضح أن شيوع التحرك الشعبي من المشرق إلى المغرب الأقصى ليس مجرد نتيجة لتأثير الثورتين التونسية و المصرية ، وليس مجرد استجابة لعملية " تصدير الثورة " التي طالما بررت لها الأنظمة السياسية قمعها لشعوبها . وان ما هو في الواقع أكثر عمقاً مما يبدو على السطح . فهو تعبير عن رغبة وعزم أكيد على إحداث التغيير ، والتغيير الجذري الذي تختزن فواعله في ذات المواطن العربي منذ عقود خلت .ولذلك نلاحظ انه بمجرد ان يبادر الناس لطرح مطالب اجتماعية محددة تتداعى التحركات وتتصاعد الهتافات بتغيير النظام بصورة غير منضبطة ،لا يحيط بها حتى أولئك الذين خططوا للتحرك .

لقد تضمنت معظم التحليلات السياسية والصحفية التي انتشرت خلال الآونة الأخيرة ،الأسباب والدوافع والظروف والأهداف التي تفسر هذه التحركات ،الثورية الشعبية .وكنا ممن طرحوا في مقالات متعددة أن ما يحدث هو نوع من استئناف الثورة العربية التي تشكلت إرهاصاتها الأولى منذ القرن العشرين ،وان ما يجري هو في جوهره حراك شعبي عام باتجاه إعادة بناء الدولة العربية والنظام السياسي العربي الملائم وتحقيق التقدم الشامل بمعناه الحديث.

إن ما يمكن التأكيد عليه مرارا هو أن التغيير مطلوب لذاته ،ومطلوب أكثر للخروج من حالة التكلس التي تعيشها المجتمعات العربية منذ أربعة عقود وتعيشها الأنظمة السياسية منذ ثلاثة عقود على الأقل ،حين استقرت على أولوية البنية الأمنية لمؤسساتها في السبعينات. إن استكانة الشعوب العربية عبر تلك العقود لم تكن فقط بفعل القمع الشرس الذي مارسته الأنظمة ،وإنما أيضا بفعل عمليات التاطير الشمولي الذي فرضته القوى الرسمية وقوى المعارضة التقليدية على السواء . كما أن فشل الأنظمة السياسية في تحقيق التقدم و التنمية وفشلها لاحقاً هي والمعارضة التقليدية في التكيف مع الواقع الدولي ،ومن ثم فشل المعارضة في التأثير على الأنظمة السياسية بسبب احتوائها وإبقائها على هامش الحياة السياسية ، أدى ذلك كله إلى أن يصبح التغيير من مهام القوى الاجتماعية الشعبية الجديدة.والتي أكدت بما لا يجعل مجالاً للشك بأنها تجاوزت كل من الأنظمة السياسية وهياكل المعارضة التقليدية. ولهذا كان الشباب العربي التونسي والمصري .... هو مناط المهام الجديدة وحامل لواء التغيير. ومن هنا فان الشباب يريد أن يحقق كل مطالبه بصورة جذرية وحقيقية بعيداً عن الاحتواء او الانزواء أو التزوير أو التوافقية.

وإدراكا من المعسكر التقليدي ،الرسمي والمجتمعي الموالي والمعــارض على السواء، لهذه الحقيقة فانه يعمل على احتواء ثورة الشباب وغاياتها وأهدافها ،ناهيك عن وسائلها وشموليتها. فالمراقب لما يحدث في تونس وفي مصر ، وما يطرح في بعض التوجهات الإصلاحية في بعــض الــدول العربيــة الأخــرى، يكتشف أن تحالفاً غير مقدس في طريقه إلى التــشكل بــين مكونــات العمــل السياسي التقليدي .وذلك بقصد مقاومة التغيير الجذري الثــوري وحرفــه الــى مسارات أكثر توافقية تتفق وعقلية اللاحسم العربية التقليدية المعروفة.

ففي تونس وفي مصر لم تصدر لغاية الآن أيــة قــرارات ذات طبيعــة جذرية وعامة وملزمة ومركزية ،حيث ما زالت النخبة التقليديــة الرســمية أو بعضها ورموز المعارضة التوفيقية هي التي تهيمن على الفعل السياسي اليــومي في كلا البلدين وحتى الأطر القانونية كالدستور وغيره لم يحسم الأمر بشأنها مع أنها هي التعبير القانوني عن النظام ومؤسساته بينما كان المطروح في الثــورتين تغيير النظام بالكامل وإعادة السيادة إلى الشعب المنشئ للدولة وللنظام .أما فــي الدول العربية الأخرى التي تريد تجنب ما حدث في تونس ومصر فإنهــا تتخــذ قرارات ومعالجات هامشية تستجيب لمطالب جزئية وفئوية اجتماعية واقتصادية في الأساس .بينما المطلوب هو إجراء عمليات جراحيــة سياســية واجتماعيــة واقتصادية وثقافية فضلا عن اجتثاث الفساد والمفسدين والاســتبداد والمــستبدين بكل الصيغ و الصور. فتغيير أعضاء الحكومــات مــن ذات النخبــة التقليديــة ،وتزيينها ببعض وجوه المعارضة التقليدية التي يبــدو أن النــضال الــسياسي أرهقها .تدل على تقدم أساليب الاحتواء وليس على نيــة حقيقيــة فــي التغييــر .فالدور الهامشي الذي رضيته المعارضة التقليدية في مسيرة مشروع الإصــلاح الشكلي الذي تقوده الأنظمة السياسية القائمة ،يشي بإمكانية التحالف بين الطرفين على حساب القوى الاجتماعية الحديثة والجذرية التفكير والتكوين . ومــن شــان

هذا التحالف بين القوى الرسمية التقليدية وقوى المعارضة التقليدية الإجهاز على الإجابات المقنعة عن الأسئلة الجذرية التي طرحها الشباب العربي والتي تناولت كل ما هو أصيل وتاريخي ومستقبلي ،سواء تعلق السؤال بالهوية أم بالحرية أم بالتقدم أم بالعدالة.

وتحسباً من خيبة أمل تاريخية فإننا نعتقد بان الشباب خصوصا ومنظمات المجتمع المدني الحديثة التكوين والراقية من حيث الأهداف والغايات ،وكذا التكوينات السياسية المنفتحة على العالم والمتصلة بعجلة التقدم والساعية للحرية والعدالة التي حركت الشارع العربي من أقصاه إلى أقصاه نعتقد بأنها لن تقبل باستمرار تواجد رموز الأنظمة السابقة ولن تطبق بقواعد عملها ومنظوماتها وبكل ما يتصل بها .فالمعروف ان لكل نظام سياسي شخوصه وشبكة علاقاته و المتنفذين فيه وأصحاب المصالح المرتبطة به و المنتفعيه من القمة حتى القاعدة وليس من السهل القضاء على ذلك بدون عملية تطهير كاملة ،تقوم على المحاسبة والمساءلة القانونية العادلة وليس على وسائل العنف التي استخدمتها أو تستخدمها الأنظمة الفاسدة نفسها.

إن الحسم التاريخي الذي تستوجبه المرحلة الراهنة في حياة الشعوب العربية ،لا يمكن أن تقوم به إلا الثورات . والثورات المجيدة التي أشعت قوة وسلاماً ورقياً وتحضراً في تونس ومصر ،لا يمكن ان تؤسس إلا لمجتمعات إنسانية مدنية منفتحة وتقدمية .وإما أولئك الذين افسدوا التاريخ والسياسة والحكم والاقتصاد والمجتمع والإنسان والقيم الإنسانية. فليذهبوا إلى ما وعدهم الله من مأوى يستحقونه.

أولاً) من وحي الثورة الشعبية التونسية :
(أريج الياسمين وفضل المبادرة)

يكفي الشعب التونسي فخراً أنه كان المقدمة الطليعية لأن يدرك العرب ولو بعد حين عصر التحولات السياسية الدولية الايجابية .بعدما عانوه وما زالوا من التحولات السلبية . قد يرى البعض سبب ذاك التأخر تلك الهجمة التي تعرضت لها الأمة من قبل قوى الهيمنة الدولية بقيادة الولايات المتحدة و بمساهمة دولية ،تبدو في الظاهر و كأنها قوى ضاغطة باتجاه التحول و التطور وفرض الاستقرار و السلام ، بينما كانت في الواقع قوى ممانعة . أو ربما كان هذا التأخر ناجماً عن ثقل الضغط الأمني و الكبت السياسي الذي مارسته الأنظمة السياسية العربية ، و الذي بدأ في الظاهر و كأنه سعي نحو الإصلاح بينما كان بالفعل إعادة ترتيب لقواعد اللعبة السياسية الداخلية في كل دولة عن طريق إعادة إنتاج أنظمة أكثر قمعية وبمفاهيم جديدة مستعارة و بأدوات عنيفة مجربة ومن خلال توظيف لقوى اجتماعية اقتصادية وسياسية مزيفة الوعي وانتهازية الأسلوب.

على الرغم من انتشار ظاهرة التطرف الإسلامي إلا أنها وفرت الذريعة لإعادة ترتيب أولويات الأنظمة السياسية وتحالفاتها ومصالحها ،وذلك احتواءً للإرهاصات التي تأثرت بالبيئة الدولية وما حدث فيها من تفاعلات وتحولات ، كان يفترض أن تلامس المنطقة العربية في تسعينيات القرن العشرين . لقد كان من المعروف عن حركات الإصلاح الإسلامي وخاصة المتطرفة منها أنها نشأت في حالة من الفراغ السياسي للأطروحات البديلة، ولم يكن في مقدورها التكيف مع الشروط الدولية و الظروف العالمية لقيادة المجتمعات باتجاه حالة من الاستقرار و السلام الدوليين، ناهيك عن التعاون من اجل تحقيق التوافق مع عالم

تهيمن عليه قوة واحدة استعمارية واحتكارية جشعة هي الولايات المتحدة الأمريكية. لذلك كان الصدام حتمياً بين الحركات الإسلامية بمجملها كفاعل في الساحتين الداخلية والدولية، وبين القوى المتحالفة دولياً بقيادة الوليات المتحدة و القوى الاجتماعية السياسية و الاقتصادية المرتبطة بهذا التحالف في داخل المجتمعات المختلفة.

ان استحالة حسم الصراع بين طرفين احدهما يستند الى مرجعية إيديولوجية اجتماعية في الأساس، والأخر يستند الى مرجعية سياسية رسمية ،و منظومات مصلحيه أدى إلى إطالة أمد الصراع و تداخل مراحله وتباين المواقف منه، واشد ما بدا عليه هذا التباين ذاك الذي نعرفه من مواقف الأنظمة السياسية العربية. فلقد وضعت نفسها في سياق محرج من المواقف السياسية المتعاقبة ،فهي متهمة شعبياً بالموافقة على غزو العراق ومن ثم احتلاله ،وكانت مواقفها سلبية الى حد كبير إزاء ما حدث في حرب تموز ٢٠٠٦ على لبنان، وإزاء ما حدث في عدوان إسرائيل على غزة ٢٠٠٧. وهي أنظمة متهمة دائماً بالفساد ورعاية الفئات الفاسدة في بنيتها السياسية و الإدارية، هذا فضلاً عن إيغالها في الاستبداد و التعالي على شعوبها. حيث لم تغفر لها تلك العناوين الشكلية التي طرحتها للإصلاح السياسي ولم تنطل تلك المحاولات الديكورية على احد من رعاياها.

وكان من مؤشرات عدم استيعابها لما يعتمل في مجتمعاتها من تفاعلات، طرح مشاريع التوريث المختلفة . كان من شأن هذه الأنظمة وعبر سيرتها الاستبدادية الفاسدة أن عملت على تشويه نظمها الاجتماعية لمصلحة تحالفاتها السياسية الداخلية و الإقليمية و الدولية وتمثل ذلك بإثارة النعرات العنصرية و

الطائفية و الطبقية . مما أدى الى تفتيت المجتمع و انتقاله من مرحلة التالف الاجتماعي والتركيب المجتمعي الى مرحلة التشظي ألجماعاتي و الفئوي.

وفي إثناء ذلك تحول النظام الاقتصادي من اقتصاد دولة الى اقتصاد جماعة او فئة او عائلة ، وتراجعت معظم الأنظمة عن نظام الرعاية الذي كان يعبر عن الحد الأدنى من إدارة الموارد بين أفراد الشعب. ومع فشل مشروعات التنمية ، واحتكار الاستثمارات من قبل القلة المرتبطة بالنظام السياسي،وانتشار الفساد ،تعمق الفقر واتسعت رقاع الجوع ، وساد التهميش ،الأمر الذي عكس انسحاب الدولة من خدمة المجتمع ، وصارت هذه هي السمات العامة للعلاقات السياسية والاجتماعية و الاقتصادية في كل دولة عربية.

وفي السياسة بشكل خاص، لم تعد الحكومات موجودة في ذهن المجتمع إلا كمؤسسات قمعية كريهة .ولم يعد ثمة دور فاعل في الساحة الدولية لأية دولة عربية ،بل أصبحت أدوارها أدوارا تابعة، و أصبحت الوساطة في المسائل الإقليمية لبعض الدول هي الغالبة على السلوك السياسي الدولي، و انعدمت المبادرات و الأدوار القيادية المقررة او الشريكة ، إن إفشال المساعي السعودية السورية بشأن المسألة اللبنانية –يناير ٢٠١١ – دليلاً على الوزن الدولي لهذه الأدوار. و بهذا تحولت الأدوار السياسية إلى نشاطات في العلاقات العامة ،و أصبحت الدعاية و الإعلان لمفاهيم وهمية، و الأدوار غير موجودة بديلاً للإعلام الجاد الذي يطرح الحقائق و التعبيرات والتوجيهات.

في ظل هذا الجو العام تقوقعت السلطة السياسية للدولة حول نفسها وأجهزتها و نخبها المحدودة . وتحول الخطاب السياسي الى خطاب بيني و فوقي ،انفصل عن المجتمع و قواعده ،وانفعالاته، وتفاعلاته . وأصبحت الأجهزة

وبالذات الأمنية منها شريكة في وضع السياسات و توجيهها وتنفيذها بدل أن تكون أدوات لتنفيذ السياسة العامة للدولة ،بل إنها في بعض الحالات أصبحت صاحبة مصلحة في نسج علاقاتها الخاصة داخلياً و خارجياً وبمعزل عن أصحاب القرار و القيادات السياسية العامة ، فارتهنت الحياة العامة بمجملها للرؤية الأمنية المحدودة وتصوراتها وعلاقاتها ونشاطاتها.

هكذا في ظل معادلة العجز السياسي والتبعية الدولية وانتشار الفساد وتهميش المجتمع ، واللغو في الخطاب السياسي و الإعلامي ، وقصر النظر ومحدوديته إزاء الأدوار و السياسات ، هل يمكن أن تبقى الدول دولاً حقيقية ؟ وهل يمكن للأنظمة السياسية أن تكون قادرة على المبادرة او الفعل أو حتى التكيف الايجابي مع التطورات الداخلية والإقليمية و الدولية؟ ،لاسيما في عالم سمته الأساسية التحولات السريعة ؟!.

لهذا وجدنا أنفسنا كعرب أمام حالة من فقدان الوزن و التخلف عن الركب العالمي وليس فقط التخلف بمعناه الموضوعي، و إنما أيضا فقدان الرؤيا لجهة تصور ما لأنفسنا ولمستقبلنا او برنامج للحركة لمجاراة الحراك العالمي ولتجاوز حالة التخلف المقيم.

نحن في الواقع أمام انظمة فاشلة ودول فاشلة ويبدو ذلك من خلال الرهان الذي تبتز به شعوبها و هو رهان الأمن و الاستقرار . ناهيك عن مقومات التنمية الشاملة والتقدم التي يفترض أن تتحقق لشعوبها.

لقد فشلت الأنظمة السياسية العربية في تحقيق الأمن القومي ،العراق ،و الصومال ،وانفصال السودان وغيرها يؤكد ما نذهب إليه حيث لا مجال للتفصيل

في هذه الموضوعات التي يعرفها العربي عن ظهر قلب. وفشلت الأنظمة كذلك في تحقيق الأمن الوطني بمعنى حماية دولتها و شعبها و مؤسساتها والعمليات الإرهابية تؤكد ذلك .كما فشلت في تحقيق الأمن الاجتماعي ناهيك عن السلام الاجتماعي والعنف الاجتماعي الذي ينتشر بين فئات الشعب ومكوناته في كل دولة إشارات مؤلمة على ذلك.

ولذا لقد فشلت الأنظمة في تحقيق الأمن الشخصي الرسمي والعام على حد سواء. فالتركيز الأمني على القيادات السياسية دلالة على الضعف والخوف والشك والتهديد المستمر، كما أن انتشار الجريمة دلالة على انعدام الأمن الفردي.

ونحن هنا نتساءل جراء كل حالات الفشل هذه هل نحن إزاء انظمة سياسية موجودة فعلاً ؟أم إنها موجودة شكلاً وهيكلاً ولكنها في الواقع ليست انظمة حقيقية تقوم بوظائفها الحقيقية ؟.

ان ما هو موجود كأنظمة سياسية عربية ،هي أنظمة تحالفات بدائية تقوم على أسس طائفية أو قبلية او مصلحيه ، كلها أنظمة تزخر بالمنتفعين والفاسدين إلا من رحمه ربك. والأنظمة المتخلفة على مستوى البنية و المضمون و العلاقات هي انظمة خاوية وهشة وخارج سياق الزمن الحالي.

وبما أن الأنظمة السياسية هي التعبير المؤسسي عن الدول من حيث وجودها وفعاليتها وأدوارها ، لذلك فمن المنطقي أن الدول الخاضعة لمثل الأنظمة السابقة لابد و ان تحمل مواصفاتها ، فلذلك فالدولة العربية الحالية هي دول تحتاج إلى إعادة تركيب وتنظيم وأولويات، وهذه مهمة الشعوب المكون

الأساس للدول، أو بالأحرى الحقيقة التي من اجلها تكون الدول. والشعوب بما تمتلك من طاقات لا محدودة تستطيع أن تختزل الزمن و المهام وتنتقل من حال إلى حال.

والضرورة تقضي أن تنتقل الدول العربية الى مصاف دول العالم الراهن ،حيث الحرية و الديمقراطية و حقوق الإنسان، و التنمية الشاملة و التقدم . وبما أن هذه هي مهمة الشعوب ، لذلك يعتبر الحراك الاجتماعي السياسي للشعب التونسي هو ثورة وبما جرى عليه الأمر ، فإنها ثورة في الاتجاه الصحيح . بمعنى أنها تعبر عن حالة إدراك حقيقي للشروط الموضوعية الدافعة باتجاه إعادة تركيب وتنظيم وترتيب الدولة التونسية ،بما يتفق والتحولات الدولية الراهنة ، هو الأمر الذي يؤدي إلى تكوين دولة تونسية مدنية حديثة ،تؤسس لمجتمع المواطنة وحقوق الإنسان، مجتمع الحرية ، الديمقراطية، والعدل ،والمساواة والتقدم.

وطالما أن الأمر على هذا النحو ، والمسؤولية بهذا النبل والرقي. فسيكون من الخطر الجسيم على الثورة الشعبية التونسية أن تتعامل مع القوى الاجتماعية السياسية التقليدية التي احتكرت تاريخياً حركة المجتمع و الدولة في تونس وصاغتها وفقاً لرؤيتها ومصالحها . فالأصل أن تتوافق أدوات التغيير مع طبيعته و غاياته. فالتغير الثوري المستهدف من قبل الشعب التونسي لا يتوقف عند أهداف الإصلاح أو عند تغير الأساليب و الكوادر ،لقد أوضح الشعب التونسي خلال أكثر من شهر على تحركه وعبر تضحياته أنه يبتغي بناء دولته هو و أن يضع مستقبله وفقاً لإرادته ،ومصالحه ، والإرادة العامة التي تبلورت خلال الحراك السياسي الشعبي والخطاب السياسي المرافق له ، والمتفق عليه، وهو خطاب واضح اشد الوضوح. ولا يمكن أن يحقق ذلك، (الإرادة والخطاب

والانجاز) إلا بالشعب التونسي نفسه وبما استلهم من وحي وبما عبر عنــه مــن طاقة وقدرة وفعل .

الشعب التونسي جدير بأن يضع دولته ومستقبله كما صنع ثورته بمنتهى المدنية و الحضارية ، وكل ما يتعارض مع ذلك يقف في الخندق المعادي لقــوى الثورة.

لا يعقل أن يكرس نظام نفسه عبر مرحلتين ولمدة أكثر من خمسة عقود ، ويتحول من نظام "المستبد المستنير" إلى نظام "المستبد المستطير" ، إلا ويكون قد أسس داخلياً وخارجيــاً منظومــات مــن الأتبــاع والمنتفعــين والمــساندين والمرتبطين ،وكل هؤلاء سيقفون في الخندق المضاد للثورة.

فلكي لا تغتال الثورة في المهد، ولكي لا تأكل أبنائها ولكــي لا تقــضي على الأمل الذي أعادته إلى شعوب الأمة العربية ،وهــو فــي نظرنــا الهــدف الاستراتيجي الهام لكل أعداء الثورة والأمة الإنسانية والحق و المستقبل ، لابــد وان يكون الشعب التونسي والشعوب العربية هم الحماة الفعليين للثورة ومستقبل الأمة.

فإلى الشعب التونسي كل معاني الفخر والفخار والعز والسؤدد. ويا أيهــا الشعب العظيم: لا تسمحوا بإطفاء جذوة الأمل التي بزغت في كــل ذرة تــراب عربية، وفي كل نفس شريفة منذ يوم العز الأول إلى يوم الأمــل الأخيــر: فــلا تسمحوا لعصابة السُراق أن يسرقوا الحلم.

ثانياً) من وحي الثورة الشعبية المصرية:
(الدولة القاعدة تتحرك)

هل يمكن أن تكون الثورة المصرية القائمة محاولة أخرى للإجابة على سؤال التقدم والتخلف الذي يسعى العرب للإجابة عليه منذ منتصف القرن التاسع عشر ؟ هل هي إشارة لامتلاك الشباب العربي لسر العلاقة بين العصر وأدواته ؟ وهل هي تعبير عن الوعي الحقيقي لمفاهيم التطور السياسي كمحصلة للتقدم الاجتماعي والنوعي للإنسان؟ فإذا كانت الإجابة على هذه الأسئلة بالإيجاب فان هذا يعني بأن كل ما حدث خلال القرن العشرين كان مجرد إرهاصات قوية لحالات من التحول الشامل الذي من شأنه أن ينقل المجتمعات العربية إلى حالات من التطور المتسلسل والمتصاعد باتجاه التقدم المستمر والمتنامي في مجالات الحياة كافة . واقعا حياتيا ومنظومات قيمية . أما إذا كانت الإجابة بالنفي ، فان هذا يعني أن ما يحدث في العالم العربي تونس ، مصر والتحركات الشعبية الأخرى ستكون تعبيرا عن تحرك البيولوجيا العربية بقصد الإشباع ، سواء تمثل ذلك بحاجات فسيولوجية أو سيكولوجية أو انفعالية أو مادية استهلاكية .وفي هذه الحالة تكون الثورات الشعبية القائمة خارج سياق التطور التاريخي للمجتمعات والذي من شأنه أن يكرس منظومة القيم الشاملة سياسيا ، اقتصاديا، اجتماعيا ثقافيا وروحيا ،بمعنى ا لارتقاء بالإنسان والحياة وهو. ما لا نرجوه.

إن ما حدث في تونس و يتفاعل ، وما يحدث في مصر و يتصاعد ، يعبر عن سياق حركي تاريخي يعبر عن تكامل قوى الفعل الاجتماعي كافة ، مع نوع من الاعتراف والاتفاق على الأدوار المناطة بكل فئة اجتماعية ايجابية، قادرة على المساهمة في الإطار والجهد الوطني العام ، فكرا وفعلا ومبادرة . فانطلاقة الشباب المتحرك بفعل الاحتياجات الإنسانية و الأوضاع التي يعيشون

فيها ، كأغلبية في المجتمعات العربية ، تمثل الطاقة الدافعة باتجاه التغيير والتطور، فقد كانت لديهم الشجاعة والجرأة والاستقلال والأساليب العصرية الحديثة في الحركة وتجديد الآليات والأهداف . واستطاعوا بذلك أن يستقطبوا معظم فئات المجتمع لمسارهم وحركتهم و مطالبهم. وبفعل النجاح الذي تم تحقيقه مرحليا تصاعدت تطلعات الشباب لتلتقي مع الطموحات المزمنة في البيئة العربية والمتمثلة بإرادة الخروج من أوضاع التخلف ، وتحقيق الحرية السياسية بمعناها الديمقراطي المؤسسي بتفاصيله كافة ، ناهيك عن تجاوز حالة التهميش التي تعاني منها المجتمعات العربية بعناصرها الفاعلة والغالبة لمصلحة الطبقات التقليدية والفئات الانتهازية الفاسدة التي شكلت البيئة الحاضنة لتحالفات الأنظمة الاستبدادية الجاهلة والمتخلفة عموما.

وكان لقاء قوى الشباب وطاقاتهم مع المخزون النضالي لقوى المعارضة التقليدية وتجربتها المتراكمة في مواجهة أو مهادنة الأنظمة القائمة ،حالة ايجابية دافعة باتجاه تكتيل قوى الفعل الاجتماعي تساهم في بلورة البرنامج السياسي المحتمل لقوى التغيير الجديدة ،ومما زاد من فعالية تحالف قوى التغيير "الشباب وقوى المعارضة "،التفاف الشعب كشعب وبيئة ضمانه للوحدة الوطنية والتغير الايجابي .وبذلك اكتملت المعادلة الاجتماعية للانطلاق نحو التغيير وتوفرت الشروط الموضوعية لاستمرار الفعل الثوري وتوجهاته.

إن أية ثورة حقيقية ، لابد أن يتوافر لها ذاك الإطار النظري الجامع للرؤى والبرامج والأهداف ، وتلك القوى الاجتماعية المتضمنة للطاقة اللازمة للحركة والتقدم والاستمرار ، ولابد كذلك من توفر الوسائل والآليات العملية لانجاز الخطوات الثورية ولابد أن تفرز هذه العناصر قواعد التوجيه والضبط لتجنب الانحرافات والتراجعات.

من الواضح أن الشعارات التي طرحت في الثورات الاجتماعيـــة فـــي تونس ومصر تحدد بشكل واضح وحاســم العنـــاوين النظريـــة مثـــل التغييــر. والحرية، والعدالة الاجتماعية،والبعد عن الواحدية كنظريـــة ونظـــام وممارســة ،وذلك باتجاه التطور نحو الديمقراطية والمساواة بين المواطنين وتكافؤ الفــرص والكرامة واحترام التعددية والتسامح ومحاربة الفساد،هذه هي الغايات المقصودة من هذا الحراك الاجتماعي السياسي الشامل.

وعلى الرغم من مواجهة هذه الثورات بالعنف والقـــسوة إلا أن قـــدرتها على الانضباط ووضوح الرؤيا لديها والإصرار على تحقيق أهدافها لم تدفع بهـــا باتجاه العنف المضاد.بل إن ما يلفت النظر أنها على مستوى عال مـــن الالتـــزام بالقوانين والأساليب المتحضرة بالتعامل مع قوى التسلط والاستبداد والقمع التـــي تواجهها. وبدا ذلك واضحا من خلال الحراك السلمي وتنظيمها للجـــان الـــشعبية المسئولة عن حفظ الأمن والاستقرار. حيث أنها تولت مسؤولية الأجهزة الرسمية التي حاولت قوى الاستبداد القائمة توظيفها للانتقام من المجتمع بـــسبب ثورتـــه الإصلاحية فالتغيرية فالجذرية.

إن تكامل الفعل مع المفاهيم الحديثة للتغيير واستنباط وســائل الاتـــصال الثوري باستعمال منجزات ثورة الاتصالات الحديثـــة ،يعبـــر عـــن أن الـــشعب العربي يحاول استكمال النقص الذي اعترى تحركاته نحو النهضة فـــي أواخـــر القرن التاسع عشر والقرن العشرين ،حيث كانت العناوين النظرية غير مكتملـــة أو ملتبسة أو توفيقية وكانت الوسائل عنيفة "انقلابات "وكان الأشخاص الطليعيين منفصلين إلى حد ما عن القواعد الشعبية كبيئة حاضنة.

لذلك لم تكن جزئية النظرة وجزئية الحركة وجزئية القيادة بقادرة علـــى إحداث التغيير الثوري المطلوب في حينه ،وكان نتيجة لذلك أن تجزأت حـــالات التغيير والتطور، و حوصرت مظاهر الثورة بحيث سهل احتوائها من قبل القوى الرجعية والمضادة .لذلك ما أن انتهى القرن العشرون حتـــى بـــد ا وأن العـــالم العربي محكوم من قبل القوى المحافظة والمرتبطة بالخارج.

وهذه القوى بحكم طبيعتها وعلاقاتها وتصوراتها تميل إلـــى الثبـــات و الـــتكلس والعزلة الأمر الذي جعل العالم العربي خارج سياق التحولات الدولية الواســـعة التي حدثت في أواخر القرن العشرين، حيث تعاملت هذه القوى مع ضـــرورات التحولات بالاحتواء وبمزيد من القمع والتسلط والتشويه.

لهذا فإننا نعتقد بأن الثورات التي تحدث وستحدث فـــي العـــالم العربـــي ستكون في سياق الإجابة عن سؤال التقدم والتخلف الذي لم ينجـــز فـــي القـــرن العشرين، وان ما حدث في القرن العشرين كان إرهاصات هامة في محـــاولات الإجابة على هذا السؤال،وعليه فنحن نستبشر خيرا بهذا الحراك الاجتماعي وأننا أكثر تفاؤلا مما مضى، إذ نعتقد بأن التجربة التونسية والتجربة المصرية ســـيمتد أثرها لدول عربية أخرى من جهة ونحن على ثقة بأن الشباب العربي يدق بقـــوة أبواب القرن الواحد والعشرين فيما يتعلق بسؤال التقدم. وذلك أنه امتلـــك زمـــام المفاهيم الحديثة-الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية ومـــا إلى ذلك....- كما أنه امتلك وسائل التقدم نحو الحداثة سواء كان عـــن طريـــق الشرط المادي(التكنولوجيا)، أو الشرط العقلي (العلم والمعلومات) ومن المعروف أن هذين الشرطين هما التعبير الحقيقي عن التقدم النوعي للإنسان وحياته.

وهما بحكم ما يفرضانه من تطور سيجعلان من التقدم ليس فقط غاية لكل طموح وإنما أيضا ضرورة لكل حالات التكيف الملائمة مع شروط العصر.
إن الحلم بامتلاك أدوات العصر -العلم والتكنولوجيا- والحلم بسيادة مفاهيم العصر-الحرية والعدالة وحقوق الإنسان-،يبدو قريبا جدا من الواقع العربي فيما لو تحركت الشعوب العربية الأخرى كالشعب التونسي والشعب المصري والمطلوب هو قهر قوى الظلام والطغيان، والبيئة العالمية لا تسمح بذلك فقط وإنما تشجعه.

إن الارتقاء الإنساني يعني تحقق إنسانية الإنسان بخصائصه كافة،ذهنيا ونفسيا وروحيا وماديا في إطار منظومة قيمية تجعله يعيش ويتفاعل ويموت بكرامة.

ثالثاً) من وحي الثورات الشعبية الليبية واليمنية والسورية : (الياسمين المضرج بالدم)

عندما أطلق وصف ثورة الياسمين على الثورة التونسية، لربما كان ذلك تيمناً بثورة اللوتس الجورجية، أو كناية عن سلميتها ووداعة القائمين عليها. وعندما بدأ الحراك السياسي الاجتماعي في مصر، بدأ الحديث عن "الربيع العربي"، وتأثراً تحركت الشعوب تظاهراً أو احتجاجاً أو مطلبية في معظم الدول العربية. وقد غلب على المراقبين الظن، بأن هذه الثورات أو التحركات ستبقى سلمية وستحقق أهدافها بدون إراقة دماء، وبمجرد التعبير التظاهري عن الإرادة العامة للشعب. ولكن ما حدث، للأسف، أن استعملت القوة الغاشمة من قبل الأنظمة السياسية وأجهزتها الأمنية في كل الدول العربية. وكان ذلك كافياً لكي

تسقط مئات بل آلاف الضحايا في الساحات والميادين والشوارع. ولم تعد زهرة الياسمين ناصعة البياض وإنما تضرجت بالدم الأحمر القاني الذي تدفق من كل الأجيال ومن كل الأجناس من البشر.

وقيل وقتها، أن لا ثورات بلا تضحيات؛ فالحرية والكرامة والعدالة... ومنظومة القيم والغايات المبتغاة من الشعوب تستحق ذلك. ولكن ان تتصاعد مقاومة الحراك الشعبي الثوري السلمي المعبر عن الإرادة العامة للشعوب بحيث تدخل الجيوش طرفاً في الصراع، فإنه أمر أكثر من فظيع. فالجيوش، بداية، هي المؤسسات الوطنية العامة التي مهمتها الأساسية الدفاع عن الوطن والشعب والدولة في وجه المعتدي الخارجي. ولا يجوز بحال أن توجه قوتها ضد الشعب الذي يفترض أن تحميه. وثانياً، ليس من العدل والحكمة والشجاعة أن يواجه الحراك السلمي بالقوة المادية الغاشمة. فكيف يمكن للإنسان أن يتصور جندياً يرفع سلاحه بوجه أهله؟! إنها لعملية غدر وجريمة، عرفها العربي قي تاريخه ولكنها بقيت مذمومة مستهجنة مخزية أبد الدهر.

نعم لقد كان في التاريخ العربي، حروب وصراعات قَبَلية كحرب البسوس وصراع المناذرة والغساسنة لحساب القوى الإقليمية في حينه (الروم والفرس)، وكانت في الإسلام حروب الردة وحروب الفتنة وحروب الصراع على السلطة. ولكن ذلك زمن انتهى ونذكره ولا نفخر به. وكذا كان عند الشعوب الأخرى في مراحل البربرية والتوحش والبدائية. ولكن في العصور الحديثة إذ تحضّر الإنسان وارتقى وأسس منظمات دولية للمحافظة على السلم والأمن بين الدول، وفيما بين الشعوب، لم يعد مقبولاً ولا مشروعاً أن يتوجه السلاح إلى المدنيين. وحتى في الحروب الدولية هنالك قوانين إنسانية يجب الالتزام بها واحترامها. بل لقد بلغ رقي العالم أنه أسس محاكم دولية لمقاضاة

الجناة الذين يتجاوزون على الحقوق الإنسانية والمدنية في الحياة وشروطها السلمية.

إنها لعمرك، فاجعة، أن ترقب ما حدث ويحدث في كل من ليبيا، واليمن، وسوريا، وكيف يمكن للإنسان الطبيعي العاقل أن يقبل ما يحدث؟ أو يستسيغه أو يبرره؟! والسؤال الذي يطرح نفسه في معرض هذا التساؤل، هل تستحق "السلطة" كل هذا الدم؟ أن لنا كعرب فهمنا الخاص للسلطة وقيمتها؟! (انظر مقالنا حول السلطة في هذا الكتاب نفسه). وقد يكون من السهل علينا البحث في التاريخ، كما أسلفنا، لنجد بعض الذي نراه ونسمعه، وقد يكون لنا أيضاً عقلنا البارد لنقبل أو لنعذر الحكام ونتفهم مصلحتهم في الدفاع عن سلطتهم وأنفسهم فيما يفعلون؛ ولكن من المؤكد أن ذلك ينأى بنا عن طبيعتنا كبشر في هذا الزمن الذي يفترض أن يكون الإنسان فيه إنسانياً إلى حد القداسة. أولم يقل رب العزة "من قتل نفساً بغير نفس أو فساداً في الأرض فكأنما قتل الناس جميعا".

وبعد، إلا يحق لنا توجيه السؤال إلى القادة الذين يمارسون التقتيل والتدمير لشعوبهم ودولهم، ونقول لهم، ماذا دهاكم؟! وكنتم قبل الآن، تتغنون بحب هؤلاء "الضحايا"، وتفخرون بانتمائكم إلى هذه الأوطان؟! فلله دركم ما أشقاكم!.

هذا بعض الحديث الذي يفيض به الوجدان، ولكن الواقع يذكرنا بحقيقة أن هؤلاء الحكام كانوا حلقة في سلسلة العنف التي عانت منها مواقع المسؤولية الأولى في دولهم. ولفرط ما أغوتهم السلطة لم يستبينوا الخيط الأبيض من

الأسود في أزمان حكمهم، وأنه لعظم غرورهم تصوروا أنهم هم اليد الأعلى والأقوى والأبقى. وغيرهم سراب في سراب.

- **ليبيا :**

ففي ليبيا، جاء الملازم ومن ثم العقيد القذافي (١٩٤٢) إلى السلطة بانقلاب عسكري حدث في الفاتح من سبتمبر ١٩٦٩، وهو لم يصل بعد إلى بداية العقد الثالث من العمر، وأعلن قيام الجمهورية العربية الليبية، ملغياً النظام الملكي للعائلة السنوسية. كما ألغى اتفاقيات القواعد العسكرية الأمريكية والانجليزية وطرد الفاشيين الإيطاليين في ذات العام. وفي عام ١٩٧٣ فجر ثورة شعبية ثقافية جسّدها فيما بعد بما عرف بالكتاب الأخضر أو ألنظرية الثالثة حسب توصيفه. اعتقاداً منه أنه يحل مشكلة الديمقراطية، بإقامة سلطة الشعب عن طريق المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية، وحل المشكلة الاقتصادية عن طريق رفع شعار شركاء لا أجراء، ويحل المشكلة الاجتماعية، عن طريق تأكيد العلاقات والروابط الاجتماعية للأسرة والقبيلة والأمة. وفي عام ١٩٧٧، أعلن قيام سلطة الشعب وأصبح الاسم الرسمي لليبيا: "الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية"، وهي دولة بلا دستور، وبلا رئيس دولة وفقاً لما أعلنه. ولكنه استصدر في ٩ آذار ١٩٩١ قراراً من المؤتمر الشعبي العام عرف بوثيقة "الشرعية الثورية" التي نصت في مادتها الأولى على أن تكون كل التوجيهات التي تصدر عن معمر القذافي ملزمة وواجبة التنفيذ.

وكان هذا يعني في الحقيقة شيئاً واحداً ؛ وهو أن معمر القذافي "حاكم مطلق لا حدود لسلطته وإنه بشكل ما يمتلك السلطة والدولة".

وبالرغم من ذلك فإن العقيد القذافي كان يكرر يومياً بأنه ليس رئيساً لدولة وأنه حالة ثورية دائمة. وأما الشعب الليبي، وحقه في إقامة دولة حديثة ونظام سياسي حديث، فقد كان في واقع الأمر وعبر ما يزيد عن أربعين عاماً غائباً عن السلطة. وكان يتعرض في كثير من الأوقات إلى الخطابات التي يوجهها العقيد للتثقيف السياسي وغيره. الأمر الذي حول الشعب الليبي إلى مجاميع بشرية خائفة مرعوبة تردد ما يقوله القذافي أو تغادر ليبيا إلى أرض الله الواسعة.

وكان في فترة حكمه الأولى يرفع شعارات القومية العربية لدرجة أنه يقول بأن الرئيس عبدالناصر وصفه "بأمين الأمة" ومن ثم ينتقل بها إلى الدائرة الإسلامية؛ ولهذا الغرض أنشأ مؤسسة للدعوة الإسلامية وصلت مكاتبها إلى كثير من الجزر في العالم. وكان ينفق عليها مئات الملايين من الدولارات، لأسلمة مئات الوثنيين المنتشرين في بقاع الأرض. أو أنه كان يقتحم الدول الإفريقية، معتبراً إفريقيا دائرة بديلة للدائرة العربية أو الإسلامية. وقد انفق في سبيل ذلك أموالاً طائلة استقطبت الكثير من زعماء إفريقيا السوداء. وقد بدا أثر ذلك واضحاً منذ أن اندلعت الثورة ضد نظامه، سواء على شكل اهتمام إفريقي بالتوسط لتسوية النزاع في ليبيا، أو سواء باستقطاب المرتزقة للقتال في صفوف ما تبقى معه من الجيش الليبي. وتجدر الإشارة هنا إلى أن العقيد القذافي أنفق مئات المليارات من الدولارات على تسليح الجيش الليبي الذي لا يُعرف أنه كان تحت تهديد جدي من أي طرف دولي، اللهم إلا اشتراكه الرمزي في بعض المعارك العربية أو في حربه في تشاد، ولم تظهر حقيقة هذا التسلح إلا في مواجهة الثوار الليبيين مؤخراً.

أما ماذا فعل العقيد القذافي لليبيا، فهذا ما يستطيع أن يجيب عليه أي مواطن ليبي. وربما أي زائر لليبيا. حيث يمكنه ملاحظة بعض المؤشرات التي تفسر أسلوب العقيد في الحكم. فمثلاً لا يستطيع المختص بالعلوم السياسية أن يحدد بالضبط ما هو النظام السياسي القائم في ليبيا، ولا يستطيع أن يؤكد أي وظيفة محددة عن دور مؤسسات الدولة الليبية. وكيفية إدارتها لاقتصادها. فهنالك اللجان الشعبية المسؤولة عن كل ذلك، وهي بمثابة حزب الدولة وجهازها الإداري المركزي واللامركزي، وهي ذات تنظيم شبه عائم لا يمكن التعرف على هيكله أو صلاحياته وحدودها.

أما عن النظام الأمني والعسكري الليبي، فمن المعروف أن تنظيم اللجان الثورية يعتبر بمثابة المليشيا الخاصة بالنظام، وكانت تسيطر بشكل واضح على الحياة اليومية، وأن أفرادها كانوا يتمتعون بمزايا ومسؤوليات لا تختلف عن تلك التي تتمتع بها الأجهزة السرية في كل الأنظمة الشمولية. وهي في الحياة السياسية تعتبر عين النظام المبثوثة في كل مكان. أما الأجهزة الأمنية الليبية الأخرى فهي سرية التكوين والمهام، فقد نسب إليها القيام ببعض الأعمال السرية خارج ليبيا. وأما الجيش فمن الواضح انه باستثناء مشاركته في حرب تشاد وفي مواجهة الثورة الليبية لا نستطيع أن نسجل له ما يعتد به ويبرر ذالك التسليح الهائل الذي تمتع به.

إن ما دعانا إلى ما ذكر حول الدولة الليبية، يستهدف مجرد التعريف المبسط بخصوصية الدولة الليبية، وأنها كانت في حقيقية الأمر دولة العقيد القذافي وعائلته، وهي دولة أمنية بامتياز، ولا يمكن فهم ما حدث ويحدث في ليبيا إلا انطلاقاً من هذه الحقيقة.

أما ما حدث في ثروة ليبيا الطائلة، وما حدث في الشعب الليبـــي الـــذي تجاوز عدد مهاجريه المليون فهو أمر سينكشف في المستقبل بعد أن سقط نظـــام القذافي وعائلته وأعوانه.

أما الثورة الليبية فلا يمكن النظر إليها إلا في سياق واقعها. وهي ثـــورة بدأت سلمية، ولا نعتقد بأن القائمين عليها كانوا يجهلون احتمـــالات ردود فعـــل العقيد القذافي وقد خبروه لمدة أربعة عقود، كان خلالها من أكثر رؤساء العـــالم تقلباً وغطرسة وقمعاً. ولهذا اعتقد الثوار بأن لجوؤهم للمجتمع الدولي لمساعدتهم في مشروعهم للتغيير هو أمر حتمي، الأمر الذي ثبت فعلاً في استمرار المعارك بين الطرفين (الثورة والنظام) على الرغم من المساعدة الهامة التي قدمها حلـــف الأطلسي للثوار من حيث المساعدة الميدانية أو التسليح.

وبعد، ليس من الصعب أن يستنتج المرء ضرورة الثـــورة فـــي ليبيـــا، فالاستبداد السياسي الذي مثله حكم العقيد القذافي، وتبديـــده للمـــوارد الـــضخمة، ومحاولاته للسيطرة على المجتمع والدولة عبـــر التحالفـــات القبليـــة والأجهـــزة الأمنية، وإلغائه الكامل لدور الشعب الليبي في تقرير أي شأن من شؤون حياتـــه، ناهيك عن إدخاله لليبيا في مآزق دولية وإقليمية أثرت سلبياً على الدولة الليبيـــة، كل هذا مع نشدان الحرية والكرامة والحياة الأفضل، جعـــل الليبيـــين يقتحمـــون المجهول بإرادة الاستشهاد. فقد كانوا يعلمون طبيعة حاكمهم وإمكانياته. وكـــان خيارهم كخيار غيرهم من الشعوب العربية التي رأت بـــأن الأولويـــة الوطنيـــة الأولى هي الخلاص من الطغيان والفساد والتخلف، وكفى هدراً للوقت والثـــروة في مشاريع وهمية، أو طموحات ونزوات فردية للحكام والعـــاملين عنـــدهم أو لحسابهم.

- **اليمن :**

والياسمينة الثانية المضرجة بالدم، هي ثورة اليمن، التي ما زال ثوراها يؤكدون على سلميتها وبالإخلاص المثير للإعجاب، حيث لم يتيسر لهم أية معونة خارجية وهم لا يقبلونها. بل على العكس أنهم يطلبون حياد الأطراف التي يمكن أن تكون ذات علاقة بالأوضاع في اليمن، كالطرف الأمريكي أو الخليجي. ولذلك فعلى الرغم من سقوط الضحايا من الثوار، وبالرغم من تعرض علي عبدالله صالح نفسه للهجوم، أثناء تطور الأحداث في اليمن، ما زال الثوار متمسكين بوحدة اليمن وبمدنيّة المجتمع، وبسلمية الثورة، ونحن نعرف كم هو اليمن قبليّ وعتيق الهوية والمزاج.

أما علي عبدالله صالح الرئيس اليمني المستهدف بالثورة هو ونظامه، فقد جاء هو الآخر حلقة في سلسلة العنف التي تتابعت على اليمن منذ القدم وحتى العصر الحديث. فمنذ الانقلاب العسكري الذي قام به عبدالله السلال بدعم من مصر على الامام محمد البدر عام (١٩٦٢). مروراً بعبدالكريم الارياني (١٩٦٧)، كانت اليمن قد مرت بانقلابات دموية مثلت صراعاً على السلطة، لم يستقر إلا مع علي عبدالله صالح الذي لم ينجو هو نفسه من بعض المحاولات، إلا أنه تمكن من القضاء عليها.

انتخب علي عبدالله صالح رئيساً لليمن وقائداً عاماً للقوات المسلحة في ١٩٧٨/٧/١٧، وجرت محاولة للانقلاب عليه في ١٩٧٨/١٠/١٥، ولكنه تمكن من القضاء عليها بإعدام معظم المسؤولين عنها. وبدءاً من عام ١٩٨٠ انتهج صالح سياسية التوازن بين مختلف القوى السياسية وعلى جميع الصعد الداخلية والإقليمية والدولية. وأعيد انتخابه في ١٩٨٢/٥/٢٣. رئيساً للجمهورية اليمنية وأميناً عاماً للمؤتمر الشعبي العام. وفي ١٩٩٠/٥/٢٢ تمكن من تحقيق الوحدة

مع الشطر الجنوبي من اليمن، وجرى انتخابه رئيساً لمجلس الرئاسة اليمني المتمخض عن ترتيبات الوحدة في ١٩٩٣/٤/٢٧، ولكن القادة اليمنيين الجنوبيين لم يستمروا في الالتزام بالوحدة لما رأوه من فوارق وممارسات أعاقت الاندماج بين شطري اليمن. وهمشت أدوارهم في إدارة الدولة، فكانت حرب الانفصال عام ١٩٩٤ التي انتهت بانتصار علي عبدالله صالح والإبقاء على الوحدة. واعتماداً على هذا الانجاز أعيد انتخاب صالح رئيساً لجمهورية اليمن في أكتوبر ١٩٩٤. بعد أن كان ألغى نظام مجلس الرئاسة المعبّر عن الوحدة، وبعد ذلك أصبح صالح رئيساً شبه مطلق لليمن، وبدأ يفكر بتوريث الحكم لابنه أحمد، كما سيطر هو وعائلته على مراكز السلطة الرئيسية في اليمن، وبالذات القوات المسلحة وأجهزة الأمن. الأمر الذي ساعده على الصمود في وجه الثورة على الرغم من خروجه إلى السعودية للعلاج ولربما لشيء آخر.

كان استمرار علي عبدالله صالح بالسلطة يقوم على ثلاث دعائم – التحالف القبلي، الجيش، حزب المؤتمر الشعبي العام. ونظراً لاستشعاره لقوته بدأ يركز مواقع السلطة في أيدي أفراد عائلته وأقربائه، مما أثار حفيظة القاعدة القبلية العريضة التي ينتمي إليها، وبعض قادة الوحدات العسكرية. ومن خلال الضغط الذي كانت تمارسه المعارضة الممثلة بأحزاب اللقاء المشترك، واستغلالاً للاتهامات التي وجهت إلى صالح في تزوير الانتخابات، وبناء التحالفات وبث الفتنة بين الفئات الاجتماعية والسياسية المختلفة، وفقاً لسياسة "فرق تسد"، بدأت شرعية صالح تضمحل شيئاً فشيئاً، بل لقد تناولته اتهامات بالفساد والإفساد، وغرور السلطة والتعسف باستعمالها. الأمر الذي دفع بالحلفاء الأقدمين الابتعاد عنه. وكان ذلك دافعاً ذكاء المعارضة والاحتجاجات في اليمن. وفي غمرة النشوة بانتشار أريج الربيع العربي تحركت الجماهير اليمنية لإسقاط النظام، وما زالت لم تحسم الموقف بعد، على الرغم من مرور ستة أشهر على

بدايتها، تعرضت خلالها إلى الكثير من القمع، وأوشكت الحرب الأهلية التي يسعى النظام لإشعالها على الحدوث. ولكن حكمة اليمنيين (والحكمة كما يقال يمانيه) حالت دون ذلك. وعلى ما يبدو فإن الموقف في اليمن يتمركز حول هذه المسألة "حروب أهلية مرغوبة من النظام ومقاومة قوى الثورة لمثل هذه الحروب"، فضلاً عن تذبذب الموقف الدولي والإقليمي مما يجري في اليمن.

- **سوريا :**

أما ثالثة الأثافي فهي حالة الياسمين في "بلد الياسمين" أي ما يحدث في سوريا. سوريا الدولة العربية التي يقال عنها، قلب العروبة النابض، فهي مركز حضارة البلاد الشامية، أو سوريا الطبيعية، منذ المقدمات الأولى لحضارة الشرق الأوسط بعامة. وهي مركز الإمبراطورية العربية الأموية. وهي مرجل تفاعل الحضارات الغربية والمتوسطية. وهي مقدمة الفعل السياسي العربي الحديث. وهي أول جمهورية عربية حديثة. تجتمع فيها المكونات الاجتماعية المستخلصة من كل تلك الإمبراطوريات والدول التي مرت في هذه المنطقة. وبقيت دائماً عربية الهوية والانتماء.

نقول هذا لأنه انعكس في الحياة السياسية السورية عبر العصور، ولأنه شكل شخصيتها وحدّد دورها في التاريخ العربي، والحديث منه خاصة.

عرفت سوريا الفعل السياسي الثوري إبان الانتداب الفرنسي، وهي أول من أحدث الانقلابات العسكرية السياسية في العالم العربي. فمنذ انقلاب حسني الزعيم ١٩٤٩ أثر نكبة فلسطين ١٩٤٨ حتى انقلاب حافظ الاسد ١٩٧١، عرفت سوريا مجموعة من الانقلابات العسكرية السياسية، التي أثرت في طبيعة التغيرات السياسية في المنطقة العربية برمتها. وعلى الرغم من تجربتها

الديمقراطية المبكرة، وعلى الرغم من تحولها إلى النظام الجمهوري منذ الثلاثينات من القرن الماضي، إلا أن الاستبداد السياسي تسرب إليها عبر الانقلابات بداية، وتكرس عندما سمح للجيش الانتماء إلى حزب البعث عام ١٩٥٧. واعتبر هذا العام نقطة تحول في تطور الحياة السياسية السورية والعربية. إذ أصبح الحراك السياسي العربي بعامة والسوري بخاصة مرهوناً بإرادة الجيوش. وفي سوريا بالذات تنامى الاتجاه السياسي العسكري في تلك المرحلة ومن المحتمل أن هذا الاتجاه كان بصورة ما وراء انفصال الوحدة المصرية السورية (الجمهورية العربية المتحدة)، ووراء انقلاب البعث ١٩٦٤. ومجيء أمين الحافظ، ثم الانقلاب على القيادة القومية لحزب البعث وأمين الحافظ، من قبل ضباط القيادة القطرية، وتشكيل توليفة للحكم في سوريا أهم عناصرها صلاح جديد، ويوسف زعين، وحافظ الأسد، الذي انقلب بدوره على نظام رفاقه بعد حرب ١٩٦٧، وأحداث أيلول في الأردن ١٩٧٠، ليتسلم الحكم في عام ١٩٧١. وفي عهده تم تركيز الضبط والسيطرة على الدولة السورية عبر تحالف من الجيش والحزب (حزب البعث)، والتجار الشاميين ومن تعاون مع هذا التحالف من الفئات الاجتماعية الأخرى.

لقد قيل الكثير عن الرئيس حافظ الاسد، باعتباره موجد الاستقرار في سوريا، أو قائد حرب تشرين (اكتوبر) ١٩٧٣، ومؤسس التحالفات الإقليمية التي كانت سورياً طرفاً رئيساً فيها، وأحد قادة جبهة الصمود والتصدي بعد اتفاقية كامب ديفيد ١٩٧٩، وهو الذي فرض الهيمنة السورية على لبنان، إلا أن ما يوصف به حكمه على الصعيد الداخلي يضعه بين أكثر قادة العالم المستبدين، وتشهد على ذلك الأحداث الداخلية في سوريا مثل أحداث حماة ١٩٨٢، وأحداث سجن تدمر، وموقفه من الإخوان المسلمين، وغيرها. وكانت سطوته ونظامه التي لم يكن يقيّدها أي شيء سبباً في تواتر تسلّمه للحكم منذ عام ١٩٧١ حتى

وفاته في عام ٢٠٠٠. وهو العام الذي تسلّم فيه ابنه بشار الحكم في سوريا بعد تكيّيف وضعه الدستوري، من حيث السن ليصبح مؤهلاً للحكم، وهي واقعة مشهورة في تاريخ سوريا والمنطقة، إذ عدّل الدستور السوري ليكون سن الرئيس ٣٤ عاماً، وهو عمر بشار في حينه، بدلاً من أربعين عاماً كما كان في السابق. والمهم في هذه التجربة أن العالم العربي دخل مرحلة ما يسمى تندراً (بالملكيات الجمهورية). الأمر الذي هيأ الفرصة لأن يحذو حذو الرئيس السوري- كل من الرئيس المصري حسني مبارك لمصلحة ابنه جمال. والرئيس الليبي معمر القذافي لمصلحة ابنه سيف الإسلام، والرئيس اليمني لمصلحة ابنه احمد، هذا فضلاً عن ترتيبات مشابهة كان يمكن أن تحدث في دول عربية أخرى.

أما الرئيس بشار الأسد، فقد لفت الأنظار بوسامته وبثقافته وحداثته في بداية الأمر، ولكن مع مرور سنوات حكمه التي لم تختلف جوهرياً عن عقود حكم والده، لم تعد لهذه الأوصاف قيمة تذكر. فالفريق، الرئيس، الطبيب، المثقف، لم يعد يتذكر إلا أنه حاكماً أوحداً وكفى. وكانت ثورة الشعب السوري التي انطلقت منذ شهر شباط ٢٠١١ وما زالت تتفاعل اللحظة التاريخية الكاشفة لكل ما يستبطنه هذا الحاكم ومجموعته الاوليجاركيه من عنف وقسوة وجبروت.

بل، لقد بزّ أقرانه في كل من ليبيا واليمن باستخدام أساليب القمع فضلاً عن طريقته بإدارة الصراع مع الثوار. فقد أثبت أنه لم يكن على أدنى معرفة بإدارة الصراعات السياسية الداخلية وهو الذي أوسعنا تنظيراً عن كيفية إدارة الصراعات الإقليمية والدولية. الأمر الذي يطرح التساؤل حول حقيقة تسلمه لزمام السلطة في سوريا في هذه الأوقات العصيبة، وفيما إذا كان مجرد رئيس

يرتهن لمجموعة من القادة الأمنيين الذين لا يرون إدارة الدولة والمجتمع إلا من فوهة البندقية.

نعم، لقد خذلنا الرئيس بشار الأسد، وهو الذي كنا نعتقده رئيساً حديثاً ذو توجهات ديمقراطية وقومية مخلصة تؤهله لقيادة جبهة الممانعة الرسمية والشعبية. نعم لقد خذلنا الطبيب المثقف بشار الأسد، فالتقتيل الذي تمارسه قوى الأمن والجيش في أبناء الشعب السوري لا ينم عن أي مضمون إنساني للطبيب، والإعلام المزور والمخادع والمضلل الذي لا يحترم عقول الناس ولا كرامتهم، لا يدلل على أن وراء هذا الإعلام ثقافة حقيقية ورسالة وطنية أو قومية أو حتى سياسية من نوع ما.

إن إدارة الصراع السياسي الدائر في سوريا الآن لا تعبر عن أي تواصل مع العصر الحديث ولا مع الثقافة السياسية المعاصرة، ولا تنم عن أية مقدرة وأهلية في إدارة الدول والمجمعات. بل على العكس أنها تجعل من الأدعى الرحيل عن النظام والدولة.

لقد احتلت سوريا شعباً ونظاماً في بعض الأحيان، موقفاً متميزاً في الثقافة السياسية العربية ولدى شعوب بلاد الشام أو سوريا الطبيعية بشكل خاص. ولكن أن يحدث ما يحدث في سوريا في مواجهة ثورة من أجل الحرية والكرامة والعدالة، ومن قبل من اعتقد العرب ولفترات طويلة أنهم الأنضج سياسياً والأكثر وطنية وعروبة، فهو أمر جلل، وبالتالي لا بد من إعادة التفكير والتقويم في كل المسيرة التاريخية التي قطعها حزب البعث، بخاصة السوري، وقادته الذين كانوا الأعلى صوتاً عروبياً في كل الأوقات.

من الواضح أن علّة الاستبداد السياسي والاستماتة في سبيل السلطة والجبروت تغشي على الأبصار والنهى. وإنها في الصراع السياسي الداخلي على السلطة بين القوى صاحبة النفوذ انحرفت بهذا البلد العربي القاعدة عن الدور التاريخي والحضاري له. ولهذا لا بد من أن تستأنف الرسالة التاريخية الحضارية القومية لهذا الشعب وهذه الدولة مسيرتها.

وبعد ما هو مصير أنظمة الاستبداد في ليبيا واليمن وسوريا في مواجهة ثورات الياسمين المضرج بالدم؟ وهل يمكن لرائحة الياسمين أن تقهر رائحة البارود؟!.

كان السؤال المركزي قبل أن تبدأ الثورات في هذه الأقطار الثلاث، فيما إذا كان يمكن أن تقوم فيها ثورات شعبية مماثلة لما حدث في تونس ومصر، أو حتى هل يمكن أن تقوم حركات احتجاجية كما حدث في غير دولة عربية؟ متى وكيف؟.

وكان الجواب المباشر على هذا السؤال. أن من الصعوبة البالغة أن تتمكن شعوب هذه الدول من التحرك نظراً لطبيعة القمع ومستوياته وأنوعه الذي تتعرض له من أنظمتها السياسية الشمولية الأمنية. فكل مؤسسات هذه الأنظمة كانت مثاراً للرعب، وكان استعمال العنف المبالغ به في مواجهة أي احتجاج ديدن هذه الأنظمة ومن طبائعها.

فما زال حياً في ذاكرة الليبيين ما حدث في سجن بوسليم. وكانت ذكرى ما حدث في حماة وفي سجن تدمر في وجدان السوريين، كما كانت الحروب

الداخلية وقسوة النظام في اليمن تتطاير شظاياها في أرجاء اليمن من شماله إلــى جنوبه.

ولكن حدثت المعجزة، وتجاوزت هذه الشعوب ذواتها، وبدأت الثــورات سلمية، وبدأت قوافل الشهداء تتوالى، وانكشفت سوأة الطغاة الباغيين وأدواتهــم. ولم يكن بمقدور الليبيين أن يستمروا بدون موقف دولــي مــشارك، ولــم يكــن بمقدور اليمنيين أن يحيطوا بكل المناورات والدســائس مــن النظــام وأعوانــه الإقليميين والدوليين. ولم يكن بوسع السوريين القبول بموقف دولي مشابه وهــم بحاجة إلى موقف دولي مساند. لذلك طالت المواجهة وتضاعفت أعداد الــضحايا والشهداء. وانتهجت الأنظمة السياسية التدمير بكل صوره وكأن هــذه الــشعوب وهذه الدول لا تعنيها. وما زالت إمارات حسم الصراع بين الثوار والأنظمة لــم تتضح بعد. ولكن هنالك مجموعة من المؤشرات التي استقرت علــى اتجاهــات الحسم لمصلحة الثوار.

أولاً : لقد تأكد بما لا مجال للشك فيه أو اســتعادته، فقــدان الــشرعية القانونية والشرعية السياسية للأنظمة السياسية المعنية.

فالأصل في المشروعية القانونية أن يمارس الحاكم سلطاته بنــاءً علــى تفويض من الشعب الذي هو مصدر كل مشروعية وشــرعية، لأنــه صــاحب السيادة وبالمعنى المطلق للعبارة. فهو يفوض من يشاء لممارسة الحكم بإرادتــه ويستعيد التفويض بإرادته، والتفويض لا يعني بحال خروج السيادة من مكمنهــا. فقد تتجسد الإرادة العامة للشعب على شكل ثورة أو حركة احتجاجية ضد ما هو قائم ولا سيما الحاكم، ويكون ذلك تلقائياً بمثابة سحب المشروعية منه وعليــه أن يستقيل لأن تمثيله للشعب والدولة يصبح باطلاً. والمقاومة المسلحة التي يبــديها

الحاكم في هذه الحالة تعتبر خروجاً على الارادة العامة أو بالأحرى خروجاً على القانون. أما التبريرات والتوصيفات التي يقدمها الحكام في هذه الدول للحركات الثورية ضدهم فما هي إلا خزعبلات وتهافت إعلامي وسياسي لا قيمة له.

أما فقدانه للشرعية السياسية. فهو لا يحتاج إلى محاججة، فالشرعية السياسية بكل بساطة تعني رضى المحكومين بالحاكم بحيث يتبنون سياساته ويدافعون عنها وينضوون في منظومة القيم التي يمثلها، والتي هي في الأصل سياساتهم وقيمهم.

أما إذا حاول الحاكم فرض قيمه وقوانينه واعتباراته وسياسياته على المجتمع يعتبر في مواجهة فعلية مع الشرعية الاجتماعية السياسية. وبقدر ما يسعى لفرض إرادته على المجتمع بقدر ما يتناقض مع هذه الشرعية ويتصادم معها. وبذلك تتسرب الشرعية شيئاً فشيئاً من الحاكم حتى تصل إلى مرحلة التدهور والفقدان المطلق، سيما إذا ما جرى استعمال القوة لمواجهة المجتمع وإرغامه على ما يريد. وفي هذه الحالة يتساوى النظام السياسي القائم مع سلطات الاحتلال الأجنبي التي تقوم سيطرتها على فرض ما تريده وما لا يريده المجتمع الخاضع للسيطرة.

فبناءً على هذا التحليل تكون كل من الأنظمة السياسية الديكتاتورية في ليبيا واليمن وسوريا فاقدة للمشروعية القانونية وللشرعية السياسية ومثلها مثل سلطات الاحتلال الأجنبي ومن المشروع مقاومتها والتحرر منها.

ثانياً : لقد تأكد للأمة جمعاء أن الخطاب السياسي لهذه الأنظمة السياسية يفتقر إلى المصداقية في التزامه بالمبادئ والمعتقدات والشعارات والعناوين، التي

طرحتها في عهودها في الحكم. وأنه جرى توظيف هذا الخطاب الذي يتـضمن القناعات المقدسة للأمة العربية لتكريس الأنظمة وزعمائها كغايات نهائية للنظام والدولة، وليس لما كانوا يزعمون لمصلحة الأمة وقضاياها. ولهـذا فـإن هـذه الأنظمة وأجهزتها تعتبر مدانة أمام الأمة بتغرير شعوبها والتزويـر التـاريخي لثقافتها، وإفساد عقلية الجماهير وتضليلها وخداعها، وصرفها عـن مـصلحتها العامة كشعوب ودول، إلى العمل لمصلحة النظام وأهدافه الخاصة. وبالتالي فمن حق الأمة محاسبة هذه الأنظمة، على هذه التصرفات والتوجهات والعبـث فـي عقل الأمة وثقافتها التي لم تكن يوماً من إنتاج هذه الأنظمة وإنما هـي محـصلة التجربة التاريخية للأمة العربية بكل ما تتضمنه من وعـي وإسـهام حـضاري وثقافي في الحياة الإنسانية بعامة. إن الاعتداء علـى تـراث الأمـة وتاريخهـا وثقافتها وتجبيره لمصلحة هذه الطغمة المستبدة لا يقل ضرراً عن تبديد المـوارد والفساد الذي صاحب فترات حكمهم، وكل ذلك أدى إلـى تراجـع دور الأمـة وتشويه صورتها ودورها المميز في الحضارة الإنسانية.

ثالثاً : إن حجم الفساد وأنواعه سواء كان في المـوارد الاقتـصادية، أو كان في السلوك السياسي الخارجي أو الداخلي، أو اتصل بالاستعمالات المتعـددة وغير الشرعية للمال العام، مثل إنفاق ثروة الأمة على تسليح لا طائل منـه، أو الإنفاق الخاص بالأمن وبسط سطوته على الحياة العامـة للمجتمـع، أو تمثـل بالنهب الذي مارسته قيادات هذه الأنظمة وأزلامها... وغير ذلـك مـن صـور الفساد. إن حجم الفساد هذا يشكل جريمة تاريخية لها آثارها بعيدة المدى التي لا تقتصر على حرمان عامة الشعب من ثروتها وإنما يمتد لإفقار الأجيال القادمـة كما كان اعتداء على ثروات الأجيال السابقة. وهذا نوع من الجرائم الاقتـصادية التي تتجاوز جريمة السرقة بمعناها المعروف. وعليه فالمحاسبة بـشأن الفـساد ومظاهره يجب أن تطال أبعـاداً سياسـية واقتـصادية وأخلاقيـة واجتماعيـة،

وغيرها،... وهي جهود تستدعي إعادة بناء ثقافة النزاهة والخير بدلاً من الفساد والشر التي كرستها هذه الأنظمة.

رابعاً : لقد تبين أن دموية هذه الأنظمة وعنفها لا حدود لـه، فهـي لـم تكتف بالجرائم التي ارتكبتها بحق شعوبها خلال فترة حكمها ومـا عانتـه هـذه الشعوب من تنكيل وعذاب وسجن واعتداءات لا حصر لها، وإنمـا زادت علـى ذلك أن شنت الحروب على هذه الشعوب جهاراً نهاراً وعلى مـرأى مـن كـل العالم. وما يجري اليوم وتسقط بسببه هذه الأعداد الكبيرة من الشهداء والضحايا والمصابين بدون مبرر سياسي أو أخلاقي أو قانوني، ما هو إلا تأكيـد للطبيعـة الظالمة العنيفة والمظلمة لهذه الأنظمة. ويكفي التدليل على تلـك الطبيعـة ذاك السلوك المشين الذي اعتمدته تلك الأنظمة بتوظيف المـواطنين ضـد بعـضهم البعض، فظاهرة المخبرين وانتشارها، واستخدام المواطنين مـن قبـل أجهـزة مخابرات واستخبارات هذه الأنظمة، وتجنيد الميليـشيات والبلطجيـة لمواجهـة المواطنين وإفساد الضمائر، إنما هي جرائم أشد ضرراً من جرائم القتل ذاتها.

إن هذا السلوك المشين والتصرفات المرتبطة به تكشف حقيقـة واقعـة واضحة للعيان إبان الثورات العربية المختلفة، وتبين أن سـلوك هـذه الأنظمـة متشابهاً إلى درجة كبيرة كما كان خطابها السياسي متشابها، كذلك. وفـي حـين كان الخطاب يتبنى مقولات الأمة وقناعاتها تزويراً كان هذا السلوك يـتم باسـم مصلحة الأمة وقضاياها تزويراً كذلك.

إن هذه المؤشرات الحقائق وغيرها كشفت بمـا لا لـبس فيـه أن هـذه الأنظمة آيلة للسقوط ولم تعد أمامها أية فرصة للاستمرار عاجلاً أو آجلاً، وإنها كباقي الأنظمة الفاسدة في التاريخ الإنساني بل أشد ضلالاً. ولهذا لا نعتقد بـأن

هنالك إمكانية ولو محدودة لتجنب هذا المصير، ويكفي ما ضاع من زمن في تاريخ الأمة، ولا بد من حسم المواقف مع هذه الأنظمة واستئناف المسيرة التاريخية للأمة بما تستحقه من جهد واقتدار وإجلال وكرامة. وأنها لعمري مهمة جليلة تستحقها الأمة العربية الإسلامية وشهدائها الأبرار، وأجيالها المستقبلية التي نرجو لها زمناً غير زماننا.

رابعاً) دروس من الثورة العربية الراهنة
(الحقّ أحقّ أن يتبع)

(١)

إن حركة الشعوب العربية كالطوفان، تعبر عن أن هذه الشعوب تقوم بصناعة ثورتها العامة، والتاريخية. وأنها تؤسس لزمن قادم تكون فيه الأمة العربية نتاج خصائصها وليست نتيجة لمعطيات النظام الدولي. وبغض النظر عن تجسيد هذه الحركة عبر المسيرات والاعتصامات السلمية، وما تبديه من مقاومة لأجهزة قمع الأنظمة السياسية وما ينتج عنها من تضحيات، أو عبر التعبيرات المختلفة بما فيها كلمة حق عند سلطان جائر، أو الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، أو لمجرد الرفض النفسي والمعنوي للظلم والغبن والجبروت، فإنها في المحصلة النهائية تشكل ثورة حضارية من نسق جديد أصلها الشعوب، وغايتها الحرية والعدالة والتقدم. وهي ثورة عامة بتشابه شروط الواقع لكل المجتمعات العربية، وبفعل التعاطف والمشاركة المتبادلة بين أبناء الشعوب العربية، وكذلك من حيث الأهداف والطموحات والمستقبل الجمعي لأبناء الأمة. وهي بذلك تكون ثورة امة قبل أن تكون ثورة شعب أو مجتمع، وسواء تحققت عمليا في كل أطراف الوطن العربي أو ما زالت تعتمل في

النفوس، ففي الواقع هنالك ثورة عربية في تونس، وفي مصر، وفي اليمن، وفي ليبيا، وفي كل قطر عربي آخر.......... بقدر أو بآخر وبصورة أو بأخرى.

تقوم هذه الثورة على جملة من الثوابت غير قابلة للتغير ،وهي تشكل عناوين الحراك العام للأمة تتضمن بداخلها كل التفاصيل. وهذه الثوابت هي العروبة كهوية، والإسلام كحضارة، وإرادة الحياة الحرة والتقدم كغاية. وهذه العناوين لا تحتاج لإضافة في الأدبيات العربية، ولكن الأهم من ذلك الإشارة إلى أنها جعلت كل ما عداها من عناوين فرعية متغيرات، دوامها نسبي وتفاصيلها أكثر نسبية، واقل أهمية لجهة علاقتها بالأمة وخصائصها العامة ودورها ووجودها الأزلي الأبدي. فالأمة العربية هي في الأساس جغرافيا وتاريخ وحضارة ووجود إنساني لا تلغيها كل التفاصيل التي تشكلت عبر الزمن، كالدول والأنظمة، والخصوصيات القطرية، والثقافات الفرعية، فالتفاصيل المتغيرة هذه لم تستطع أن تكرس شرعيتها الاجتماعية والسياسية والفكرية والأخلاقية، وان استطاعت أن تبدو أحيانا وكأنها تحضَى بشرعية قانونية واقعية. ولكن الواقع الراهن كشف عن أن ذلك كله سراب في سراب. ففي المعنى العلمي للتقويم ثبت أن الدولة القطرية فاشلة، بكل المعايير الإستراتيجية والأمنية والسياسية والاقتصادية والإنسانية.

كما ثبت أن الأنظمة السياسية العربية لم تستطع أن تقوم بوظائفها في خدمة شعوبها ودولها ، وانحسرت خدمتها بنفسها لنفسها وعلى حساب الأمة والشعب، ماضيا وحاضرا ومستقبلا. ولذلك لا غرابة أن تكشف الثورة العربية الراهنة عن أساطير في أشكال الفساد والقهر والتخلف ،فهي في الواقع أنظمة معزولة عن شعوبها وان تبنت حملات علاقات عامة شمولية الطابع والطبيعة. وهي أنظمة هشة ومهترئة، بلغ فيها الجبروت البدائي أن تحارب شعوبها، وهي

أنظمة عديمة الكفاءة لدرجة أنها لا تستطيع أن تستوعب حركة المجتمع ومطالبه، ناهيك عن حركة العالم وتفاعلاته. وهي كذلك أنظمة طغيان، تقوم على ركيزتين تعبران عن طبيعتها، منظومة الاستبداد ،ومنظومة الفساد، لدرجة أن منظمات دوليه كمنظمات حقوق الإنسان، ومنظمة الشفافية الدولية تحار في كيفية تناول هذه الأنظمة وكيفية التعامل معها. بمعنى أنها ليست عاجزة عن التعامل مع شعوبها وحسب، وإنما كذلك مع المجتمع الدولي. فهل يا ترى مثل هذه الأنظمة تستحق البقاء؟؟؟.

وإذا كان لدى الشعوب العربية استعدادا لقبول الدول القطرية على المدى المتوسط أو الطويل، فمن المؤكد أن الثورة العربية الراهنة تطرح بقوة إشكالية قبول الأنظمة السياسية العربية القائمة ، بل ترفضها بما هي عليه جميعها. وهذا يعني بالتحديد ضرورة صياغة عقد اجتماعي جديد بين كل نظام وشعبه إذا كان مثل هذا العقد موجودا، بصيغة دستور أو خلافه. وتجديد العقد يعني إجراء تغيرات صريحة وجريئة وأصيلة تؤكد على هوية الدولة العروبية وتؤطر طبيعة نظامها السياسي الديمقراطي، وتوضح حقوق المواطن باعتباره مواطنا حرا سيدا هو مكمن السيادة مبدأها ومنتهاها. ومن ثم توضح علاقة الحاكم بالمحكومين اختيارا وملائمة،وكذا صلاحيات السلطات وعلاقتها بعضها مع بعض، والتأكيد على استقلال القضاء، وحرية العمل السياسي، بما لا لبس فيه. فضلا عن بعض التفاصيل الأخرى. ولكي يكون العقد واضحا ومفهوما ومضمونا ومستقرا، يجب أن يكون عادلا. والعدل في العقد غير التعديلات الجزئية التي مهما كثرت ستبقى محدودة تتقاطع مع بعض الإصلاحات المطلوبة ولا تتقاطع مع بعضها الآخر. ولهذا فإن ما يجري الحديث عنه من نية لإجراء تعديلات دستورية في بعض الدساتير العربية سيبقى قاصرا عن التكيُف مع التحولات السياسية المنشودة والتي ضحت وتضحي المجتمعات العربية من اجل تحقيقها.

أما بالنسبة للدول العربية التي لا يوجد فيها دساتير أو أنها تعمل بموجب عقد اجتماعي عرفي، تم العمل به بموجب التجربة التاريخية فهي حالة تجاوزها الزمن والتطور، ولا بد من تأسيس عقد اجتماعي حديث يعبر عنه دستور واضح ، يتفق وشروط الواقع ، والذي يعكس بما لا يدع مجالا للشك حقيقة أن المجتمعات العربية تجاوزت أنظمتها السياسية في التجاوب مع معطيات العصر. ولا بد لعقود التأسيس هذه أن تتضمن ما ورد آنفا من حيثيات، وإلا فليس من الممكن أن تستمر أنظمة القرون الوسطى في إدارة دفة الحياة في القرن الواحد والعشرين.

(٢)

لقد تبين أن الثورة العربية التي بدأت من تونس وما زالت تتفاعل في مصر، وفي اليمن، وفي ليبيا، وفي الدول العربية الأخرى التي تتحرك ببطء وانضباط. نحو التغير ،...... لقد تبين أن قوى الثورة المضادة ما زالت تعتقد أنها قادرة على عكس عجلة التاريخ ، وقادرة على احتكار المستقبل كما احتكرت الماضي، وقادرة على التلاعب بمقدرات وأقدار الشعوب، بل أنها في أفضل أحوالها تحاول أن تركب موجة التغير، ليكون فرسان التغير منها. والحال أن التغير تم بحيوية الشباب وجموحهم وتطلعاتهم وعلمهم ورقيهم . كيف يمكن ذلك وقد تبين أن من بين من كانوا حكاما وقادة هم في الحقيقة قتلة وفاسدون ومتخلفون وغدارون ولصوص، ولم يكونوا في الواقع رؤساء دول أو زعماء شعوب ولم يكونوا يتقون الله.

لقد تبين أنهم لا يريدون احتكار الزمن الآتي فقط، وإنما يريدون أيضا طي صفحات الماضي دون محاسبة، أو مراجعة لمفاسدهم وجرائمهم، وكأن التاريخ وحقوق الشعوب وأقدارها مسألة" وجهة نظر". هؤلاء المتلونين الذين يستطيعون أن يركبوا أية موجه هؤلاء لم يكونوا" خيارا في الجاهلية حتى يكونوا خيارا في الإسلام".

الخلاصة :

أن الثورة – أيها السادة – هي عملية تغير جذرية، لواقع فاسد، تسعى جاهدة لخلق واقع جديد، صالح، وفق برنامج جديد ورجال جدد، وزمن جديد. وتقوم عملية التغير على حساب عسير لما مضى، وعدل دقيق لما هو آت. فكيف بكم تريدون أن تغفر لكم الشعوب كل معاناتها وكل أخطائكم؟؟ أن الله العفو الكريم يخضع عباده للحساب، وللثواب والعقاب. فما بالكم تريدون أن يغفر لكم الناس وقد أفسدتم عليهم حياتهم.

فيا أيها الثوار في كل الوطن العربي : الحق أحق أن يتبع، والقصاص القصاص، وفي القصاص حياة لأولي الألباب.

الفصل الثالث

في فهم أبعاد الحراك السياسي الاجتماعي العربي الراهن

(تحليل في المضمون)

المقدمة :

يتوقع الجميع أن لكل ثورة، "نظرية ثورية"، وبالتالي فإن مجموعة من المبادئ والافكار والاهداف المخطط لها لا بد وأن تكون واضحة في ذهن الثوار والجماهير. ان تفرد الثورة العربية الراهنة يكمن في شموليتها، فكرياً، وطبقياً، واسلوباً، وبرنامجاً. وهي تنبع من القناعات العامة للشعوب، ومن حاجاتهم العامة، ومن معاناتهم العامة، وتوخياً لتحقيق اهداف عامة. لذلك ليس من الصعب على المراقب أن يكتشف ما يريده الناس. فالمجتمع العربي في كل دولة، والشعوب العربية مجتمعة تهدف إلى تغيير مفهوم السلطة وشكلها، والقائمين عليها، وتحقيق أهداف عامة في الحرية والديمقراطية والعدالة والتقدم، ولهذا اجتمع الناس بكل طوائفهم ومدارسهم السياسية واتجاهاتهم، وكلهم انخرطوا في التدافع العام للشعوب، ليس هنالك من يقودوهم ولا يتقدمون عليهم ولا ينظر إليهم كرموز. هذا من حيث الشكل. أما من حيث المضمون فقد طرحت مجموعة من القضايا والعلاقات التي يجب أن تفهم ويعاد النظر فيها؛ وقد حاولنا أن نوضحها من خلال التعامل مع أربعة مفاهيم :

- السلطة والدولة.
- الخطاب.
- القوى السياسية.
- القوى الاجتماعية.

وسنحاول التطرق لهذه العناوين في أربعة مقالات لكل منها خصوصيته، ومن خلال العناوين التي طرحت في خضم هذا التفاعل الحاد والمتواتر. فمن حيث النظر في فهم السلطة – اخترنا عنواناً لمقال له طبيعة خاصة – وهو :

- جبروت السلطة أم سلطة الجبابرة – تعبيراً عن الصورة التي يفهم بها الحكام العرب قضية السلطة. واعتبارها امتيازاً موروثاً يعني التحكم بالاخرين لا المسؤولية عنهم.
- بينما اخترنا مقالاً بعنوان الدولة الأمنية العربية والحياة السياسية، كإطار عام لهذا الفهم المبتسر للسلطة. ذلك أن هذه "الدولة" كانت السمة العامة للدول العربية خلال العقود الأخيرة.
- ولكي نفهم نوع الخطاب الذي يعبر عن السلطة والدولة في الصيغ الآنفة الذكر، رأينا أن نعمل مقارنة تنطلق من واقع ما يطرح على الساحة الإعلامية والسياسية من قبل طرفي الفعل السياسي في هذه المرحلة، وهما الأنظمة السياسية والثورة، وكل من الخطابين يعبر عن طبيعة الذي يتبناه. وجاء العنوان على النحو التالي :
- القاموس السياسي العربي الراهن (مقارنة)
- وأما العنوان الرابع، فيدور حول دور الإسلام السياسي، باعتباره قوة سياسية اجتماعية احتلت، حتى قيام الثورة العربية الراهنة الموقع السياسي الثاني في الأهمية بعد الأنظمة السياسية. وعلى مدة عقود. ونحن هنا لا نتحدث عن الاسلام والمسلمين وانما عن تمظهرات التنظيمات السياسية الإسلامية. وجاء عنوان المقال: البعد الإسلامي في الثورة العربية الراهنة (إسلامي أم اسلاموي).

قد يكون هنالك تبايناً في الاسلوب وفي طبيعة معالجة الموضوعات الانفة الذكر، بحيث لا مجال للدخول في مناقشات فقهية حول تفاصيل الموضوعات، بقدر ما يجب إيضاح فهم أطرافها لها. وقد لا يكون ذلك بعيداً كثيراً عن الصواب، من المؤمل يكون قد تم إيضاح ما يراد بهذه المفردات في الأدب السياسي العربي الحالي، وهنالك محاولة صريحة للإجابة على الأسئلة التي تطرح بهذا الخصوص.

أولاً) إشكالية السلطة لدى الحكام العرب :
(جبروت السلطة أم سلطة الجبابرة)

هل نحن ساذجون إلى هذه الدرجة بحيث لم نـدرك أن طلب الحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية هو أمر جلل وخطير ودونه قطع الأعناق والأرزاق؟! هل كنا نتصور أن نلتقي مع السيد المطاع في منتصف الطريق؛ ليقول لنا أن العالم قد تغير وأنكم من الآن أحرار وقد أعتقت رقابكم لان الإنسانية لم تعد تطيق العبودية؟! هل كنا من الشفافية بحيث نعتقد أن الحاكم يحارب الفساد ويعتبره آفة ملكه كما نعتبره آفة حياتنا؟! هل كنا من المسالمة بحيث آمنا بمقولة من ضربك على خدك الأيمن فأدر له الأيسر، ولم نكن نتصور أن الذي سبّحنا باسمه طويلاً يمكن أن يأمر كل جحافله الأمنية بأن تقتّل فينا. ونحن نضرب كفاً بكف؟!.

من الواضح أننا كنا في مشكلة استيعاب للسلطة وجبروتها وللحكم وهيبته ومكانته. ربما نعرف أن عمر الإنسان قصير، ولم نكن نعرف أنه بالنسبة للحاكم أطول من الدهر. وربما نعرف أن الإنسان ضعيف ولكن لم نكن نعرف أن الحكم يجعله أقوى حتى من قوانين الطبيعة! وربما نعرف أن للآخرين وجود ولكن لم نكن نعرف أن الحاكم ليس مضطراً بأن يراهم ويشعر بوجودهم.

إذن، نحن فعلاً في وضع "قاصر"، لم نبلغ بعد "سن الرشد السياسي" الذي يجعلنا ندرك ما هو المعنى الحقيقي لجبروت السلطة؟! هذا مع العلم أننا عشنا تاريخاً طويلاً مع السلطة الفردية والاستبدادية والديكتاتورية وكل أوصافها اللاديمقراطية واللاإنسانية أحياناً كثيرة.

إذن، "فالمشكلة فينا"، كيف لنا أن نتصور بأن حاكماً عربياً ما، في القرن الواحد والعشرين، يجب أن يكون مختلفاً عن الفرعون أو عن الأمير الإقطاعي في عصور خلت؟ أو حتى عن نيرون روما؟! بل ماذا عن هؤلاء؟ ألم يكن الفرعون إلهاً؟! فرعون مصر الذي كان يدعي الإلوهية؟ أولم يملك الأمير الإقطاعي الأرض وما عليها؟! بل ماذا عن نيرون ألم يكن هو صاحب روما؟ ويعشق جمال اللهب؟! "أوليس التشبه بالكرام كريم"؟! هل كان على هؤلاء أن يعرفوا حدود سلطة الإنسان على الإنسان؟! وهل كان عليهم أن يعرفوا ما هي مواثيق حقوق الإنسان؟! وهل كان عليهم أن يعرفوا بأن كرامة الإنسان بالعدالة وأن العدل أساس الملك؟ بل هل كان عليهم أن يعرفوا بأن من قتل نفساً بغير نفس أو فساداً في الأرض كأنما قتل الناس جميعاً؟! فما هو الضير في قتل الناس بالجملة، إذن؟! أليس ذلك استشهاداً يقتضيه الإذعان والولاء لولي الأمر؟! ثم، أليس ذلك "دفاعاً عن النفس والوطن والأمة"؟! أوليست المؤامرات، والمخططات التي تجر الفتن، وراء كل ذاك "الدفاع" عن النفس و"الوطن والمواطن"؟!.

من الواضح أننا لا ندرك ما يحدث. فلو ادركنا ما يحدث لقدّرنا حرص حكامنا، وتفانيهم في خدمتنا، ونضالهم في الدفاع عنا. نحن "الغوغاء الجهلة القاصرون" عن إدراك مصالحنا. فهم وحدهم يعرفون ذلك، وهم وحدهم الذين أمضوا أعمارهم في الحكم تضحية من أجلنا ومن أجل أوطاننا؟!.

الأصل في المسألة أنهم "جاؤا هبة من الله لنا"، لكي يحكمونا بما هو خير لنا، ولو كان ظاهر الأمر لا يدل على جوهره، كما حدث في قصة "سيدنا الخضر". والأصل أنهم يتصرفون بما يقتضيه الرقي الإنساني ليخلصونا من تلك المشاعر والمسلكيات البدائية التي لا نفهمها بحكم "تخلّفنا وبربريتنا". ولهذا فهم يتمسكون بالسلطة لكي لا يتداولها "الرعاع منا"؟! فما بين حكمتهم وحنكتهم وعبقريتهم في الحكم، وغبائنا، بون شاسع، تلطّف الأقدار من عواقبه. ولذلك فمسؤوليتهم أكبر من أن نقدّرها ونستوعبها ونطيقها!.

ففي البداية؛ هم الذين يشكلون "حصانة وحدة الأمة ووحدة المجتمع"، بينما نحن نؤكد على أننا "أمم شتى" مفتتة إلى شعوب وأقليات وطوائف وجهويات ومدن وقرى وحارات، وذلك لان مصلحتنا الخاصة تتحقق بهذا، فلذا نحن في تناقض جوهري مع حكامنا عناوين "الوحدة والتضامن والإخاء"؟!.

وهم الذين يجهدون لبناء "دول حديثة وقوية وأنموذجية"، بينما نحن نريدها كما ولدت "مشوهة" على أكثر من صعيد، نبقي على بنيتها التقليدية العتيقة العنيفة، ونجهد في الحفاظ على تراثنا القبلي وأعرافنا المشيخية سياسياً واجتماعياً واقتصادياً وما فيها من الوصاية والتراتيبه الطبقية والرعوية، والمحاصصة. أوليس من "عدلهم" أن يحصل المواطنون (السكان، الفلاحين، العمال، العبيد) على ربع محصول الدولة، ويأخذ الحكام وذويهم ومحاسبيهم "ثلاث أرباع المحصول"؟! أوليست تلك هي "عدالة التوزيع"؟!.

أولم يبذلوا كل طاقاتهم وتصوراتهم من أجل إقامة "أنظمة سياسية حديثة ديمقراطية منتخبة"، ونحن نصر على إبقاء "النظام السياسي بعلاقاته "البدائية والأمنية والأبوية" لأننا نخاف من التطور والتقدم والحرية؟!.

أوليس هم الذين يخططون وينفذون برامج تنموية لتشكيل مجتمعات وطبقات ونخب تمثل مخرجات الدول الحديثة، ولكننا نصر على أن نكرس ما توارثناه بغثه وسمينه، بقضة وقضيضة، بكل معانية المباشرة والمكتسبة، ولا فرق لدينا بين ممالك وجمهوريات، وبين عبيد وأحرار، فالكل في النهاية يفارق هذه الدنيا ويحاسب عند خالقه، وكلما كانت المؤونة قليلة كانت أخف على حاملها، وحسابه أيسر. والله أعلم؟!.

يعتقد حكامنا بالأمن الاجتماعي الشامل – سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً– ويعتقدون بمشاركة المواطنين في تقرير أمور حياتهم ومصائرهم، ولكننا نصر على أن ذلك من "البدع" وأن الضمانات التي يضعها الإنسان هي نوع من "الزندقة" و"التدخل في القضاء والقدر". فالموت مع الجماعة رحمة، لذلك نفضل أن نموت "بالمجازر الجماعية" لا بالاستشهاد. وهم يتستجيبون لرغباتنا؟!.

هذه العلاقات التي تبرهن على أن حكامنا المستنيرين أدرى بما نحن عليه منا، تجعل منهم "مناضلين" لحمايتنا من أنفسنا. فكل ما نحن عليه يشكل سيرورة غير معقولة سائرة إلى الفناء بالدفع الذاتي، ولكنهم يعملون بكل طاقاتهم لا بقائنا في حركة التاريخ، ولهذا فهم أقسموا على أن يبقوا حكامنا إلى الأبد لأداء رسالتهم الخالدة بالحفاظ على وجودنا.

وفي سبيل ذلك نجدهم، لا يعيرون اهتماماً "للجغرافيا" التي تتقلص بفعل الاحتلال تارة، وبفعل الانفصال تارة أخرى، وبفعل الخروج على المركز تارة ثالثة، وبفعل التصحر وغيره تارات رابعة وخامسة... فكل ذلك ليس مهماً، فالأرض يعمرها العباد الصالحون، والملك أولاً وآخراً لله، ولكن المهم هو

المحافظة على صيغة "الحاكم القوي" الذي يخضع له المحكومون ويطيعـوه ولا يخرجوا عليه، فالخروج عن الحكام إثم ومروق، والعياذ بـالله مـن الـشيطان الرجيم! أن تكون الأمة من المارقين؟!.

وحتى لو أن التقسيمات الجغرافية أدت إلى إيجاد دول وهويـات جديـدة عرقية وطائفية وثقافية، إلا أنها تساعد على توسع وتشعب العلاقات مع الخارج، الأمر الذي لا ندرك نحن "الغوغاء" أهميته! فتكاثر عناوين الدول والهويات أمـر له غنائمه ونتائجه التي لا نحيط بها!. بل على العكس فكلما تعددت الدول تتعـدد معها المصالح الجزئية، وتتزايد الاختصاصات، والعـضويات فـي المنظمـات الدولية والإقليمية وتتعدد الأصوات والمواسم والمراسم والمفرقعات والاحتفالات وما إلى ذلك من مظاهر (السيادة)؟!.

وفي سبيل ذلك أيضاً – أي في سـبيل" تخليـد سـلطة الحـاكم علـى المحكومين" توالدت العائلات والأفراد من "قبيلة الحاكم" ليوفر العـدد المطلـوب من الحاكمين والمسؤولين، بسد النقص الحاصل في كوادرهم المتميّزة. وإلا فإن اضطرارهم لاستخدام بعض أفراد الرعية قد يؤدي حتماً إلى انهيار النظام. ولهذا كان لا بد من تثقيف أبناء الحاكم وإخوانه وأحفاده وأقاربه، على معاني "السيطرة والحكم والتسلط والضبط والربط والقمع والتعالي" وكل ما تستدعيه هيبة الحكـم وولاية الأمر. وهذه أمور تعتبر من مستلزمات "الحكم القوي" التـي تـستوجبها إدارة الرعية وقيادتها كبيت النمل ولا نقول كالقطيع، لان النمـل أكثـر نظامـاً وانضباطاً من القطيع. وهو ما يلائم حكامنا "الملهمين" من أجل تمكينهم من القيام بمسؤولياتهم؟!. وتمكيننا من الخضوع!.

ولفرط جهلنا كنا نعتقد بأن حكامنا يحكمون بأنفسهم وبذواتهم ويستعينون ببعض البطانة، فاكتشفنا في لحظة الحقيقة أننا كنا مخطئين!. فأبناؤهم وزوجاتهم وأصهارهم وأقاربهم وآخرين ممن يرتبطون بهم، كلهم معنيون بأمر تحمل المسؤولية عنا ومن أجلنا!. ولذلك فعلينا مكافأتهم وتقديم الولاء والتقديس والتبجيل لهم، وإلا فنحن لا وفاء عندنا. فكل هذه المجموعة المتقاربة المتعاونة سواء كانت صاحبة مسؤولية خاصة وعنوان في السلطة أم لم تكن، فهم ولاة أمر بصورة أو بأخرى، وأنهم يبذلون جهودهم طوعاً في خدمتنا، فلا بأس إذن لو خدموا أنفسهم ببعض المصالح والامتيازات والنفوذ الداخلي والدولي. وحتى لو اضطروا للارتباط في الخارج من أجل القيام بأعمالهم، وحتى لو استعملوا القوة الشرعية وغير الشرعية، فأدوارهم تقتضي ذلك، وهي في النهاية أدوار لمصلحة "الحكم" ولضمان "أمن الرعية". وأحياناً يقتضي الأمر أن يستعينوا ببعض العناصر من خارج دائرتهم، من أدنى القوم إلى أعلاهم. فالأدنى يمكن أن يصبح صاحب نفوذ كسيده الذي اختاره، كما أن الأعلى يمكن أن يشكل دعامة قوية للسيد المطاع. ولا بأس من تسخير مؤسسات الدولة وولاءات المستخدمين فيها من أجل تسيير المصالح والأعمال، فكل ذلك ينعكس في النهاية رفاه وقوة لأفراد محظيين هم أولاً وأخيراً من "أبناء الرعية". وبانتشار ظاهرة "الأعمال وتبادل المنافع" التي تمثل التنمية الفعلية في المجتمع الرعية. ومن ذلك أن هذه الطبقة من "الحاكمين والمديرين" تحتاج إلى فئة ملحقة من "الشطار" الذين ينتهزون الفرص ليلحقوا بالقطار "تسلقاً أو تعلقاً"، ومن أجل ذلك نراهم أحياناً إضطراراً لتحمل مسؤولياتهم تجاه الرعية والحاكم، "يلعقون بعض الدم الفاسد" للتخلص من السموم. ولأننا لا نفقه ما يقومون به ينبري مجموعة من الكتبة أصحاب الضمائر "الحية" ليوضحوا لنا كل ما يقوم به هؤلاء وأولئك من بطولات. وكل ذلك تضحية منهم من أجل الرعية وسعادتها.

يجتهد هؤلاء، ويثابرون بكل طاقتهم لخلق وعينا الوطني بما يتلاءم مع منطق أسيادهم على تعرجاته، "أعانهم الله"، كم يبذلوا من جهد ليقنعونا بالأوهام وكأنها حقائق. ولكي يصححوا حركة التاريخ لمجتمع "رعوي" يسعى لإيجاد مكانته في عربة التاريخ. لذلك فهم يضطرون "لتسويغ ما لا يسوغ" دلالة على "قوة الحجة والبرهان". وفوق ذلك فإن هؤلاء "المناضلين المثقفين" يجهدون من أجل توضيح الحقيقة الكبرى، لأولئك الخبثاء المشككين من أبناء الرعية الذين لا يثقون بأن هنالك "حكم وحكام ونظام ودولة" ويتجاهلون هذا الواقع المفعم بالأحداث والعنف والصفقات والأصوات العالية والخطابات والصور وحملات العلاقات العامة، والتي تشير كلها إلى وجود "دولة قوية وسلطة جبارة". هؤلاء "المغفلين" الممتهنين "لجلد الذات" لا يقرون بحقيقة الدولة "العظمى" التي يعيشون بها ويتبناها أولئك "المثقفون المناضلون" من الذين قربتهم السلطة أو اقتربوا منها.

أما أولئك "المشككون" (ويقصد بهم المثقفون الجذريون الحقيقيون المناضلون) الذين يؤمنون بالشعوب وبحقوقهم، ومع علمهم بأن الشعوب منهكة ولاهثة وراء ما يسد الرمق، يعتقدون بأن هذا العصر هو عصر الشعوب، ولا بد لرعاياهم أن تتحول إلى شعوب. هذه الخيالات العجيبة التي لا يفهمها الحكام وكَتبتِهم تقف كعوائق أمام نظرياتهم المميزة، والحصيفة، فهم يرون أن عضوية الأنظمة السياسية لا تشمل الشعوب، وعلى الشعوب العربية عموماً أن تبقى على ما كانت عليه قبل "الطوفان"، حيث أدمنت العزلة وركنت إلى اليأس والاكتفاء بالحوقلة. وأن ما يحدث الآن هو مجرد ثورة عاطفية فوضوية لا تلبث الأنظمة القائمة والمقاومة للتغيير ومنظريها أن يحتوونها وتعود المياه إلى مجاريها لتصب في بحور الحكام وزبائنيهم.

هذه الذهنية السياسية التي تنعكس من خلال الخطاب السياسي للأنظمة السياسية العربية وأزلامها، وتبدو واضحة في كل لحظة وعلى كل لسان ينطق باسم الأنظمة. فالذي يجري في العالم العربي هو نتيجة مؤامرة خارجية، يشارك بها "المندسّون وتنظيم القاعدة. والعصابات المسلحة"، وقطاع الطرق، والغوغاء، وأن هؤلاء جميعاً يعملون بإمرة إسرائيل وأمريكا، وأن هذه الملايين الثائرة في كل مكان ما هي إلا جماهير مغرر بها أو أنها صاحبة حاجات، أو محتجين، أو بالأحرى أنها جماهير لتأييد الحاكم والدفاع عن ثورته، التي قامت منذ عقود من الزمن، وتظاهرها اليوم هو زحف للقضاء على أعداء "الثورة المجيدة" ثورة الحاكم الخالد منذ ما قبل أجيال الثوار!.

ولأن هذه الذهنية السياسية ترى الثورة العربية الراهنة أو الثورات العربية المتحركة على هذا النحو، وهي تتشابه في تونس، ومصر، وليبيا، واليمن، وسوريا، والبحرين، والمغرب، وفي كل قطر عربي لم تصله الثورة لغاية الآن.... فإن هذه الذهنية ترى أن هذه الثورات خارجية المنشأ وستفقد بريقها وسيتمكن ولاة الأمر وحواشيهم من القضاء على كل هذه الصور من التمرد وفي كل مكان. فللأنظمة العربية أنظمة دفاع ذاتية تقوم على "قيادة ملهمة وأجهزة أمنية بالغة العنف والكفاءة، وبعض فصائل من المرتزقة". ناهيك عن أجهزة سياسية "ديمقراطية شفافة"، وأجهزة إعلامية لا حدود "لمصداقيتها ومهنيتها وقدراتها". والأجمل من ذلك كله تلك المخرجات المذهلة لأنظمة الدفاع هذه، فالحكمة السياسية تظهر مع كل كلمة يتفوه بها السياسي القيادي أو الكادر، فضلاً عن الموت والتمثيل والاعتقالات التي تبدو الأفظع من كل ما عرفته البشرية سابقاً. أما الأداء السياسي "الرائع"، والخطاب الإعلامي فلا نترك مجالاً "للشك" وتؤكد اليقينية كل لحظة وتوسع دائرة "الولاء" للنظام مع كل قرار وتحليل وكل كلمة تقال؟!. هذا هو إبداع الأنظمة السياسية العربية وموالاتها. إذ يعتقدون

بلا شك بأن ذلك هو السبيل الأسلم والأنجع والأكرم لمواجهة تحديات التغيير "الغوغائية" التي تبديها الشعوب العربية التي كانت رعايا قبل أقل من عام ويريدون بقائها كذلك.

إنها اللحظة التاريخية العربية التي تؤكد أن الشعوب العربية تجاوزت السذاجة وحالة صعوبة الفهم والاستيعاب، وبلغت سن الرشد.

فلربما أدركت هذه الشعوب أنها خرجت من عنق الزجاجة التاريخية التي سجنتها فيها الأنظمة العبقرية طوال عقود، وربما أدركت معنى المواطنة، ومعنى الحرية، ومعنى الكرامة الإنسانية والتقدم. ولا نظن أن مثل هذا الإدراك يمكن أن يتراجع لمصلحة نقائضه مهما تصور الحكام أنهم جبابرة مخلّدون. فالبيولوجيا العربية القديمة آخذة بالتآكل. وهنالك بيولوجيا جديدة تتوالد وتتكاثر، وفي سياق تطور البيولوجيا لا بقاء إلا للأصلح ولا حقوق في الوجود للمواليد غير الشرعيين.

ما كانت السلطة يوماً جبارة إلى هذا الحد، ولكن الجبابرة استقووا بالسلطة إلى هذا الدرك، وما كان كل الجبابرة شجعان وأقوياء.

ثانياً) الدولة الأمنية العربية والحياة السياسية : (نظام الضبط والسيطرة)

انتهت الحرب العالمية الثانية وكان يفترض أن ينتهي معها عصر الأنظمة الشمولية، خاصة بعد سقوط أعتى نظامين شموليين في أوروبا، وهما نظام ألمانيا النازية، ونظام ايطاليا الفاشستية. وذلك باعتبار أن بعض أسباب هذه

الحرب يعود إلى الصراع بين الديمقراطية الغربية والاستبداد الشمولي. ولكن ما حدث في الواقع، أن تمخضت التحولات الدولية إبان الحرب وبعدها عن تـضخم أكبر نظام شمولي عرفه العالم وهو الإمبراطورية السوفيتية في أوروبا وأسـيا، والتي ألحقت بها عدداً آخر من الأنظمة السياسية المـشابهة فـي دول أوروبـا الشرقية. ناهيك عن التحاق الصين بذات المعسكر بعد نجاح الثـورة الـشيوعية فيها عام ١٩٤٩.

ومع أن التحولات الدولية شملت فيما شملت استقلال عـدد كبيـر مـن الدول التي كانت خاضعة للاستعمار الغربي والتي عرفت لاحقـاً بـدول العـالم الثالث، إلا أن هذه الدول اختارت أنظمة سياسية ذات خصائص متباينـة. فمنهـا من اختار نظاماً سياسياً يتمثل في بعض جوانبه نظام الدولـة المـستعمرة التـي كانت تسيطر على الدولة الناشئة قبل الاستقلال، وبعضها اختار نظامـاً شـبيهاً لنظام الحزب الواحد الشمولي، الذي مثله النموذج الـسوفيتي. ولان الأحـزاب السياسية، في دول العالم الثالث المستقلة حديثاً كانت تعبيراً عن حركات تحـرر وطني وذات هوية قومية في الغالب، ولأنهـا أيـضاً تبنـت بعـض مقـولات الاشتراكية كنظام اجتماعي، صارت أقرب إلى صيغة الحزب القومي أو الوطني الاشتراكي (النازي)، ولم تكن أحزاباً سياسية اشـتراكية أو شـيوعية بـالمعنى الماركسي للعبارة. ولهذا كانت سـمتها التحرريـة، وسـمتها الاشـتراكية، أي تناقضها الظاهر مع الدول الاستعمارية التقليديـة الغربيـة، ومـع الامبرياليـة الأمريكية المستحدثة في حينه، من جهة، وتناقـضها مـع الرأسـمالية كنظـام اجتماعي اقتصادي، سبباً في نسج تحالفاتها مع كـل مـن الاتحـاد الـسوفيتي والصين، على ما بينها من فوارق وتطلعات، وظروف اجتماعيـة واقتـصادية، وعلى الرغم ما بين الإمبراطورية السوفيتية وجمهورية الصين الشعبية في حينه من تباين في التوجهات السياسية.

كانت الدول العربية نماذج واضحة على هذا الانقسام والتباين في التحالف الدولي. فبعض الدول العربية التي استقلت عن الاستعمار عبر المفاوضات والوسائل السلمية، حافظت على صيغ معينة من العلاقات المتميزة مع المستعمر السابق، بما فيه بعض الخيارات السياسية المحددة لشكل نظامها السياسي. وليس المقصود بذلك أن بعض الدول العربية اختارت أنظمة سياسية ليبرالية ديمقراطية من حيث المضمون بقدر ما اختارت بعض أشكال هذه الأنظمة وتنظيمها.

بينما اختارت بعض الدول العربية، التي استقلت بفعل التحركات الثورية، نظامها السياسي ببعض الشكليات المعروفة للنظام الرئاسي وفي جوهر النظام أنه نظام الحزب الواحد الشمولي. سواء كان جبهة وطنية، أو اتحاد اشتراكي، أو حزباً قومياً، أو خلافه. المهم في هذا الاختيار أنه تطور ليشكل نظاماً شمولياً كاملاً من حيث الأيديولوجية (القومية أو الوطنية) ومن حيث البنية والتنظيم (حزباً واحداً، مهيمناً أو قائداً) ومن حيث البرامج والأهداف ووسائل العمل.

بل أكثر من ذلك لقد تطورت الأنظمة السياسية العربية باتجاه المزيد من الشمولية والاستبداد بفعل الزمن وبعكس حركة التاريخ. وذلك على النحو التالي:

لقد بدأ استقلال الدول العربية وهنالك بنية للسلطة السياسية لم تكن حكراً على جهة واحدة. فقد كانت العملية السياسية في الدول العربية في منتصف القرن العشرين تتم بالتفاعل المشترك بين القوة المستعمرة أو من يمثلها من الطرف الأجنبي وبين القوى الشعبية والاجتماعية. وبغض النظر عن الأهمية النسبية لدور كل طرف من هذه الأطراف إلا أن المشاركة في العملية السياسية

كانت قائمة. فالسلطات البريطانية التي كانت تسيطر على مصر مثلاً، كانت تتشارك مع الحكومات والقصر، في إدارة شؤون الدولة، وكانت القوى الشعبية الحزبية أو الاجتماعية تتابع أو تعترض أو تشارك في تفاصيل العملية السياسية، على الرغم من محدودية الأثر. وكذا الحال في غيرها من الدول. ولا نقول هنا أن المشاركة كانت عامة ودائمة ومؤثرة ولكنها كانت في الحدود الدنيا متاحة.

بعد الاستقلال بدأت الدول العربية تتعرض لاختلالات بنيوية تنأى بها عن تحقيق الاستقرار السياسي اللازم لضمان المشاركة العامة في العملية السياسية. فمن جهة بدأت الأنظمة السياسية تشكل نخبها السياسية المحصورة والمرتبطة بها، ومن جهة ثانية بدأت حركة الانقلابات العسكرية مبكراً بعد حدوث نكبة فلسطين (انقلاب حسني الزعيم في سوريا ١٩٤٩) بل قبل ذلك انقلاب رشيد عالي الكيلاني / العراق (١٩٤٠). وكانت الانقلابات العسكرية هي بداية التفكير في إمكانية انتقال السلطة بالقوة والعنف وبالتالي إكراه المجتمع على قبول ما تقرره هذه السلطة، أي إلغاء فكرة المشاركة في إدارة الدولة. ومع أن الجيوش هي في الأصل جزء من أجهزة الدولة وظيفتها الدفاع عن الدولة وشعبها ومؤسساتها في مواجهة الاعتداءات الخارجية، أي أنها المؤسسة الوطنية المسؤولة عن تحقيق الأمن القومي ببعده الخارجي، أصبحت بعد الانقلابات العسكرية تمارس ما هو خارج اختصاصها وهو الهيمنة على العملية السياسية الداخلية وإدارة شؤون الدولة بالكامل. أي ممارسة وظيفة القيادة السياسية والتي قرر التاريخ وعلم السياسية أن تكون قيادة مدنية وليست عسكرية. إذن لقد أدخلت الانقلابات العسكرية إلى قائمة صلاحياتها ووظائفها الأمن الداخلي بالإضافة للأمن الخارجي، وإدارة شؤون الدولة المدنية، فضلاً عن إدارة العملية السياسية. وحيث أن الإدارة والعملية السياسية تعتمد جوهرياً على عمليات سلمية وتفاوضية وحوارية، والأمن الداخلي يعتمد على تطبيق القانون، فإن ذلك

يتناقض مع طبيعة المؤسسة العسكرية وواجباتها وطريقة عملها، والتي هي بالأساس عملية قوة تقوم على صراع الإرادات في الميدان، وإنها ذات طبيعة عرفية وليست تفاوضية. لم تخل بلد عربي تقريباً من انقلاب عسكري أو محاولة انقلاب، وبذلك اختلط مفهوم الأمن مع مفهوم الإدارة، ومفهوم السياسة مع مفهوم الإستراتيجية، ومفهوم التفاوض مع مفهوم العرفية. وبالتالي فإن ذلك كله أدى إلى اختلاط مفهوم الإكراه مع مفهوم الرضى، أي إلغاء مفهوم الشرعية في عملية الحكم وإدارة شؤون الدولة والمجتمع.

ولهذا انصرفت الجيوش العربية عن الميدان المخصص لها أساساً وهو الدفاع عن الدولة في مواجهة الخارج وارتدت إلى الداخل. وكان الارتداد إلى الداخل سبباً في وقوع الهزيمة النكراء لعام ١٩٦٧، الناجمة عن الحرب مع إسرائيل. تلك الحرب أو المواجهة التي كانت أولويتها تستعمل تبريراً لارتداد الجيش من الخارج إلى الداخل، وتبرر الانقلابات العسكرية، وإدارتها للدولة القائمة على الأحكام العرفية.

إذن كان التذرع بضرورة تحقيق الأمن القومي على صعيد الخارج هو ذاته السبب الرئيس في عدم تحقيق الأمن في مواجهة الخارج، وفي تحقيق القمع والإكراه في الداخل.

كانت حرب عام ١٩٦٧، لحظة كاشفة تاريخياً، وكان يجب أن تؤدي إلى إعادة التفكير في مهمات الجيوش وفي دورها في إدارة الدول العربية. ولكن ذلك لم يحدث إلا بشكل محدود. وعلى الرغم من محدودية هذه المراجعة إلا أنها أنتجت فعلاً إيجابياً تاريخياً وهو حرب اكتوبر ١٩٧٣. فعلى اختلاف وجهات النظر حول الدروس والعبر المستفادة من هذه الحرب ونتائجها، إلا أن ما هو

مؤكد. أن انصراف الجيوش إلى مهامها الأساسية ينعكس ايجابياً عليها وعلى قدرتها في أداء وظائفها التي نشأت من أجلها.

ولكن لأن طبائع الأنظمة السياسية العربية بقياداتها بقيت كما هي في العهود السلطانية. كان أن تحولت وظيفة الأمن الداخلي إلى أولوية على الأمن الخارجي، وتبين أن دروس حرب حزيران كانت أقل تأثيراً، بل لقد تبين أن حرب أكتوبر ٧٣ وكأنها خروج عن السياق بالنسبة لعمليات الحكم وإدارة الدولة في الدول العربية.

فإذا كانت حرب ١٩٦٧، أضعفت القيم الاعتبارية للجيوش، وحدث أن استعادت جزءاً منها بحرب أكتوبر، فإن مؤسسة أخرى أمنية بدأت بالتضخم في ظل المؤسسة العسكرية وهي مؤسسات الأمن الداخلي. وبدلاً من أن تسقط بعض الأنظمة العربية بسبب هزيمة ١٩٦٧، حدث أن قويت شوكتها بالاعتماد على الأجهزة الأمنية الداخلية، وأصبحت هذه الأجهزة رديفاً للجيوش في فرض السيطرة والإكراه والأحكام العرفية على الشعوب.

فمع بداية السبعينات من القرن العشرين بدأت الأجهزة الأمنية الداخلية تتضخم وتتعاظم أدوارها. وقد ساعد على ذلك الإحباط الذي انتشر في نفوس الشعوب العربية نتيجة الهزيمة، والفشل في المواجهة الذي أطاح بالمقولات العامة والشعارات التي رفعتها الأنظمة القومية الشمولية المضمون والممارسة. وتم كذلك رفع شعارات التنمية الاقتصادية بدل التنمية السياسية والتحرر، الأمر الذي استند في بعض تبريراته على مخرجات الدور السياسي للنفط. وهو دور بدا واضحاً بعد هزيمة ١٩٦٧، وتعاظم بعد حرب ١٩٧٣.

كان المفروض أن يطرح سؤال حول مصير الأنظمة السياسية التي فشلت في المواجهة مع إسرائيل، وفيما إذا كان من المفترض أن تبقى أو تزول؟ ومع أن الشعوب لم تتحرك باتجاه تحقيق الإجابة الصحيحة، إلا أن الأنظمة السياسية أرادت أن تحتوي الإجابة الصحيحة عن السؤال المحتمل عن طريق تحقيق بعض التنمية والكثير من الضبط والسيطرة. فبالإضافة إلى برامج التنمية الاقتصادية كانت هنالك خطط واستراتيجيات وبرامج عمل لتكريس الأنظمة السياسية. وكانت الأداة الأمنية أهمها. لدرجة أن هذه الأداة لم تعد مجرد أجهزة ذات وظائف محددة في الدولة، بل بالعكس، لقد بدأ دورها يتضخم حتى أصبحت القوة المهيمنة فعلياً في الدولة. لقد تم تحييد الجسم الأعظم من القوات المسلحة إما لإعادة التنظيم، أو لإعادتها إلى ثكناتها طالما لا توجد حروب محتملة، أو لأنه تم إرضاؤها بان تسلّم مقاليد السلطة في معظم أجهزة الدولة رجال منها، وحولهم مجموعة من الرفاق والقادة. وهذا لم يكن مجرد مصادفة. ففي اثر هزيمة ١٩٦٧ تسلم السلطة في مواقع المسؤولية الأولى في الدولة في معظم الدول العربية رجال من المؤسسة العسكرية وطالما أن الوظيفة الأولى في الدولة كانت من نصيب الجيش فلتكن الوظائف الأخرى، أو عدد منها، من نصيب الأجهزة الأمنية ورجالاتها. وبدأت ظاهرة رجال الأمن السياسيين بالإضافة لرجال الجيش الذين تحولوا إلى السياسة.

ان مجرد استعراض سريع لمن تولوا وظائف رئيسية في الدول العربية عبر العقود الأربعة يكشف عن عدد لا بأس به من رجال الجيش ورجال الأمن الذين لعبوا أدواراً سياسية مهمة في حياة دولهم. وأنهم بذلك تمتعوا بأهمية نسبية أكبر من نظرائهم المدنيين. منهم رؤوساء الدول، ورؤوساء الحكومات، والوزراء، والسفراء، والمدراء، والنواب والأعيان وما شاكلهم، كل هذه العناوين تبرز الدور السياسي للمؤسسات الأمنية في الدول العربية.

في الواقع ليس هنالك ما يضير في أن توظف الإمكانات العسكرية والأمنية لخدمة الدول في مختلف المواقع، أما أن تصبح الاعتبارات الأمنية هي الأساس في وضع إستراتيجية الدولة وسياسياتها، فهذا أمر مبالغ به ويتناقض مع طبيعة الدولة المدنية الحديثة. فالأصل أن لكل مؤسسة أمنية وظائفها، ولكل مؤسسة مدنية وظائفها كذلك. لكن ما يجري في ظل نظم الضبط والسيطرة System of Control، هو أن تحولت الأجهزة الأمنية إلى أجهزة حاكمة وأجهزة سياسية وليس تنفيذية وحسب، وتدخلت في كل شيء. في السياسة والإدارة والاقتصاد والتعليم ولا سيما الجامعات ومؤسسات التعليم العالي التي ينضوي في إطارها معظم القوى الشابة والفاعلة في المجتمع فضلاً عن أنها تحتل مخزون المعرفة والعلم والتقدم. الأمر الذي أدى إلى التأثير سلبياً على الحرية الأكاديمية المطلوبة في هذه المؤسسة، وعلى مخرجاتها ومستوى الكفاءة في أدائها. وفي كل نشاطات الدولة الرسمية والخاصة في بعض الأحيان. ونظراً لان معيار هذه الأجهزة في إدارة شؤون الدولة والمجتمع يعتمد على طبيعة العلاقة بين الوظيفة ورؤية الجهاز للمسألة الأمنية حدث خلط كثير بين ما هو مناسب وما هو غير مناسب، ولم تراع الموضوعية في كثير من الحالات، ولا في كثير من القرارات ولا التصرفات.

إن الانطلاق من معيار الولاء أو معيار المحافظة على أمن النظام كما يراه رجل الأمن أو جهاز الأمن هو معيار غير موضوعي. لان تفسير الولاء كمعيار يرتبط بظروف وحيثيات متباينة من وقت لآخر، وان الولاء لا يعبر عن إمكانية الأداء، فالمعيار نفسه معيار منحاز أصلاً ولا يمكن أن يؤدي إلى نتائج موضوعية صحيحة، كما أنه يمتزج بالنفاق والضعف والإذعان، وهي صفات لا يمكن أن تعبر عن المواطن الصالح القادر الصادق الذي يفهم معنى المسؤولية ويقدرها.

أما معيار المحافظة على الأمن فهو إشكالي جداً، فالأصل أن كل من يهدد امن النظام العام أن يحاسب وفقاً للقانون، والأصل أن القانون يغطي كل ما يعتبر تهديداً للأمن. أما أن يقرر شخص ما أو جهة ما، أن فرداً في المجتمع يهدد أمن النظام بدون تسبيب قانوني فهذا تعسف في استعمال السلطة أو القانون، والتعسف مرفوض لذاته.

إن هذا النمط من الإدارة والسلوك فر ض حالة غاية في الخطورة على المجتمعات العربية. وتتمثل هذه الخطورة في أن الدولة العربية الأمنية صارت مطلوبة لذاتها، وليس لأنها ضرورة إستراتيجية للمجتمع وللنظام السياسي، وقد جاءت في سياق التطور التاريخي لنزوع النظام السياسي العربي للاستبداد والتوريث، واحتيالاً على استحقاق الشرعية الضروري لكل نظام. ومع أنها كما أسلفنا جاءت في سياق الفشل العربي أو بالأحرى فشل النظام السياسي العربي في مواجهة التحديات الخارجية والداخلية، إلا أنها أيضاً جاءت لتعبر عن قضية الحكم في الذهن السياسي العربي.

فالحكم بالنسبة للعائلات الحاكمة العربية، ليس وظيفة عامة تقوم بها العائلة خدمة للمجتمع، وإنما هو نوع من النشاط الخاص للعائلة الحاكمة، تقوم به بوصفها عائلة حاكمة. بمعنى أنها في الأصل عائلة حاكمة مالكة للدولة وتالياً أنها تمارس نشاطاً عاماً هو الحكم. ومع أنه لا يوجد أي تبرير نظري، عقدياً كان أم فلسفياً، يبرر توارث الحكم وتواصله في عائلة واحدة أو عائلات، إلا أن التاريخ العربي يفيد بأن التوارث هو القاعدة، وأن ضرورة المحافظة على هذه القاعدة تستدعي الحكم بالقوة، وبفعل فرض الخوف. والقوة والرعب تحتاجان إلى القوة المادية العسكرية والأمنية، وهذه بدورها تخلق دولتها وأنظمتها وطرائق عملها.

ولأن الشرعية تقتضي رضا المجتمع عن الحاكمين، وإن ذلك لا يتحقــق مع التوريث والحكم كامتياز ونشاط عام، يصبح الخوف والرعب والإرهاب هي الوسائل الضامنة للحكم والحاكم وفي بعض الحالات تستعمل وسائل الإغــراء أو الابتزاز لضمان الولاء والإذعان لآليات الحكم.

زد على ذلك أن الفشل في الأداء داخلياً وخارجياً يعمق الإحساس بعــدم الشرعية، ويولد القناعة بضعف الحكم والحاكمين، فيصبح من المطلــوب تأكيــد قوة الحكم وهيبته باستمرار، الأمر الذي يؤكد قاعدة مؤداها بأن التهديــد بــالقوة باستمرار دليل على الضعف المستمر، وبذلك يصبح الأمــن القهــري بــالمعنى الممارس في الدول العربية ضرورة للحكام ووسيلتهم لضبط المحكومين. وهكذا في حلقة مفرغة تدور العلاقة بين الحاكم والمحكوم، ويتركز الدور الأمني للدولة وأجهزتها. حتى يصبح الحاكم نفسه أسيراً لهذا الدور. وبالفعل لقد اتضح خــلال العقود الأخيرة بأن القبضة الأمنية لا تهيمن على المجتمع العربي وحسب وإنمــا أيضاً على الدولة ومؤسساتها بما فيها الحاكم نفسه. والسؤال الذي يمكن طرحــه بهذا الصدد، هل لو كان الأمر كله بيد الحاكم لتصرف بعض القادة العــرب إزاء شعوبهم الثائرة بمثل ما يتصرفون؟ هنالك من يعتقد بأن الحكام أسرى أجهــزتهم الأمنية ويتحملون تبعات تصرفاتهم. ربما. وربما أننا أمام نماذج متعــددة لملــك سراقوسه (آغا توكليس الصيقلي)[†].

[†] هو شخص عادي قرر أن يصبح أميراً فجمع أهل سراقوسه وشيوخها ليستشيرهم في أمور هامة، وكان اتفــق مع جنوده على إشارة معينة يقومون بعدها بقتل شيوخ سراقوسه وأثريائها، ليتمكن مــن احتلالهــا وحكمهــا. وبالفعل، توصل إلى غايته وحكم سراقوسه وقيل بصدده أنك قد تصل إلى السلطان ولكنك لن تصل إلى المجد.

نعم، إن تحقيق الأمن القومي، والأمن الاجتماعي الشامل هو أول وظائف النظام السياسي، ولكنه ليس كل وظائف النظام، كما أنه لا يتحقق فقط بالعنف والسيطرة، فوظيفة حماية الحرية ورعايتها من أهم شروط الأمن. ومن أهم وظائف الدولة. فالدولة في الأساس هي إطار لإدارة العقد بين حاكم مسؤول عن توفير الأمن لكي يمارس المواطنون حرياتهم. وليس مؤسسة لضبط المواطنين والسيطرة عليهم ليتسنى للحاكم أن يحكم.

ثالثاً) القاموس السياسي العربي الراهن :

(الخطاب الرسمي في مواجهة الخطاب الشعبي)

تتوفر كل لغة في العالم على مفردات لها وقعها الخاص في تاريخ كل شعب أو كل أمة. وفي سياق حركة التاريخ تبرز مفردات معينة تتجاوز في دلالاتها المعاني العادية التي يتداولها الناس. وذلك لأن توافق حركة التاريخ مع الوعي الجمعي للشعب أو الأمة يضفي معانٍ اصطلاحية على ألفاظ المرحلة واللحظة الانفعالية التي تنطلق فيها هذه الألفاظ فتختزن في ذاكرة الأمة وتأخذ مكانها في القاموس الاجتماعي السياسي الفكري التاريخي كمنارة. ولذلك كثيراً ما تزخر الثورات بالألفاظ والعبارات التي يعتقد سامعوها أنها قيلت لأول مرة، وأنها تحت وجودي خالص لم يسبقه ما هو بمعناه ولا يضاهيه ما يتبعه. وهنا قد تكون العبارة موضع تقديس أو مكمن فجيعة. فما قيل في الحرية عبر الزمن هو موضع تقديس وما كرس العبودية هو مكمن فجيعة، وهكذا في شأن القيم الإنسانية العامة كالعدالة والأخوة والحق والواجب والجمال... وما إلى ذلك.

ومن خصوصية الثورات أنها تضيء العبـــارات المألوفـــة – فالحريـــة، والمساواة، والإخاء– كشعار للثورة الفرنسية، هي مفردات عادية، ولكن بريقهـــا ما زال في التاريخ الإنساني يمجد الثورة الفرنسية ويختزلها ويدعو لتمثلها.

وكذا الأمر، بالنسبة للفلسفة الليبرالية وكل تجلياتهـــا – فهـــي، الحريـــة والديمقراطية، والرأسمالية والتقدم، والاستهلاك. أما الآلة والعامل والانتاج فهـــي مفردات الثورة الصناعية على الرغم من عاديتها وشيوعها. وديكتاتورية العمال (الطبقة الواحدة العامة)، والصراع الطبقي، والمادية، والمركزية، والاشـــتراكية فهي مفردات الاشتراكية العلمية (الماركسية). وان كانت موجودة في كل وقـــت وتحت تعابير مختلفة. لكن لها مضامينها الخاصة هنا ولها فعلها التاريخي.

أما في قاموسنا الثقافي السياسي، فينفرد الإسلام بالعدل المطلـــق كقيمـــة عليا، وبالتسامح الشامل، وبالإيمان المطلق، وبالشورى، وبالحق... كعبارات لها خصوصيتها ولها فقهها، وهنالك الكثير غيرها. وفي ذات السياق مـــن الإبـــداع رأينا أن نجتهد في رصد بعض المفردات التـــي أضـــاءتها اللحظـــة التاريخيـــة العربية الراهنة. وليس ذلك من قبيل الاجتهاد الفقهي فذاك يحتاج إلى دراســـات معمقة متخصصة ومناهج تتلاءم مع طبيعة الدراســـة، ولكـــن بقـــصد الإشـــارة والتذكير، وتمشياً مع انفعال اللحظة، وبحدود الوعي الذي توفر فيهـــا. ولربمـــا يشي الانحياز الذي يتسم به موقف الكاتب الموجه نحو الثورات العربيـــة الراهنـــة، بأن القصد من هذه المقالة الإشارة إلى الفرق أو ربما اتساع الهوة بين خطاب حديث متقدم وعصري وعلمي إنساني يتبناه شباب الأمة، وخطاب عقيم سقيم متوتر تتبنـــاه الأنظمة السياسية وإعلامها الفاشستي الشمولي. وقد يكون ذلك مبـــرراً مـــن حيـــث التزام الكاتب بالتركيز على المستقبل أكثر من التشبث بالماضي. فمـــا بـــين شـــاعر البلاط وشاعر الثورة بون شاسع، وما بين شيخ القبيلة وزعـــيم الأمـــة بونـــاً أكثـــر

اتساعاً. إنها سنن التغيّر، وهي ذاتها سنن الحياة. وما بين الحيوية والتحنط والتحفظ فرق هو ذاته، الفرق بين الموت والحياة، وفي بعده الإنساني والحركي عبر الزمن.

كنا عمدنا للاقتراب من هذا الموضوع، أن نبدأ من افتراض أن سقوط الحكام العرب الذين رحلوا عن السلطة والذين سيرحلوا، هو سقوط أخلاقي قبل أن يكون إزاحة عن عروشهم. وكنا نعتقد بأن القاموس الأسود من المفردات التي تتوفر لدينا يمكن أن تعبر عن هذا السقوط. ولكنا تراجعنا للاقتراب من الموضوع بانحياز في الموقف، ولكن بموضوعية في المعالجة. وهكذا كان، ونرجو أن لا نكون قد جانبنا الصواب.

المفارقة في القاموس السياسي الإعلامي العربي الراهن
(مقارنة بين خطابين)

يتنافس في الساحة العربية في هذه الآونة نوعان من الخطاب السياسي والإعلامي، ويحاول كل منهما أن يصوغ المستقبل السياسي للأمة بالاستناد إلى مرجعياته الفكرية والثقافية. من الطبيعي أن لكل مجتمع سياسي ثقافته السياسية التي تتشكل وفقاً للتنشئة السياسية وعبر التعرف إلى التجارب والأدبيات التي تصاحبها. والمفارقة التي نلمسها في هذا الوقت – وفق الثورة العربية الشعبية – أن هنالك تبايناً بين خطاب الجماهير، الشعوب، الحراك السياسي الاجتماعي من جهة وبين خطاب الأنظمة السياسية وإعلامها من جهة ثانية، وكأن حالة الانفصام بين الطرفين أزلية أبدية. وتبدو المفارقة في الشكل والمضمون والأدوات والوسائل. بمعنى أنها مفارقة منهجية تماماً مع أن المفروض أن مرجعيات الثقافة لدى الطرفين متشابهة.

فالمعروف أن الثقافة السياسية العربية تعود في أصولها إلى تراث الأمة الثقافي وإلى ما استوعبته في وعائها من ثقافات الآخرين. فمن وجهة نظر أكاديمية يقدم اهل الاختصاص في العلوم الاجتماعية المختلفة وفي علوم الآداب كذلك ما يعتبرونه مركب ثقافة الأمة سواء كان ذو مرجعية ثقافية سابقة على الإسلام أو ما انبثق من الإسلام نفسه وساهم في تشكيل ثقافة الأمة. بالإضافة إلى ما جرى التعامل معه من ثقافات قديمة كاليونانية والفارسية والهندية والصينية، أو ثقافات حديثة كالثقافة الأوروبية بأصولها القديمة وبصورها الحديثة، كالثقافة العلمية والفلسفية والفكرية النظرية في السياسة والاجتماع وسواء كانت في ثوبها الليبرالي أو لبوسها الاشتراكي العلمي- (الماركسية ومشتقاتها).

إن تعرض الإنسان العربي، والمجتمع السياسي العربي، لكل هذه الثقافات، ساهم في إثراء معرفته بالمفاهيم المختلفة توافقاً أو تعارضاً. فالمرجعية الدينية ؟؟؟ مع المرجعية القومية مع البعد الإنساني وأضافت عليها التجربة الوطنية بعض الخصوصية. ولهذا جاءت الثقافة العربية المعاصرة تعبيراً عن ذاك المزيج الإيجابي من الثقافات الإنسانية.

إن المفارقة التي يلمسها المتابع للتنافس بين الخطابين الشعبي والرسمي في حالة الثورة العربية الراهنة، تبدو من خلال التناقض والتباعد الشاسع بين الخطابين ومفرداتهما، وكأن الأنظمة السياسية العربية لم تتعرض لما تعرضت له مجتمعاتها، وهذا ليس واقعياً. فندما يطرح الثوار أو المحتجين أو المعارضين السياسيين أو بالأحرى الشعوب قضاياهم ومطالبهم يتلمس المرء تفتح الربيع وخضرته وطلادته فكل الخطاب : سلمي، شرعي، منطقي، وعقلاني، وإنساني. وعندما ترد الأنظمة على ذات الخطاب يبدو العنف، والاستبداد، والتهالك

المنطقي، والصلف والغرور واللاعقلانية، والعدوانية. ولهذا يعجب المرء ويدهش من طبيعة الفعل ورد الفعل. ويبدو التناقض واضحاً في كل مفردات الخطاب من حيث النهج والمضمون والغاية. ولربما يكتشف الإنسان ومنذ البداية بأن مثل هذه الأنظمة لم تكن يوماً ولن تكون يوماً مؤهلة موضوعياً لحكم هذه الشعوب ولإدارة شؤونها وتمثيلها. وإذا بالزمن الحالي الذي نسميه "اللحظة الكاشفة" يؤكد لنا أن الزمن الماضي تحت حكم هذه الأنظمة وولايتها كان زمناً ضائعاً وخارج سياق التاريخ الإنساني. ويتساءل المرء مطولاً عن السبب الكامن وراء هذا الذي يحدث فهل هو حالة وعي واكتشاف للتاريخ؟ أم أنه الأمل في مستقبل أفضل؟ بمعنى هل اكتشفت الشعوب العربية فجأة أن أنظمتها السياسية متناقضة معها من حيث الطبيعة في الشكل والمضمون والثقافة، أم أنها أدركت ذلك بعد دخولها التحدي بصدد التغيير؟ من الواضح أن هنالك خدعة تاريخية كبرى حدثت للشعوب العربية.

فقبل الحراك السياسي الاجتماعي الراهن، أو لنقل قبل البدء بالثورة العربية المتفاعلة الآن، كانت الأنظمة السياسية العربية تقدم خطاباً سياسياً وإعلامياً تقبل به الشعوب أو تتظاهر بقبوله، وكانت المفردات التي ترد في الخطاب السياسي والإعلامي الرسمي هي تلك المفردات التي يتضمنها الخطاب الثقافي السياسي العربي، من حيث الأبعاد جميعها – الوطني، الديني، القومي، الإنساني... الخ وكان قادة الأنظمة السياسية يقدمون أنفسهم ويقدمهم إعلامهم أبطالاً منقذين مخلصين بل ملهمين. ولكن عندما تعرضوا للامتحان، كشروا عن أنيابهم وظهروا على حقيقتهم وجاء خطابهم السياسي والإعلامي متوحشاً وجاهلاً واستغبائياً إن لم يكن غبياً.

ونعود لنسأل هل هي طبيعتهم؟ أم أن هنالك سبباً أخر؟ هل تكمن الإجابة في فهمهم "للسلطة"؟. وهل السلطة في الفهم العربي وفي الثقافة السياسية العربية، متوحشة إلى هذه الدرجة؟ ومتخلفة إلى هذا الحد؟ ولا تتضمن أي دلالة على المسؤولية؟ وفردية وأنانية بحيث لا تعترف بأحد ولا بحد؟! ربما.

نحن تستدرك من البداية، بأننا لا نقلل من أهمية "السلطة"؟ والسلطة السياسية على نحو خاص في بنية العقل السياسي لدى البشر. والتاريخ يفيد بأن كثيراً من أحداثه كانت للحد من تعسف السلطة السياسية واستبدادها، ولهذا توصل الإنسان إلى ما يعرف بالديمقراطية. ولكن أن تكون السلطة بدائية إلى درجة أن الحاكم المستبد يدمر شعبه ونظامه ودولته ونفسه، ويتجاوز عن قيمه وعقائده وقوانينه ومقولاته بذات العناد والغطرسة والحمق التي جرت بها الأمور في التجارب العربية الحالية، فهذا وللأسف لا يعبر عن الطبائع البشرية العادية. يبدوا أن الحاكم العربي يبدأ في التحول إلى طبيعة أخرى بعد وصوله للسلطة، وأن هذا التحول يصبح صيرورة كاملة مع تقدم الزمن في السلطة. وعندها يختلف وعيه عن الآخرين، كما يختلف سلوكه ومعاييره وقيمه وتصوراته وكل شيء فيه، حتى يصبح نوعاً آخر من البشر لا يسهل فهمه. وأنه لكثرة ما يخدع نفسه وتخدعه بطانته وزبانيته يصبح الخدعة الإنسانية نفسها.

ولهذا يسيطر النفاق على الخطاب السياسي والإعلامي المعبر عنه. ولا يقبل إلا الخطاب المنافق وهو يعلم ذلك. ولهذا توجد مفارقة بين ما كان عليه قبل الامتحان وما صار إليه أثناء الامتحان. ولهذا تكون المفارقة بين الخطاب السياسي والإعلامي الشعبي الذي بقي على طبيعته منسجماً مع الثقافة السياسية للمجتمع السياسي بمصادرها كافة، وبين الخطاب الذي يقدمه النظام السياسي وإعلامه المتأثر بالخدعة والنفاق.

ولإيضاح ذلك لا بد من الإشارة إلى بعض المفردات في الخطابين – الشعبي والرسمي – والمقارنة بينهما:

فمن خطاب الثورة الشعبية العربية – أنها ثورة سلمية وبقيت سلمية على الرغم من تعرضها للقمع والقتل، وحتى في الحالة الليبية، كانت الثورة المسلحة إجراءً للدفاع عن النفس أكثر من كونها ثورة مسلحة للتغيير العنيف للنظام.

بينما قامت كل الأنظمة ومباشرة باستعمال العنف في أول بوادر ردود فعلها، وفي هذا السلوك كانت أكثر بدائية ووحشية وعنفاً من حالات الحروب التي عادة ما تخضع للقانون الدولي الإنساني. وفي ذات السلوك ظهرت بوادر لم يكن أحد يستطيع تخيلها، وذلك باستعمال فئات خارجة على القانون واستغلالها للعدوان على الناس، سواء تحت اسم بلطجية أو بلاطجة، أو عصابات مسحلة أو شبيحة أو غيرها... والأنكى من ذلك أن يعمد البعض إلى استعمال مرتزقة أجانب لمحاربة المواطنين الثائرين المسالمين. هذا علاوة على استعمال أجهزة الأمن وبعض وحدات الجيوش.

إن هذا السلوك يعود بالتاريخ العربي إلى مراحل المرتزقة الرومان والانكشاريين وغيرهم من الأدوات التي استعملت في عصور غابرة، عندما كان الإنسان أقل معرفة ورقياً وإنسانية، ولم يكن يعرف القانون الدولي وحقوق الإنسان وكل تلك المنظومة الراقية من ضبط العنف. ولهذا هنالك فرق بين القتل في الحرب والقتل كجرائم. أما أن يتحول الحاكم إلى مجرم فهذا لا يمكن تصنيفه.

قد يقبل البعض استعمال العنف للمحافظة على النظام والسلطة، فالدول تملك حق استعمال العنف المشروع، ولكن أن يكون العنف البدائي في مواجهة الإرادة العامة للشعوب فهذا أكثر من مجرد جريمة تاريخية وقانونية. إن هذا التصرف يتجاوز كل ما تقوم عليه المدنية الحديثة.

في الثورة الشعبية – وردت مفردات مثل الإنسانية الحضارية، التاريخ، الديمقراطية، الشعب يريد... تغيير الدستور... ائتلاف... الشهداء... حقوق الإنسان... الشرعية الثورية... التنسيقية... الناشطون... حقوقيون... أيام الجمعة ومسمياتها... جمعة الحشد... جمعة الشهداء... جمعة الحسم... جمعة الإرادة الثورية... جمعة سقوط الشرعية.. الخ كلها مفردات لها دلالات إنسانية وعامة وأحياناً مقدسة، وبعضها يحدد خيارات سياسية وقانونية.. وكلها يقع في باب السلوك الحضاري الإنساني التاريخي. وبعضها يشكل إضافة نوعية للقاموس السياسي الإنساني. وليس بينهما لفظ واحد سلبي يتجاوز على الذوق الإنساني مبنى ومعنى.

كانت عبارات الثورات الشعبية منتقاة لأنها تعبر عن ثقافة المجتمع السياسي بمرجعياتها الأصيلة العامة. وما تعلق منها بالمضمون كان راقياً ومعبراً وله دلالاته التي يمكن أن يدرسها الدارسون وأن تتفرد بها الأدبيات السياسية العربية. وما تعلق منها بالمنهاج فقد كانت تنبع من روح الجماعة وروح المجتمع والشعب، فالشعارات والإشارات والمسيرات والتحالفات والتعبيرات كلها كانت تتفق مع روح التغيير السلمي واحترام القانون والقيم العامة للمجتمع.

أما ما تعلق منها بالغايات، كالديمقراطيــة وحقــوق الإنــسان والــسلام والتنمية، فهي غايات إسعاد الإنسان، كل الإنسان، ومشاريعه وبرامجه وتقدمــه، لكي يوجد المجتمع المتقدم الإيجابي الفاعل القادر على المساهمة في الحــضارة الإنسانية والمشبع بالكرامة والعدل والمساواة.

هذا هو قاموس الثورات العربية وهذه هي مضامين ومؤشرات وغايــات الحراك السياسي وتعبيراته.

وبالمقابل ما هي مفردات القاموس السياسي للنظام الرســمي العربــي، سواء تلك التي استحقها عن جدارة من خلال الخطاب المعارض الموجه لــه أو تلك التي نضح بها خطابه السياسي والإعلامي في مواجهة الخطاب المعــارض أو المجتمع أو الثائر.

يقدم الخطاب المعارض مفردات تصف النظام السياسي الرسمي العربي أو تنسب إليه، ولا يستطيع هذا النظام أن ينكرها وإن احتاج بعضها إلى برهان. وإذا جرى استعمال هذه الأوصاف والسمات وكأنها تُهم، يقتضي إثباتها قانونيــاً أدلة وبراهين فإن إثباتها أو استنتاجها سياسياً تسهل ملاحظته.

فالاستبداد مثلاً هي مفردة لا يستطيع الحاكم العربي إنكارها لأنــه يلجــأ إليها لنفيها، ونفي النفي إثبات كما يقول المناطقة. أو ليس العــالم كلــه يعــرف المنطقة العربية بأنها منطقة الاستبداد، والاختلاف بين بلد وآخر هو اختلاف جد نسبي. وإلا فكيف يمكن تفسير الاستمرار بالسلطة وتوريثها أو السعي إلى ذلــك، بل توظيف كل شيء من أجل ذلك؟ وكيف يمكن تفسير كل مــسلكيات الأنظمــة

إزاء شعوبها؟ أوليس الاستبداد العربي أشد وضوحاً من النهار بل أشد ظلامية من سواد الليل.

ويقترن الاستبداد، بالفساد، وقديماً قيل السلطة المطلقة مفسدة مطلقة، وهل هذا أيضاً بحاجة إلى براهين وأدلة. ألم يعترف الحكام أنفسهم بفساد أنظمتهم ولو برأوا أنفسهم؟ أوليس التفكير بالتوريث والمكوث بالسلطة أبد العمر، وتجاوز القوانين دستورها ونظاميتها، والظلم والغبن، نوعاً من أكثر أنواع الفساد ضرراً؟. أوليس الاحتكار السياسي الاقتصادي وتضخم الثروة لدى المسؤولين العامين، والسيطرة على مقدرات المجتمع، ومنافسة الناس بأرزاقهم، فساداً ما بعده فساد؟!.

بل ألا يعتبر الارتهان للأجنبي، والتعاون معه ضد مصلحة الأمة، والمجتمع، والوطن والتاريخ والمستقبل نوعاً من الفساد السياسي؟ أوليس توظيف التناقضات الداخلية وتزوير الانتخابات والمحاباة وقمع الحريات، واحتكار الحقيقة نوعاً من الفساد؟.

بل هنالك ما هو أكثر من ذلك، "القتل" "التعذيب" "السجن" فمن هو صاحب السلطة الذي يحق له أن يحرم إنسان من حياته، حق وهبه الله لخلقه؟ إذن هنالك أحد اثنين – إما الرب واهب الحياة وهو صاحب الحق بأخذها فالموت حق، وإما مجرم – فالحاكم الذي يأخذ حياة الناس، حاشا أن يكون رباً، وإلا فأنه الثاني. وإذا كان من الصعب أن توجه التهمة بلا دليل كإجراء قانوني فإن الذي يعتبر نفسه السلطة العليا في الدولة والمجتمع هو المسؤول حتماً عن موت من سلبت حياته حتى ولو كان غيره الفاعل.

وهكذا بالنسبة لمن له قدرة على "التعذيب" فالله هو الذي يمـــتحن عبـــاده بالمرض والعسرة والألم، وليس لأحد سواه مثل ذلك. أما "السجن" وتقييد حريـــة المرء، فهذا شأن المجتمع وقوانينه، إزاء من يكونوا خطـــراً علـــى المجتمـــع أو حقوق أفراده، ولا يحق لغير القانون أن يقيد حرية شخص خلقـــه الله حـــراً، ولا يحق لأحد أن يستعبده إلا سيد والسيادة للشعب وللقانون. أوليس الحاكم هو فـــي الأصل في خدمة المحكومين؟ إن حرمان الإنسان، مطلق إنسان من حريته لشأن سياسي هو جريمة استعباد وتجاوز على حق العامة في اختصاصها.

هذه بعض المفردات والأوصاف التي نسبت إلى حكامنـــا الـــذين نثـــور عليهم وإلى من والاهم، فإذا كان الاستبداد، والفساد، والعمالة، والقهر، والقتـــل، والتعذيب والقمع هي بعض ممارساتهم، ومن معهم، فهل هـــؤلاء ولاة أمـــر؟ أم أنهم عصابات خارج القانون ومارقين عن المجتمع. ولا تظـــنهم إلا زادوا ذلـــك تأكيداً بردود فعلهم على الثورات والدعوات للإصلاح. وهذا واضح من خطابهم السياسي والإعلامي الذي نضحت به أجهزتهم.

لقد قال بعضهم عن شعبه وجماهير أمته ومن كان يصفهم قبل يوم بأهله وذويه وأبناءه، قال أنهم جـــرذان، ووصـــف آخـــر حـــراكهم بأنـــه كانتـــشار الميكروبات، وقال ثالث أنهم قطاع طرق، وقال آخر أنهم عصابات ومطلـــوبين للعدالة. فإذا كانوا كذلك فلماذا يحرص سيادته على التـــسيّد علـــيهم؟ ولمـــاذا لا يتركهم وشأنهم يتدبروا أمورهم بما وسعهم من معرفة وجهد؟ عجباً، ماذا يمكـــن أن يقال عن هؤلاء "القادة" الذين تسنموا ذرى المجد لعقود، وكانوا فـــي قلـــوب الغوغاء من شعوبهم، الذين لم يدركوا أن هذه الأوصاف هي مكـــانتهم الحقيقيـــة لدى ولاة أمرهم وحكامهم وقادتهم.

وبعيداً عن هذه المفردات التي لو اعتبرت من قبل زلات اللسان لغفرتها تلك الشعوب الطيبة والتي لم يرد في قاموسها السياسي أية إهانات لمن ساموهم سوء العذاب، واكتفوا بمطالبتهم بالرحيل. أما المفردة الأهم في قاموس الحكام العرب السياسي، فهي الإدعاء بن شعوبهم تنفذ "مؤامرة" ضد أوطانهم وأنظمتهم وإنجازاتهم. هذه المؤامرة التي لا يعرف أحد من الذي يخطط لها؟ ومن المستفيد منها؟ وما هي مبرراتها؟ وبالنهاية ما هي غاياتها؟.

المواطنون العرب يعرفون أن كل حكامهم أو جلّهم حلفاء مخلصين للقوى الدولية الفاعلة ان لم يكونوا أتباع وأشياع لهذه القوى وسياساتها. ويعرف المواطنون العرب أن حكامهم يستثمرون ويودعون من أموالهم وثرواتهم في البلاد التي يوجهون لها الاتهام ضمناً، بل أنهم يهبون ويمنحون لهؤلاء كل ما يحتاجونه من صافي الثروة والمال والصفقات بما لا ينكره هؤلاء ولا يرغبون بانقطاعه وفقدانه.

المواطنون العرب يعرفون أن حكامهم يحرصون على مصالحهم الخاصة ويمتثلون للأوامر الصادرة عن السادة الكبار ولا يتوقعوا أن يؤثروا على العلاقات القائمة منذ عقود بين الطرفين. فلذلك لا يستطيعون أن يتشاركوا أو ينفذوا مؤامرة تحاك من أي طرف.

نعم، لقد كانت المؤامرة وهماً يشيعه الحكام سابقاً على شعوبهم كي يشعروهم بالخوف والمسؤولية والصبر على ماسي الداخل من أجل مقاومة الخارج. وقد فعلت هذه الاكذوبة فعلها في العقل العربي وفي الزمن العربي وفي العقل العربي، حتى بات الشعور بالاستهداف من قبل الآخرين ديدناً لكل الشعوب، وذريعة لكل تعسف الحكام وظلمهم وأخطائهم وخطاياهم. فالمؤامرة

هي التي شلت كل قدرات الأمة عن مواجهة التحديات الخارجية، فكانت قضية فلسطين، وقضية العراق، وقضية السودان، وقضية التنمية، وقضية الديمقراطية... وكل القضايا الصغيرة والكبيرة. وبينما يسوق الحكام نظرية المؤامرة يسوغون لأنفسهم اتسامهم بالعبقرية والالهام والوطنية والقومية والإنجاز والحروب، ويحققون الانتصار تلو الانتصار، بالوحدة والحرية والتحرير والحياة الكريمة والتقدم. كل ذلك حققه الحكام العرب ولكن للأسف التهمته المؤامرة. وعندما انكشف الأمر انقلب السحر على الساحر، فبدأ أن الشعوب هي التي تتآمر على الحكام ولربما كانت هي سبب كل ذاك الخذلان التاريخي والإنساني الذي تحياه الأمة. هكذا يرى الحكام الأمر، ونظراً ليقينهم بتأمر الشعوب على أوطانها يمعنون فيهم قتلاً وتشريداً وإذلالاً. وهذه نتائج حتمية لكل متآمر، والتاريخ لا يرحم.

هذه هي مفردات الخطاب السياسي والإعلامي الرسمي العربي المقاوم للثورة العربية الراهنة، فهل يا ترى يمكن لمثل هذا الخطاب أن يدافع عن نفسه أمام الخطاب الشعبي الثائر؟ بل هل يمكن أن ينتصر بعد أن كشفت الأمة بعمومها واتساعها معاني الحرية والسلام والشهادة والإنسانية والعدالة والشرعية الحقيقية وما إلى ذلك من مفردات ايجابية...؟.

قد يكون ذلك، إذا تبين أن منظومة الاستبداد والفساد والعمالة والقمع والقتل أكثر قدرة على منح الحياة من المنظومة الثورية ومعاذ الله أن يكون ذلك.

رابعاً) البعد الإسلامي في الثورة العربية الراهنة :
(أسلامي أم أسلاموي)

عرف العالم العربي خلال الفترة من أواخر القرن التاسع عشر حتى بدايات القرن الواحد والعشرين مجموعة من الظواهر السياسية الاجتماعية التي برزت أكثر من غيرها عبر المراحل الزمنية التي شكلت هذا المدى من تاريخ الأمة بعض هذه الظواهر ترك آثارا ايجابية وبعضها راكم آثارا سلبية أعاقت حركة الأمة وأدت إلى تخلفها . فمن ذلك بداية حركة النهضة التي قامت على العلم والانفتاح والتقليد الايجابي، وكان البعد الإسلامي منها واضحا (*الشيوخ الاصلاحيون*)، ومن ثم إجهاضها بفعل عوامل كثيرة داخلية وخارجية . ومن ذلك الظاهرة الاستعمارية بكل ما تعنيه من سيطرة مباشرة أو غير مباشرة واستغلال للموارد والإنسان، ومن ثم التحرر منها بصور مختلفة وبأثمان متباينة. واتسمت هذه المرحلة باعتمادها على توظيف بعض القوى الاجتماعية في إطار التبعية السياسية والاقتصادية والأمنية للمستعمر، الأمر الذي اثر على نشوء ظاهرة الأنظمة السياسية العربية التي تلت المرحلة الاستعمارية ولم تتمكن من انجاز الاستقلال بصورة كاملة .وكانت ظاهرة الأصولية الدينية التقليدية (*الزيدية ،الوهابية ، السنوسية، المهدية*) رديفا لهذه الأنظمة وقد تكون سابقة عليها، الأمر الذي أدى إلى ربط البعد الديني كطرق ومذاهب بالبعد السياسي سيما وأن بعض الرموز الدينية كانت رموزا سياسية بنفس الوقت. وفي سنيّ الأربعينات والخمسينات من القرن العشرين سيطرت ظاهرة "***الليبرالية المنقوصة***" . والمعتمدة على الأعيان والإقطاعيين والرموز الاجتماعية الأخرى. ونشأت خلالها قوى سياسية إسلامية (*الإخوان المسلمون ،التحريريون*) وتلا ذلك ظاهرة الانقلابات العسكرية وظهور الأنظمة السياسية التسلطية، تحت عناوين القومية العربية والاشتراكية الوطنية،والتي تحولت بفعل هاجس التحديات الخارجية والأمن الوطني إلى ترسيخ القطرية، وإشاعة رأسمالية الدولة، وفي

النهاية شخصنة النظام السياسي بزعيمه. وفي هذه الأثناء حصل الصدام بين الأصولية الإسلامية المستحدثة (*الإخوان المسلمون*) وهذه الأنظمة. أما الأنظمة التقليدية فقد بقيت على تحالفاتها مع الأصولية التقليدية الرديفة لها. بل التي ساهمت في تدعيم شرعيتها وبقائها. وبفعل التوترات الإقليمية وانكشاف ضعف الأنظمة التسلطية في مواجهة التحديات الخارجية، قويت شوكة الأصولية المستحدثة، وبدأت تتشكل حالات سلفية وعنيفة (*التكفير والهجرة،القاعدة،الجهاديين*) وبدأت ظاهرة الإسلام الاستعراضي والدعوي، وطرحت فكرة الخلاص بالعودة إلى الأصول(*حدث ولا حرج عن أشخاص وحركات*).

وفي الواقع أن كل هذه الحركات تعود بصورة أو أخرى إلى مرجعيات إسلامية تاريخية . فمنذ أحمد بن حنبل، ومن بعده ابن تيمية وابن الجوزية وآخرون، وصل الأمر في نهاية المطاف أن ارتبط بشكل جزافي وشمولي ،الإسلام السياسي بالعنف. ولم يعد بالإمكان التمييز بين الإسلام الروحي والإسلام العقلاني، والتوجه المتعصب العدواني لبعض الحركات الإسلامية . علما بان اختلاف الاجتهاد بين الفرق الإسلامية والمذاهب الإسلامية ظهر منذ بواكير حركة الإسلام الدولوية. وتتراوح اجتهادات هذه الفرق والمذاهب والطرق ما بين الدعوة للخضوع حتى للحاكم الظالم، إلى الدعوة على تقويم اعوجاجه بالسيف، وهنالك من هذه الحركات ما يعزل نفسه تماما عن شؤون الدولة والسياسة وأحيانا الحياة العامة. والخلاصة هنا وجود بعض الحركات التي تتبنى العنف و الجهاد اليومي و المرحلي، و بعض الحركات السياسية النشطة مقابل حركات منعزلة وسلبية. أما الحركات الأصولية أو الطرق الدينية التقليدية كانت وما زالت حليفا قويا لأنظمة سياسية عربية معينة. وكل هذه الحركات تنتج صورا أخرى لها وسائلها الإعلامية ومواردها.

وما أن تغير العالم في بداية تسعينيات القرن الماضـــي حتـــى جـــاءت ظاهرة ما سمي "بالليبرالية الجديدة" والتي تلت سقوط الشعارات الكبيرة في العالم والعالم العربي جزء منه، ومثلت بخياراتها الــسياسية والاقتــصادية الاســتجابة العربية للعولمة وبدت وكأنها القوة المنقذة لأوضاع الأمة. ولكنهـــا بـــدت فجـــة وهشة ساهمت إلى حد كبير باستشراء الفـــساد والفقـــر مـــن خـــلال خياراتهـــا الاقتصادية والاجتماعية وسلوكها المتغرب وارتباطها بقوى السوق العالمية.

وأخيرا جاء مشروع الخلاص من ذلك كله بنضالات الشعوب العربيـــة الراهنة، والتي يبدو من حراكها ومنطقها أنها راغبة رغبة جامحة بالخروج مـــن أزمة الواقع من خلال البحث عن الحرية والهوية والمصير . ناهيك عن محاربة الفساد وتحقيق العدالة، وهي العناوين الأكثر تأصيلا وإلحاحـــا فـــي المطالبـــات العربية واحتياجات الأمة.

قد يكون ذلك خلاصة التجربة التاريخية للظواهر السابقة و السبب الذي يكمن وراء طرح التساؤلات حول التغيير الحاصل و حول مستقبل المجتمـــع و الدولة في العالم العربي. وهي تساؤلات تبدو مشروعة لاسيما إذا جرى التفكيـــر فيها من خلال ما هو مكرس في الواقع العربي، وتجري عملية اجتثاثه، ويواجـــه مقاومة عنيفة من قبل الأنظمة السياسية و القوى المرتبطة بهـــا، أو مـــن قبـــل مقاومة أصحاب (*نظرية الوضع الراهن*) نظرا لصعوبة التنبؤ بما هو محتمـــل. فضلا عن أن اهتزاز الثقة بالإنسان العربي كانسان واستفحال الــشك بقـــدرات المجتمع العربي كمجتمع يسمحان بمثل هذه التساؤلات.

ولهذا اعتاد المواطن العربي على أن يسأل عن دور العامل الخارجي في كل ما مر به، في القرن العشرين وما زال يعيش في ظل هذا الهاجس، حتى وهو يقوم على صنع مصيره بنفسه وهو ما سنعالجه لاحقا.

بالطبع ليس من الممكن أو المخطط له أن يقدم تحليل لكل ما أشير إليه آنفا، فهناك الكثير من الدراسات والأبحاث التي تناولت كل التفاصيل الخاصة بكل ظاهرة . وعلى الرغم من محدودية قدرة هذه الدراسات على التنبؤ بما حدث مؤخرا في العالم العربي، إلا أن تجاوز الواقع لإنتاج المستقبل أو التنبؤ فيه كان دائما صعبا ،ولكن يجب على المجتهدين أن لا يوقفوا مهمتهم عند الحدود المعروفة والمعطيات الملموسة، وانما عليهم تجاوزها لاستنباط المعرفة المستقبلية في ضوء الثابت و المتغير من العلاقات والأسباب والنتائج ،واليقين بان الإنسان هو الإنسان وهو المحرك الرئيس في الحياة بغض النظر عن دروس التجربة التاريخية التي قد لا تعيد نفسها بالضرورة.

الهدف هنا هو الإشارة إلى العلاقة بين تحولات الواقع الراهن والبعد الإسلامي أو الإسلاموي كأحد الفواعل البارزة في هذه التحولات. وذلك بافتراض أن هذه اللحظة التاريخية العربية بما فيها من حراك اجتماعي سياسي هي لحظة كاشفة. فالفضاء العربي مليء بالغيوم والمفاجئات والاحتمالات، والأرجح انه لن يصفو إلا بعد حين .فبقدر ما تعتبر الأمة العربية امة حضارية يتوفر لها قدر كبير من التجربة والطاقة على الفعل، والقدرة على الرؤيا، بقدر ما تكون في حالة حشد لصناعة مستقبل لا يعكس بالضرورة تاريخها الحديث. فإذا كان السياق التاريخي للأحداث قد افقدها البوصلة باتجاه معنى محددا للزمن، فذلك لا ينفي أن لحظة ما قادمة يمكن فيها للوعي العربي أن يتجرأ على مناقشة كل ما علق به عبر الزمن، فيرفض ما لا يطيق ويقبل ما يطيق. فتاريخ الأمم

الحية زاخر بمحاولات المراجعة لأكثر الثوابت يقينية، باعتبار أن التغيـــر هـــو الثابت الوحيد في الزمن. ولهذا تبدو مناقشة البعد الإسلامي أو الاسلاموي فـــي الحراك الاجتماعي السياسي الراهن أمراً ذا مغزى.

يقوم الافتراض الأساس على أن البعد الإســلامي لعــب ويلعــب دورا مركزيا في حياة الأمة العربية على جميع الأصعدة، بينما يبقى البعد الاســـلاموي عارضا طارئا يعبر عن وجوده ولكنه لا يحسم حركة التاريخ. بمعنى أن الإسلام بروحانيته وتعاليمه وأخلاقياته هو قائم حي في ذات الأمـــة العربيـــة وهويتهـــا ووجدانها وحياتها لأنه مكون من مكوناتها الأهم وانه عقيدة الغالبية الغالبة فيها.

أما البعد الاسلاموي بما هو من تطرف ومبالغة واســتعراض وانعــزال وادعاء وسلبية، قد يترك آثاراً سلبية وقـــد يغـــري المحبطـــين والتحريـــضيين والتحريفيين ، ولكنه بالتأكيد لن يبني مستقبل الأمة، كما انه لـــن ينتـــصر علـــى نوازع الخير فيها، لأنه ظاهرة انتقائية تحريفية أو بأفـــضل حالاتهـــا جزئيـــة تأثرت بواكيرها بالشعوبية وبظروف عصور الانحطاط.

وان ما بين القول بان" الإسلام هو منهج البداية التي تـــشكلت بموجبـــه الأمة وهو منتهاها، و القول بعلمنة الدولة وتدين المجتمع يقع الكثير من الزمن و الحوار، ولا يمكن أن يكون العنف هو الوسيلة والقصد. وان مـــا بـــين القـــول "**بالإسلام هو الحل**" والقول بالدولة المدنية الديمقراطية الحديثة هناك الكثير مـــن المرونة وفرص التعايش و الوفاق والسلام الاجتماعي والحيوية.

أما لماذا نعتبر أن الثورة العربية الراهنة جاءت في لحظة كاشفة علـــى هذا الصعيد فذلك أنها كشفت عن القديم المكرس وعجزه وعن الجديد المتحـــول

وإمكاناته ،القديم المكرس هو ذاك التحالف العتيــق بــين المرجعيــات الدينيــة التأويلية للأنظمة السياسية العربية، وما يرتبط بها من الأساطير الدينية المــدعاة من قبل الكثير من الاسلامويين ، ذاك التحالف الذي برر الاستبداد السياسي عبر الزمن وأدى بنفس الوقت إلى تحويل الروح الإسلامية الصافية المــستنيرة إلــى نزوع نحو الطقوسية و تقديس ما لا يقدس، فضلاً عن الاستلاب بما أدى إلى أن تكون نتيجة الوظيفة التاريخية لمثل هذا التحالف إعاقة نهضة الأمــة والحيلولــة دون الفكر الحر والعلم الموضوعي المنتج لمنظومة قيمية حديثــة تعبــر عــن تقدمية الإسلام وحداثيته.

فمنذ بواكير عهد النهضة العربية الحديثة اصطدم المحدثون والمجددون بالدعوة إلى الأصولية القائمة على تقديس كل ما كان ســابقا، وتحــريم الحــوار بشأنه (*فلم يكن بالإمكان أبدع مما كان*) الشعار التاريخي لعــصر الانحطــاط. ولهذا ظهرت الحركات الإسلامية الموظفة سياســيا لتبــرر وجــود الأنظمــة السياسية العربية المستندة إليها، و تضمن استمرار سيطرتها عبر الثقافة السياسية السائدة حينها، وكان الاعتقاد بأنه لا يصلح أمر هذه الأمة إلا بما صلح به أولــه، وبكل التفاصيل والتفاسير، الأمر الذي جعل الدعوة للإصلاح الديني لدى بعــض شيوخ السلاطين دعوة لرفض الإصلاح السياسي، وتبشير بالماضي على حساب المستقبل. وقد استغلت الأنظمة السياسية العربية الرجعيــة مرجعياتهــا الدينيــة الأصولية المنبت والمآل، لتنفيذ برامجهــا وخياراتهــا الــسياسية والاجتماعيــة والثقافية والاقتصادية، على قاعدة ان المجتمــع هــو مجتمــع دينــي إســلامي بالأساس، وهو يختلف عن غيره من المجتمعات الإنسانية، وكان الخروج عــن هذا السياق يؤدي بصاحبه إلى الزندقة والمروق.

ولما كان لكل نظام سياسي عربي أو بالأحرى لكل عائلة سياسية عربية مرجعيتها الدينية فعلا أو تقمصا، انضوت بعض فئات المجتمعات العربية تحت رايتها لتغرق في أنواع من الطائفية الدينية والسياسية الساعية للبحث عن إسناد تاريخي لها. بل أن النخب المتعلمة تعليما حديثا وجدت نفسها في إطار مناهج الأنظمة السياسية وآليات عملها، ومع أن التاريخ يفيد بالصراع المستمر بين هذه الأنظمة أو العائلات السياسية فيما بينها لأسبابها الخاصة إلا أنها كانت موحدة في مواجهة نهضة الشعوب وتقدمها وحريتها بشكل عام.

وفي مرحلة لاحقة حين برزت التنظيمات الإسلامية الحديثة بمختلف فئاتها و مكوناتها، وتصادف ذلك مع بروز ايديولوجيات قومية ويسارية، لها هي الأخرى تنظيماتها وجماهيرها، طور التحالف القديم وسائل عمله وتكتيكاته، فلم تعد قداسة النظام المترتبة على مرجعيته الدينية التاريخية كافية لمواجهة التقدم، الاجتماعي والمطالبة بالحرية السياسية، فأصبح المطلوب تجييش القوى الإسلامية المنظمة لمواجهة الحراك الاجتماعي السياسي أنى كان مصدره. وهكذا كان الأمر في غفلة من الوعي السياسي ومرحلة سادها الهياج الديماغوجي.

وعندما خسرت الايديولوجيات القومية واليسارية معركتها التاريخية في التحرير والتنمية و التقدم، بسبب سلطويتها وغطرستها وقمعها بالإضافة إلى أسباب أخرى، تبين أن القوى الأصولية عتيقها وحديثها ومخرجاتها، تقف على مسافات متباينة البعد من الأنظمة السياسية العربية ولأسباب مختلفة. فالعتيقة منها اكتشفت أن التحديث يلغي دورها، وان دعوتها للخلافة كحل لمعضلة الأمة غير ممكنة على مستوى الأمة الإسلامية. وأما الحديثة فرأت أن الشريعة الإسلامية توفر الصيغة الأفضل للسلطة في القطر الواحد وبعضها اكتفى بان

تكون الشريعة مصدرا رئيسا للتشريع، أو حتى من مصادر التشريع. أما المخرجات الجديدة فقد مالت إلى الحل الثوري العنيف، من اجل التغيير والعودة إلى ما كانت عليه الأمة من استعداد وجاهزية للجهاد في سبيل استئناف المسيرة التاريخية، بل أعادت بعضها المسيرة التاريخية من بدايتها.

على الرغم من هذا التباين النسبي، إلا أن التحالف القديم بقي سائدا في مواجهة الخطاب العقلاني النقدي المستنير. ولما كان الخطاب العالمي المعاصر، خطاب ما بعد الحداثة، وعقل ما بعد الحداثة، يطرح مفاهيم إنسانية المحتوى ويبشر بحقوق الإنسان والحرية والديمقراطية، وجد الخطاب العربي نفسه وبكل وجوهه الرسمي و الديني التقليدي والنخبوي في حالة جمود وعزلة واغتراب عن التيار العالمي. فالعلم هو السيد والإنسان هو الغاية. لذلك لجأ الخطاب الرسمي مرحليا إلى نوع من الخطاب المنافق تكيفا مع العولمة ومشروعاتها، ومن الملاحظ انه فشل ليس في تحقيق المشاركة العالمية، بل و أيضا في تحقيق أي رضى شعبي عربي، بينما وجد الخطاب الديني نفسه على مختلف مستوياته في مواجهة مع الخطاب السياسي العالمي "**العدواني**" الذي افترض المواجهة بين الحضارات. فسواء بادرت الأصولية إلى المواجهة أو وقعت في المصيدة، فان المواجهة مع خطاب التناقض الحضاري استغرقت جهد الحركات الأصولية والتي اكتشفت أن النظام الرسمي العربي خذلها بانحيازه إلى خطاب المعسكر المضاد، تحت دعوى مقاومة الإرهاب، الذي وفرت شيئا من فرصه بعض الفئات المتطرفة من الأصولية الإسلامية.

أمام هذا الوضع المعقد دوليا وداخليا وجدت الشعوب العربية نفسها في وضع لا تحسد عليه، فالصراع الحضاري والسياسي و الاقتصادي والثقافي، يأخذ مداه في عقر دارها، وعلى حسابها، فضاق بها الحال واستبد بها اليأس

وانسدت فسح الأمل في الداخل و الخارج، وتحملا منها للمسؤولية التاريخية في التغير كان لابد وان تتحرك المجاميع الجماهيرية العريضة وبمبادرة من أولئك الذين استفادوا من التعليم وثورة الاتصالات، والاطلاع على الشروط الإنسانية للحياة وللفعل من الشباب العربي، وبلا أي انحياز ايديولوجي اختار الشباب طريق التغير الجذري والمواجهة مع أعداء الداخل أولاً بالاعتماد على وسائل الاتصال الاجتماعي، وبالطرق السلمية والعلنية والإنسانية، وبدأوا يطرحون مطالبهم المشروعة، والتي تتضمن شروط الحياة الإنسانية الحرة الكريمة .وبدأت العجلة تدور ،بل بدأ الطوفان الشعبي ولما يتوقف بعد.

في خضم هذا الحراك الشعبي العام ظهر علينا البعد(*الإسلامي السياسي*) في مواقف متباينة نسبيا، أما البعد الاسلاموي فبالكاد نعثر له على اثر، إلا في بعض حالات الثأر، فلربما اختار التقوقع والابتعاد عن الساحة مؤقتا أو نهائيا، فهذا ما يكشفه المستقبل. ولو أن بعض الأنظمة السياسية التي تقاوم الحراك الشعبي تستعمله كفزاعة لاستقطاب التعاطف الغربي معها (التهديد بالقاعدة أو استثمار السلطة).

أما الأخوان المسلمون فقد كان موقفهم واضحا ومتقدما وربما غير متوقع ،ولكنه يشير إلى حكمة باستخلاص الدروس من حركة التاريخ. ان المطالبة أو بالأحرى المشاركة في النضال الشعبي من اجل تحقيق(*دولة مدنية ديمقراطية حديثة*)، يكون الإخوان المسلمون احد القوى السياسية المشاركة في صياغة هذه الدولة وفي العملية السياسية التي تشارك بها القوى الاجتماعية السياسية كافة. ان مثل هذا الموقف يشير إلى وعي حقيقي لأسرار التحولات الدولية والإقليمية والمحلية، ويؤكد بان الإخوان المسلمون باتوا واثقين بان العصر الحالي لم يعد يحتمل إلا دولة مدنية تستوعب مواطنيها ،وهي دولة حديثة

بالضرورة قوامها القانون، ومنهجها الديمقراطية، وصيغتها التعددية القائمة في الواقع، وهي دولة ايجابية في الأسلوب والغاية وتتفاعل مع المجتمع الدولي بذات الخصائص.

هذا الموقف المتميز يتجاوز الاسلاموية الأسطورية للأنظمة السياسية ويتجاوز أسطورية الاسلامويين التقليديين ، وينهي التحالف التاريخي الاسطوري المستبد ويؤكد الوقوف إلى جانب الحرية والتقدم والحداثة والانفتاح الإنساني.

ان الخروج من فضاءات الجهل والاستلاب، وتجاوز الخطاب الدوغمائي المحرض، ونبذ الخطاب المنافق الاحتوائي، واللجوء إلى قوى التفعيل المجتمعي كافة، هو الخيار الأفضل بالنسبة للروحانية الإسلامية الايجابية. وبالنسبة للمجتمع المدني المنشود. كما ان تجاوز الانغلاق الفئوي والمصلحي الفاسد وتخطي الطائفية السياسية والعرقية والدينية، إلى فضاءات المواطنة المدنية المتصالحة مع ذاتها وغيرها هو الضمانة الحقيقية لأمن المجتمعات العربية واستقلالها وازدهارها. وبهذا فقط يمكن تأسيس وبناء الدولة العربية الحديثة دولة الكرامة الإنسانية والقانون والحرية والعدالة، دولة المواطنين الأحرار الأخيار المتساويين.

خامساً) اليساريون العرب واليسار العربي الجديد (مجرد ملاحظة) :

اعتقد الكثير من اليساريون العرب بعد تحولات تسعينيات القرن الماضي، انه آن لهم أن يندمجوا في بنى السلطة العربية القائمة على الرغم من أن التناقضات الجوهرية مع هذه السلطة لم تتلاشى. ولكن مزاعم التحول

الديمقراطي في العالم العربي أوجدت المبررات لأولئك المتعبين الذين أرهقهم النضال في سبيل الثورة أو الإصلاح. ولما لم تحدث الثورة ولم يعد هنالك من يمكن أن يمثل المرجعية العليا للنضال التقدمي الذي كان يتذرع به اليساريون تقليدياً، والذي زال بزوال الاتحاد السوفييتي اوجد بعض اليساريون مبرراً لهم بالانضواء في اطر السلطة السياسية العربية التقليدية باعتبار أنها تحولت إلى خطط الإصلاح الشكلي ،علهم يجدون فرصتهم لتحقيق بعض أهدافهم النسبية مثل الأهداف الاجتماعية وبعض الأدبيات السياسية، لا سيما أن التحولات الاجتماعية الموحى بها غربياً تتلاقى مع بعض تفاصيل البرنامج الاجتماعي لقوى اليسار العربي، وهو أمر يعتبر وبالنسبة لهم مركزياً على الرغم من أنه ليس على رأس قائمة الأولويات العامة للمجتمع العربي .

قد يكون ذلك من قبيل حسن النية، أو عدم الاقتناع بالسلبية كأسلوب احتجاج، وقد يكون سعيا لمحاولة البحث عن اتجاه، أو يكون قناعة بمزاعم الليبرالين الجدد أو غير ذلك. ولكن ذلك بالقطع ليس موقفاً ثورياً ولا مبدئياً. وأقل ما يقال فيه أنه يعبر عن أزمة اليسار التي هي جزء من الأزمة السياسية العربية الشاملة. فالواقع كما يراه الجميع في حينه كان يفيد بأن كل مكونات البنية السياسية العربية الرسمية والشعبية تعاني من أزمة حقيقية، شلت قدرتها على مقاومة الاستبداد والوقوف في مواجهة العدوان والغزو الخارجي. ومن أوضح حالات التأزم تلك هو ما تعاني منه الأنظمة السياسية العربية هيكلا ومضمونا الأمر الذي أكدته تفاعلات الثورة العربية الراهنة. إن القبول بهذه المبررات لانحراف اليسار العربي كان ممكناً في زمن ما قبل الثورة العربية الراهنة ،ولكن ذلك لم يعد مقبولاً ولا ممكناً بعد أن أقدمت الشعوب العربية على أخذ زمام المبادرة بالتحرك لإنتاج ثورة متفردة في طبيعتها وتضحياتها، ونرجو أن تكون كذلك في نتائجها .

قد تشتمل مضامين اليسار التقليدي على مفردات مثل: الثـــورة الدائمـــة ،الحرية والعدالة ،محاربة الاستغلال والاحتكار، التقـــدم ، الـــوعي، والالتـــزام الإنساني، وصيغة ما من الديمقراطية. إن الحاجة لتبني هذه المفاهيم مـــا زالـــت قائمة وأن مبررات النضال من أجلها ما زالت بل ستبقى صـــالحة ومـــشروعة وممكنة. بل هنالك ما هو أكثر إلزاماً بل إغرءاً على التحـــرك ،وهـــو انتفاضـــة القاعدة الشعبية العريضة في كل دولة عربية ،وهي قاعـــدة علـــى الـــرغم مـــن شمولية مكوناتها من اليمين واليسار والوسط ،ومن اتجاهات دينية إلـــى قوميـــة، إلى وطنية، إلى ليبرالية غربية ،تبقى الفرصة الأكثر احتمالاً لتطـــوير توجهـــات هذه الشعوب، القاعدة هي اعتبار حركتها فرصة لإبداع مضمون جديد لليـــسار، مضمون يقوم على اعتبار الحرية والعدالة والمـــساواة والتقـــدم قيمـــاً معياريـــة مركزية و الأخذ بالمنهج الديمقراطي والتسامح الديني أســـاليب عمليـــة مقبولـــة ،والسعي لعملية تطوير البنية التقليدية العربية اجتماعياً وسياسياً واقتصادياً كغاية هامة، بمعنى العمل على أن تكون عملية توزيـــع المكتـــسبات بعدالـــة وتـــداول السلطة، ومحاربة الفساد أهدافاً ووسائل بنفس الوقت. ومما يلفت أكثر هـــو مـــا يستهدفه الحراك الشعبي العربي من التحول إلى ثقافة العلم بدل ثقافـــة الخرافـــة ،وما يستشعره من ضرورة الانفتاح على الآخـــرين بـــدل التقوقـــع والتعـــصب والأنوية التي لم تخلف إلا التخلف في الواقع العربي. ما نريد التأكيد عليه ،هـــو أن الفرصة متاحة بشكل منطقي وعملي لإعادة إحياء اليسار العربي فـــي بيئـــة صالحة وطنيا وقوميا وهذا يتطلب التراجع عـــن المواقـــف الملحقـــة بالـــسلطة الرسمية العربية، إلى مواقع النضال الجمـــاهيري العريـــضة والمـــشرفة .أمـــا المرونة التي كانت أولى استحقاقاتها التواصـــل مـــع العـــدو التـــاريخي للأمـــة (إسرائيل) بدعوى الانضمام إلى معسكر السلام ،فهذه ليـــست مرونـــة وليـــست تراجعاً وليست تكيفاً أنها أكثر من ذلك بالنسبة لليسار، كما هي بالنسبة لغيره .

نعرف أن اليسار يميل إلى التنظير الأعمق والأشمل، ونعرف أن مثل هذه الدعوة المباشرة ستصادف استهجانا وربما معارضة. ولكن ما يشجع على التقدم بها الثقة العالية بالمقدرة الجدلية لليساريين وثقافتهم الواسعة ومرونتهم في الحركة والاختيارات. ان من نافلة القول ان نعيد ما حدث في التاريخ السياسي عبر القرن العشرين وسيطرة القوى الرجعية والشوفينية والتسلطية وأشكال الطفولة اليسارية. وكذا من الصعب التأكيد على ان غيرها من القوى يمكن أن يحتكر الساحة السياسية العربية. ولكن تيارا تقدميا إنسانياً وعقلانيا يمكن أن يستقطب تلك الجماهير التي عانت من كل ضروب القهر والحرمان والديماغوجيا. ان اي حركة تتبنى مشروع الديمقراطية الاجتماعية وتلتزم بالشفافية و الصدق، والإخلاص يمكن أن يكون لها مستقبل سياسي في أي مجتمع. هذه مجرد دعوة وللحديث بقية.

الخلاصة :

اتضح معنا من المقالات السابقة أن مفهوم السلطة لدى المسؤول العربي ما زال مفهوماً عتيقاً وأنه يعتبر بمثابة ملكية خاصة للحاكم لذلك فهو يدافع عنه حتى النهاية، وهذا يشير إلى أن المفاهيم السياسية الحديثة، كالديمقراطية بما تمثله من شفافية ومساءلة وتداول سلطة، وحرية تعبير وما إلى ذلك... غير مركزة في ثقافة الحاكم العربي مهما كان شكل نظامه ومظاهره. ولهذا لم يكن مستغرباً في مثل هذه الثقافة الرسمية ورؤيتها للسلطة أن تتحول الأنظمة إلى أنظمة شمولية تعتمد على قواعد للحكم تقوم على الشك في المواطن وضرورة ضبطه وبالتالي الهيمنة على حركته ونشاطه وتوجيه تطوره. بمعنى ضرورة التركيز على المؤسسات الأمنية ومستلزماتها وأساليب عملها مما يجعل العلاقة بين الحاكم والمحكوم تقوم على الخوف والنفاق وال؟؟؟. مما أدى إلى عقم الحياة السياسية التي بدونها لا يمكن بلورة هوية الدولة والمجتمع وتنمية روح المبادرة والفعالية لدى الشعب بكلتيه.

واتضح أن البنية المتخلفة للأنظمة لا يمكن إلا أن تنتج خطاباً متخلفاً على العكس من خطاب الشعوب، التي تأثرت بالتطور الحداثي والعلمي للمجتمعات الانسانية بالرغم من محاصرة الحكام لحركة تطور المجتمعات.

واتضح كذلك أنه بالرغم من اسلامية المجتمعات العربية واحترامها لدينها إلا أنها تفرق بين تسييس الإسلام والعقيدة الإسلامية، وأنه في حالة المساهمة في العمل السياسي تفرز القوى الاجتماعية بين قوى سياسية فعلية واقعية حديثة، وبين قوى الخطاب السياسي والايدلولوجي الدغماتي. وتبين أن تراجع الاسلام السياسي ليس مرتبطاً بطبيعة التعاليم والغايات التي يتوخاه وانما يرتبط بطبيعة الايديولوجية النمطية التي تقصر العمل على من ينضوون في

اطار الحركات الإسلامية. الأمر الذي يعزل الكثير من قوى المجتمع عن المشاركة في الفعل السياسي والحياة السياسية العامة. وبهذا يتساوى الأثر السياسي الناجم عن قوى الانعزال السياسي مع الأثر الناجم عن سعي الأنظمة لعزل المجتمع عن المشاركة السياسية. ولربما كان ذلك من أهم الأسباب التي أدت إلى تجريف الحياة السياسية في الدول العربية على حد تعبير بعض المفكرين المصريين، أو أدت إلى تزوير وتزييف المشاركة السياسية في بعض الدول أو إلى مواتها في دول أخرى.

ولهذا كله كان لا بد من أن تتبنى القطاعات الاجتماعية الثورية العريضة مطالب لإعادة النظر في كل المفاهيم المتعلقة بالحياة السياسية للشعوب العربية. ابتداءً بالعلاقة بين الحاكم والمحكوم، ومفهوم السلطة، ومفهوم الخطاب، والشعارات السياسية. وكل ما يتعلق بالتنمية السياسية. وبالمقابل اتضح رفض الشعوب لكل المفاهيم والعلاقات والصيغ التي سادت عبر عقود.

الفصل الرابع
دور العامل الخارجي في حالات الثورة العربية الراهنة
(المؤامرة أم التوظيف)

أولاً) المدخل (الإطار النظري) :

ينطلق الحديث تحت العنوان أعلاه من مقولة مؤداها : إن كل ما يجري في العالم العربي هو بفعل إرادة العامل الخارجي، تخطيطاً وتنفيذاً وأهدافاً. بمعنى أن مستقبل العالم العربي ومصيره يقرر وفقاً لنظرية المؤامرة.

(١-أ) الفرضية :

أما الافتراض الذي يقوم عليه هذا التحليل يرى أنه : إذ كان التاريخ السياسي الحديث للمنطقة العربية يؤيد إلى حد ما المقولة الواردة أعلاه، إلا أن ما يجري في الواقع في هذه الآونة ليس محكوماً بهذه المقولة وحاضنتها – نظرية المؤامرة... بل إن الحراك السياسي الاجتماعي المتدفق أو الكامن في العالم العربي، إنما يرجع أساساً إلى جملة من العوامل والأسباب الداخلية الخاصة بكل شعب عربي بحدود خصوصيته، وبالشعوب العربية بشكل عام بحدود جوامعها. وأنه يتطور بفعل الشروط الموضوعية العامة والخاصة ووفقاً لسياقاتها العربية. وبالتالي فإن مستقبل المنطقة ومصيرها سيقرران بالاستناد إلى خصائصها وتحولاتها الذاتية أولاً، وليس وفقاً لإرادة القوى الخارجية. أما أدوار القوى الدولية فهي تعتمد على تكييف مواقفها مع التحولات الجارية، ومن ثم ستسعى لتوظيف نتائج التحولات بما يتناسب مع مصالحها وغاياتها، ولهذا فهي أدوار متباينة ولا تعتبر قدراً محتوماً يلغي ما عداه.

قد نفهم موقف أصحاب نظرية المؤامرة في ضوء التجربة التاريخية للأمة ولكن ذلك لا يجعل التاريخ مجرد تكرار لنفسه، أو أنه وليد المؤامرة.

(١-ب) بدهية نظرية :

إن نظام العلاقات الدولية، وتوزيع القوى والتحالفات، وبنية النظام الدولي السياسي والقانوني والاقتصادي، وتناقض المصالح أو توافقها بين الدول الأكثر أهمية في العالم، يرتب نتائج هامة على أطراف العلاقات الدولية المختلفة والمحدودة التأثير بشكل خاص. ولذلك يلجأ التحليل السياسي إلى أخذ ذلك بعين الاعتبار؛ فأخذاً بعين الاعتبار الأسباب الداخلية أو لنقل ابتداءً بالإطار الخاص الوطني لكل حدث، ينطلق التحليل إلى الإطار الإقليمي فالإطار الدولي. ومن خلال العلاقة بين هذه المستويات الثلاث تبدو الأهمية النسبية لكل مستوى وأثره في الحدث موضوع التحليل.

وفي ضوء ما تقدم فإنه من الخطأ المنهجي أن يشكل البعد الدولي أو الخارجي هاجساً يحكم التحليل السياسي بشكل كامل متجاوزاً الأبعاد الأخرى، فأي حدث تاريخي أوسياسي يخضع لمجموعة من العوامل المعقدة، الثابتة والمتغيرة، الدائمة والطارئة، الداخلية والخارجية، وأن تجاهل هذا المركب يبعد التحليل عن الدقة والصواب.

(١-جـ) أسباب افتراض وجود دور للعامل الخارجي :

أما لماذا يحيل كثير من العرب مختلف التفسيرات والتحليلات إلى العوامل الخارجية حصراً أو غالباً فلذلك أسبابه ودوافعه وظروفه :

فالوعي التاريخي المتراكم للشعوب العربية حول تجاربها التاريخية عبر عقود من الزمن يركز على التسليم بنوع من التأثير الحاسم لما يسمى بالعامل الخارجي أو الدور الخارجي. الأمر الذي ينعكس في حركة الأمة السياسية، ويتدخل في ردود فعلها، ومعاركها، وبرامجها، وخطابها. وقد تمت تغذية هذا التوجه بوساطة أجهزة الأنظمة السياسية والأمنية والإعلامية من جهة، وبوساطة الرؤية الايديولوجية للتاريخ والسياسة من جهة ثانية. ولا شك أن مثل هذا التوجه ساهم إلى حد كبير في ديماغوجيا التبرير والإحالة، للمسلكيات غير المسؤولة لصناع القرار والحكام منهم بشكل محدد. وقد جرى توظيف ذلك في إحكام سيطرتهم على مجتمعاتهم وضبط حركتها ووعيها، وأدى إلى خلق حالة من الوعي الزائف، الذي يدفع حكماً إلى اللجوء لنظرية المؤامرة ودورها في تفسير الأحداث، وبما يتناقض مع الوعي العلمي الحقيقي والفهم الصحيح للوقائع التاريخية.

كما أن تصور الشعوب العربية وتوجساتها وحتى أوهامها حول أسرار العلاقات التي تربط بين بعض الحكام العرب وبعض الأطراف الدولية، وشيوع هذا النمط من العلاقات السحرية والسرية، كان يدفع باتجاه البحث عن الإرادة السياسية للظرف الدولي، الذي يفترض أن يقف وراء أي حدث أو حديث. وبنفس الوقت كان يؤكد سلبية أو تبعية النظام السياسي الرسمي العربي لهذه الإرادة. وهو أمر لم يفهم على حقيقته في معظم الحالات. فما بين العمالة والتحالف الإيجابي بون شاسع، وأحياناً هنالك فرق كبير بين ضرورات النظام وضرورات الدولة، بل أن هنالك تبايناً بين مصالح وقناعات الحكام ومصالح وقناعات المحكومين في كثير من الحالات.

ومن تلك الأسباب أيضاً، تعميم منطق الهزيمة واليأس على الأدب السياسي العربي، لا سيما في العقود الأخيرة، ولهذا ما يبرره من الأحداث والوقائع، سيما تلك التي كان ثقل العامل الخارجي عليها هاماً وحاسماً، كما حدث في أزمة الخليج، وفي تطورات الصراع العربي الإسرائيلي. لقد أدى ذلك إلى عدم وضوح الرؤيا وضياع الحقيقة والدقة في الحكم، مما أدى إلى صعوبة في تحديد المسؤولية عما جرى، وكان اللجوء إلى التفسير الخارجي هو المخرج الأسلم.

هذا فضلاً عن التركيز على التعبئة الجماهيرية الشمولية بثقافة ديماغوجية تقديسية تبجيليه للحاكم الفرد، متصاحبة بثقافة عدائية تجاه الآخر، دون تحديد دقيق لمن هو الآخر، أحياناً، الأمر الذي أدى إلى خلق عداوات وهمية أو تضخيم عداوات هامشية، وتوظيف ذلك كله في إطار نظرية المؤامرة.

لهذه الأسباب، ولغيرها، يتساءل الكثير من العرب عن دور العامل الخارجي في حالات الثورة العربية الراهنة. وإذا كان هذا التساؤل ينم عادة عن ضعف الثقة بالنفس وبالتالي بالأمة، إلا أنه في أحيان أخرى يأتي تعبيراً عن التذاكي المفتعل والتحسب الذي يبرر التقاعس والسلبية. والحال أن ما يجري في العالم العربي من حراك اجتماعي سياسي شعبي واضح أشد الوضوح، أو لنقل إنه من الوضوح بحيث يعبر عما يكفي من الدوافع والمبررات الداخلية، ولا يستدعي البحث كثيراً عن دور العامل الخارجي. الذي إذا وُجد فهو محدود وغير مؤثر بشكل حاسم، ويبحث عن تموضع ما في خضم التحولات التي تحدث، الأمر الذي لا يلغي حقائق الواقع ولا يقررها، بل يستفيد منها.

(١-د) في فحوى الثورة العربية الراهنة :

إن ما يجري في العالم العربي، هو مشروع ثورة عربية حقيقية، تساهم بها الشعوب العربية، كل في أوانها، وخارج سياق نخبها السياسية التقليدية التي تلهث للحاق بركب الشباب المتدفق والمندفع. ولهذه الشعوب في الواقع كل المبررات المحقة لكي تثور وتغير علاقات السلطة والنفوذ والمصالح والرؤى لجهة خلق واقع جديد. بمعنى أن الشعوب العربية بتكويناتها الأولية العامة والشاملة تثور على حكام يجهدون لتأبيد أنفسهم أو توريث ذويهم، مع أنهم اقترفوا كل الأخطاء والخطايا والموبقات التي تبرر الثورة عليهم. وهذا هو منطق التاريخ الإنساني، فإذا لم يكن هذا منطق التاريخ، فلا الشعوب شعوب، ولا الحكام حكام. أي أن الشعوب العربية والحكام العرب خارج سياق التاريخ البشري، وهذا منطق عدمي لا وجود له في عالم الواقع.

ولذا فالثورة العربية الراهنة، أمر حتمي لأن لها شروط انفجارها، وهي شروط لا تخفى على أحد، وهي باختصار تتمثل في فشل الدول العربية القطرية، وفشل النظام السياسي العربي الرسمي، مما أفقدهما الشرعية وزلزل الأسس الحقيقية لاستمرارهما، وفي ذلك يجتهد المجتهدون.

أما الحديث عن دور العامل الخارجي في هذه الثورة، فهو يتعلق بالنتائج أكثر منه بالمسببات. بمعنى أن الثورة العربية الراهنة هي وليدة سيرورة تاريخية وليس نتيجة مؤامرة خارجية.

ثانياً) دور العامل الخارجي فيما يحدث في العالم العربي أبّان التحول الثوري :

إن جل ما يمكن أن نكتشفه من دور للعامل الخارجي فيما يحدث في العالم العربي يمكن أن نتعرف عليه من خلال الإجابة على سؤالين :

الأول – ما هي شروط البيئة الدولية التي تحيط بما يجري في العالم العربي، وفيما إذا كانت بيئة دافعة ومشجعة لما يجري أو أنها غير ذلك؟ والسؤال هنا يتحدد بشكل أدق فيما يخص الغرب عموماً والولايات المتحدة الأمريكية خصوصاً، باعتبار أنها هي الأطراف الدولية التي تبدو أكثر اهتماماً وتأثراً فيما يحدث في العالم العربي، بينما تبدو أدوار القوى الدولية الأخرى هامشية جداً، باستثناء إسرائيل طبعاً التي تعتبر في صلب الإستراتيجية العربية والأمريكية تحديداً وكلاهما لا بد وأن يعمل جاهداً لتوظيف الواقع لمصلحته في سياق تقرير نتائج معينة للإشكالات والقضايا القائمة بينهما وبين العرب، وبالذات الصراع العربي الإسرائيلي، والقضية الفلسطينية بشكل خاص. .

الثاني – كيف يترجم وينعكس تدخل هذه القوى الدولية في سياق الحالات الثورية العربية الراهنة من حيث توفر إمكانية التدخل فيما يجري، أو التكيّف معه، أو توظيفه؟ والسؤال هنا يتعلق بمواقف هذه القوى الدولية وأهدافها من هذا التدخل تبعاً لمستوياته.

(أ) أثر البيئة الدولية فيما يحدث في العالم العربي :

فبالنسبة للإجابة عن السؤال الأول الخاص بالبيئة الدولية، الغرب عموماً والولايات المتحدة خصوصاً، يمكن ملاحظة ما يلي :

إذا صح ما قيل عن أن هذه القوى الدولية فوجئت بما يحدث في العالم العربي، وبعض المؤشرات على مواقف هذه الدول مما يجري يؤكد ذلك، فإن هذا يدل على أن هذه القوى لم تكن جاهزة تخطيطاً أو تنفيذاً، بما يسمح لها بالتأثير المباشر بما يجري وتوجيهه وفقاً لمصالحها، وهذا ما يفسره ترددها بداية باتخاذ مواقف، ومن ثم تصاعد هذه المواقف من المتابعة حتى الدعوة لتجنب استعمال العنف المفرط، ومن ثم الإدانة، وأخيراً الدعوة لإخلاء الحكام مواقعهم،

ومن الممكن القول أن هذا السيناريو كان متشابهاً في كل الحالات، اللهم إلا انفراد الحالة الليبية بالتدخل العسكري الواضح والمبرمج أيضاً نظراً لخصوصية الحالة الليبية وقيادتها ورد فعلها المفرط سياسياً وإعلامياً وعسكرياً على الثوار.

إن هذا التعبير المعلن عن الموقف العام من كل حالات الثورة العربية الراهنة لا يمكن اعتباره تعبيراً عن مؤامرة مخططة سلفاً وموجهة ضد الأنظمة السياسية العربية وقياداتها. بل إنه على وجه الدقة المخرج الممكن الذي توفره البيئة الدولية عامة، والتي أتاحت الفرصة للشعوب العربية كي تفجر مخزونها المتراكم جراء تعسف أنظمتها السياسية وتجاوزاتها وفشلها التاريخي في إدارة مجتمعاتها ومواردها وفشلها الأهم في صياغة نظام للعلاقات السياسية الداخلية يقوم على الديمقراطية والعدالة والتقدم.

فالبيئة الدولية اتسمت في العقدين اللذين أعقبا انتهاء الحرب الباردة، بإبراز قوة دولية مهيمنة تمثلت بمركزية الولايات المتحدة في إطار النظام الليبرالي الغربي، ولكن هذه القيادة الدولية فشلت في ضبط التفاعلات الدولية، وأن كانت نجحت بإشعال حروب، ربحتها عسكرياً، ولكنها لم تحسم نهائياً نتائجها السياسية. لاسيما في أفغانستان والعراق. وعلى الرغم من وجود مئات القواعد العسكرية لهذه القوى في مختلف بقاع الأرض إلا أنها لم تستطع بسط سيطرتها على نظام مستقر للعلاقات الدولية، كما لم تستطع أن توفر لحلفائها الديكتاتورين ضمانات الاستمرار في ظل وعي عالمي باتجاه الديمقراطية وحقوق الإنسان، وهي دعوة تبنتها انتقائياً هذه القوى نفسها وخاصة الولايات المتحدة.

لم يكن فشل الولايات المتحدة بصياغة نظام دولي مستقر ناتجاً عن افتقارها للقوة العسكرية الضاربة ولا نتيجة لمنافسة سياسية وإستراتيجية من قطب نقيض، ولكنه كان يرتبط بشروط واستخدام القوة التي تراوحت بين الغزو المباشر على عدو محدد وبين الغزو العالمي والاستباقي على عدو هلامي هو الإرهاب. وعندما كان اليمين الأمريكي الحاكم قبل عدة أعوام مستعداً للغزو، كانت رؤيته النظرية للعالم قد فقدت بريقها سواء من حيث الدعوة إلى الديمقراطية الناقدة للمصداقية أو سواء بالدعوة إلى مقاومة الإرهاب، الذي بدأ أنه انحسر لدرجة لم يعد التحالف الدولي المشحون ضده قادراً على تبرير كل الهواجس المتعلقة بالإرهاب. كما أن الانموذج النظري لليمين الأمريكي لم يوفر قناعة معقولة بالنسبة للشعوب التي غزاها لكي تتمثله، فضلاً عن الشعوب التي لم يغزها ولكنه يستهدفها بأنموذجه، والمشكلة هنا هي مشكلة سلوك يفتقر إلى المصداقية التي تتطابق مع الخطاب.

إذن فشلت الإدارة الأمريكية اليمينية في خلق حالة من الاستقرار العالمي تسمح بإقرار نظام دولي فعّال وبسيادة انموذج معقول للنظم السياسية.

وما أن جاءت الإدارة الديمقراطية حتى أعلنت أنها توقفت عن الغزو واستعمال القوة إلا بالحدود التي تفرضها التزاماتها السابقة، ولكنها حاولت أن تطرح انموذجاً نظرياً ذو أبعاد أخلاقية وإنسانية، لإيجاد تصور جديد مناقض للانطباعات السابقة التي سادت لدى الشعوب الأخرى عن اليمين الأمريكي، وسعيه لبناء إمبراطورية أمريكية خالدة. ومع الحذر من التعامل مع الإدارة الديمقراطية في بعض القضايا إلا أن الشعور العام بأنها إدارة غير عدوانية يخفف من وطأة وثقل الضغط الأمريكي على العالم.

لهذا كان الفرق بين المنهجين : منهج بناء إمبراطورية ولو بالقوة، أو بناء مجتمع دولي سلمي وديمقراطي بدون استخدام القوة، يسمح بإمكانية الحراك الاجتماعي السياسي للقوى الساعية إلى التغيير، ويضعف بنفس الوقت إمكانية ردود فعل القوى المحافظة المستهدفة بالتغيير. ذلك لأن "العنوان الديمقراطي" لقوى التغيير يشكل قاعدة للتعامل وربما التعاون مع القوى الغربية الليبرالية، بينما تمثل "مقاومة الديمقراطية" تناقضاً بين الحليف القديم المحافظ أو الديكتاتور وبين القوى الغربية نفسها. وكان لهذا الاعتبار أثرة في بناء المواقف الغربية إزاء ما يجري في الساحة العربية.

إذن سيكون من المعقول جداً أنه بقدر ما يتطور موقف الولايات المتحدة والغرب عموماً باتجاه تأييد قوى التغيير ودعوتها للديمقراطية والعدالة والسلام، بقدر ما يتراجع موقفها إزاء دعم حلفائها التقليديين الديكتاتورين، وبالتالي فإن سقوط هؤلاء أمام حراك شعوبهم لا يشكل خسارة جسيمة للغرب ولا يخلق لديه عقدة ذنب تاريخية كما يحلو للبعض أن يعتقد.

(ب) المواقف الدولية من حالات الثورة العربية الراهنة :

- الموقف من الثورتين التونسية والمصرية :

لقد كانت الحالة التونسية والتي تلتها – الحالة المصرية – انموذجان صارخان في الدلالة على ما تقدم. فقد قيل عن الرئيس التونسي السابق بأنه على علاقة "وظيفية" وتحالفية قديمة مع الولايات المتحدة، وأنه بكل ما لديه من ثقافة وتوجهات متغرب ومنحاز. وكذا ما قيل عن الرئيس المصري السابق بأنه كان يمثل ركيزة فعلية للسياسات الأمريكية ومقتضياتها في المنطقة كاملة. ان مثل هذه العلاقات شجعتهما على الاعتقاد بإمكانية الخلود أو التوريث، وتبين أن ذلك لم يكن إلا مجرد وهم في عقليهما، وأنه على الرغم من حساسية علاقتهما

بالغرب إلا أن الغرب نفسه يعرف قبلهما أنهما لم يكونا لا الدولة التونـسية، ولا الدولة المصرية، ولا الشعب التونسي، ولا الشعب المصري. ولذا فسقوطهما لـم يكن مبرراً وحسب وإنما بدا مطلوباً ومرغوباً فيه. فاحتمالات قيام دولة تونـسية ديمقراطية، ودولة مصرية ديمقراطية، لا تعني بالـضرورة إمكانيـة قيـام دول معادية للغرب أو متناقضة معه. بل سيكون مطلوباً من الغرب فقط التكيّف مـع الأوضاع الجديدة والنخب الجديدة، فالديمقراطية هي منهج الفرص البديلة ولـيس منهج الخيارات المغلقة. وأكثر من ذلك، فإنه في عالم يمور بالتحولات والقضايا والإشكالات سيكون من الممكن العمل على توظيف المخرجات الجديـدة لعـالم جديد وصياغة، جديدة لمنطقة هي من أكثر بقاع العالم توتراً وحساسية وموارداً. وحتى المفاجأة التي قيل حولها الكثير فهي لا تشكل عائقـاً أمـام دراسـة ردود الفعل المناسبة، والتي تتفق مع التحولات واتجاهاتها. فالسياسة ليست الايدولوجيا ولا الأخلاقيات المفرغة من المصالح، ولا الاعتبارات المحنطة. فالـسياسة قـد تكون أحياناً التغيّر بعينه.

وعليه فإنه ونظراً لما حدث في تونس ومصر من ثـورة ونظـراً لمـا انكشف من محاولات لإجهاض الثورتين من قبل رجال وبني العهدين الـسابقين، ومن قبل قوى الشد العكسي المتحالف معهما، لا يمكن تفسير مـا حـدث بأنـه مؤامرة، فإذا كان هنالك من مؤامرة فمن باب أولى أن تتحالف مع أولئك الـذين يعملون لإجهاض الثورة، وعلى الأرجـح أن كـل المتحـالفين ضـد الثـورة سيسقطون، وان تمكنوا من إعاقة التقدم وأبطأوا التسارع في التحولات بالاتجـاه الذي تنشده الثورات.

- **الموقف من الثورة في ليبيا :**

أما بالنسبة للموقف الغربي عموماً، أو بالأحرى الموقف الغربي في شقيه الأمريكي والأوروبي، من الثورة الليبية، فالأمر هنا يختلف نوعاً وشكلاً. وسبب هذا الاختلاف ما يتعلق بالقيادة الليبية المتمثلة بالقذافي وأعوانه من جهة، وبالموارد النفطية الليبية من جهة ثانية. كما أن للواقع الجغرافي ميزته الخاصة بالنسبة لأوروبا، وتوسع النفوذ الليبي في بعض دول أفريقيا خلال العقود الماضية له حساسية خاصة بالنسبة لفرنسا تحديداً.

إذن فأوروبا لها رؤيتها، والولايات المتحدة لها اعتباراتها كذلك، ولا نعتقد أن الرؤيتين متطابقتين كما ذكرنا أنفاً. لكن الموقف من القذافي نفسه وأعوانه لا يشكل فرقاً لدى الطرفين. فهو بالرغم من تفاهماته الأخيرة مع الغرب، وبالرغم مما قدمه لقاء سياساته العدائية تجاه الغرب لم يحصل على براءة ذمة كاملة الشفافية. فالغفران لا يعني تجاوز التقييم السابق أو خطئه. فالأصل أن القذافي شريك غير موثوق، وحاكم لا مصداقية له، بالنسبة للغرب، ناهيك عن باق الصفات والتقييمات.

أما بالنسبة للموارد النفطية تحديداً، فالمعروف أن ليبيا الأقرب إلى أوروبا منها إلى الولايات المتحدة، وأنها مصدراً هاماً للنفط وسوقاً للاستهلاك، ومورداً مالياً للاستثمار. والمعروف كذلك أن الولايات المتحدة فازت بنصيب الأسد من الموارد النفطية في منطقة الخليج والعراق، بينما لم تحصل أوروبا على ما كانت تطمح إليه. ولكي يتحقق التوازن بين قوى التحالف في الحصول على الامتيازات والمغانم، لا بد أن تكون أوروبا أكثر اهتماماً بالشأن الليبي من الولايات المتحدة، وتكون الولايات المتحدة أقل طمعاً، وقد انعكس ذلك بالمبادرة في التدخل ومستوى الاهتمام والمتابعة، وقد يكون ذلك من بين الأسباب التي

جعلت الحلف الأطلسي كمؤسسة أكثر ملائمة للتعامل مع الأوضاع في ليبيا، ولربما لهذا السبب بالإضافة لأسباب أخرى تتعلق بالسياسة الداخلية الأمريكية، لم تتوغل الولايات المتحدة الأمريكية بالأزمة الليبية بما يكفي من الإمكانات، وحسمت سلفاً موقفها من التدخل البري. ولربما لولا التفاهم بين الحلفاء على تقاسم المسؤوليات والعوائد لربما كانت تطورات الأحداث قد حسمت في ليبيا في وقت أبكر.

وبالرغم من ذلك كله فإن الغرب لم يحرك الشعب الليبي ليثور ضد القذافي. فأثنين وأربعين عاماً من الحكم المطلق والمتعسف والمغلق، تدفع بالشعب الليبي وغيره للثورة على زعيم، لا يستطيع أحد أن يصفه بدقة تتناسب مع صعوبة فهمه، وتقلب مزاجه، وصعوبة التنبؤ بسلوكه. وبالتالي فإن ما يحدث في ليبيا الآن لا يؤكد أنه نتيجة لمؤامرة مسبقة ولكنه نتيجة حتمية لسلوك حاكم استبد بشعبة الإحساس بالظلم والغبن مدة طويلة من الزمن.

- الموقف من الثورة في اليمن :

أما فيما يخص اليمن وثورته التي ما زالت تتراوح ما بين إصرار الثائرين ومراوغة الحاكمين، فالأمر يختلف ويحتاج إلى التدقيق، حيث لم يظهر لغاية الآن موقفاً غربياً صريحاً وملموساً ومباشراً. فالموقع الجيوستراتيجي، والبنية السكانية لليمن، ولربما توجهات النظام وعلاقاته الخليجية، دفعت بالغرب إلى إيكال مهمة التدخل في اليمن إلى دول الخليج وبالذات المملكة العربية السعودية. وبالرغم من أن المحاولات الخليجية المدعومة غربياً استطاعت لغاية الآن إيجاد تباين في المواقف بين قوى المعارضة اليمنية، والقوى الثورية الشبابية البازغة، إلا أن الزخم الثوري والاحتجاجات المعبرة عنه لم تتراجع على الرغم من مرور ثلاث أشهر على بدايتها. ولهذا الأمر دلالته العميقة؛ فمن

حيث إرادة التغيير؛ يبدو أنها غير قابلة للتراجع، ومن حيث أسلوب الاحتجاج لم يتغير على الرغم مما تعرضت له جموع المحتجين من استفزازات لدفعها لاستعمال العنف، وهو جد ممكن في اليمن نظراً لما يتوفر للشعب اليمني من تسليح وتنظيم قبلي يمكن تأطيره على شكل مجاميع مقاتلة.

من الملاحظ أن الحالة اليمنية تشكل انموذجاً متميزاً في الإصرار على التغيير الثوري، ومثالاً للالتزام بالأسلوب السلمي، وحالة متقدمة من الوعي للمسؤولية الوطنية الشعبية. وهذه الخصائص المتميزة، تواجه عناداً في التمسك بالسلطة، ومراوغة في الأسلوب بين العنف والالتفاف والمناورة على التناقضات والتفرقة الاجتماعية، كما تواجه موقفاً قاصراً عن الوعي الحقيقي للمسؤولية الوطنية. الأمر الذي يمكننا من الاعتقاد بأن المؤامرة الخارجية أن وجدت فإنما توجد إلى جانب النظام وحلفائه، وليس إلى جانب الثوار اليمنيين. ومما يؤكد مثل هذا الاحتمال، تسامح القادة الخليجيين مع الزعيم اليمني صالح ومناوراته حول مسألة توقيع المبادرة الخليجية للتوفيق بين قوى المعارضة اليمنية والرئيس اليمني، والتي بدا واضحاً أنه لا يأخذها على محمل الجد. فلربما لو كان الموقف الغربي عموماً والأمريكي خصوصاً حازماً إزاء الرئيس اليمني، لاضطرت دول الخليج تحت ضغط هذا الموقف للتخلي عن دعمه وبالتالي المساهمة في حسم الموقف العام في اليمن.

- الموقف من الثورة في سوريا :

أما من حيث دور العامل الخارجي فيما يجري في سوريا، وبالتالي فهم المواقف الحقيقية للأطراف الدولية من النظام السوري. فالأمر هنا أكثر تعقيداً مما يبدو على السطح. فهنالك ضبابية لا تسمح بإيضاح كل جوانب المشهد السوري. فالإعلام العالمي ليس موجوداً على الأرض، ورموز النظام السوري

لا يظهرون ولا يقدمون أية تصريحات أو إيضاحات، فهنالـك مـصدر واحـد للمعلومات الرسمية هو الإعلام السوري. ثم أن إدارة المواجهة مـع المحتجـين تعتمد على قوى أمنية متعددة وعلى قوة الجيش. وتبدو الأدوار متداخلـة. كمـا ينسب للمحتجين تداخلهم مع قوى خارجة على النظام. فما بين المطالب الشرعية للشعب السوري، وما بين حركات تسعى لقلب النظام، وما يقـال عـن وجـود عناصر مسلحة تعمل للتأثير على الاسـتقرار الـسياسي فـي سـوريا، يحـار المراقبون خارج سوريا في تجميع التفاصيل المتناقضة. ومع أنه من المؤكـد أن القوى الدولية لها وسائلها من متابعة كل تفاصيل الأوضاع في سوريا، إلا أنهـا كذلك لها اعتباراتها في تحديد مواقف تتلاءم مع التطورات. ومن ذلك مثلاً تباين وجهات النظر بين الغرب الأوروبي والأمريكي من جهة وروسيا والصين مـن جهة أخرى. وفي مثل ذلك وقعت الدول العربية التي أوضـحت مواقفهـا مـن النظام الليبي منذ البداية، إلا أنها لم تعلن مثل هذه المواقف من النظام السوري.

وعلى الرغم من نقص المعلومات، وعلى الرغم من ضبابية المواقـف، إلا أن الحقائق السياسية المتصلة بموقف الغرب عموماً من النظام السوري، تبدو واضحة وجلية ومفهومة. فالنظام السوري حليف للنظام الإيراني، وحليف لحزب الله، وحليف لحركات المقاومة الفلسطينية، وهو بهذا يتناقض مع الغرب عمومـاً ومع دول الخليج العربية، ومع القوى المحافظة اللبنانية، وبالنتيجة يتناقض مـع الحلفاء الإقليميين لكل هذه الأطراف. وبهذا سيكون من مصلحة الجميع إسـقاط النظام والوقوف إلى جانب المحتجين السوريين ومطـالبهم المـشروعة، ومـن هؤلاء الأخوان المسلمون. وبالتأكيد أن هذه الحقائق ستكون أبلغ تأثيراً في اتخاذ المواقف من النظام السوري من كل ما تقدم من حديث عن ضـبابية الأوضـاع والأطراف المتصارعة في سوريا الآن وما إلى ذلك.

إذن، ما الذي يؤخر اتخاذ مواقف أكثر حزماً إزاء النظام السوري؟ ربما تكون المراهنة على الزمن، بانتظـــار أن تتطـــور حالـــة الـــصراع لمـــصلحة المحتجين، أو ربما سيتحدد الموقف في ضوء ما تسفر عنه الأحداث الجارية في ليبيا واليمن، أو لربما هنالك نوع من التخطيط والتنظيم الإقليمي الــذي ســيخول للتعامل مع الأوضاع في سوريا. أو ربما أن هنالك رهان يعتمد على ما ســيؤول إليه موقف الجيش السوري، الذي له الكلمة العليا عادة في تقرير صيغة النظــام السياسي أو بالأحرى قيادته. لكن ما هو أقرب إلى التأكيد بأن احتمــال التــدخل العسكري الخارجي هو أمر مستبعد.

لذلك هنالك سعي للتــصعيد الأوروبــي الأمريكــي باتجــاه العقوبــات الاقتصادية وفرض قيود على بعض القيادات السورية بما في ذلك الــرئيس. ولا شك أن تصعيد الأوضاع الداخلية الصدامية سيساهم إلى حد كبير فــي تــصعيد المواقف الخارجية من النظام وهو ما يمكن تلمسه مــن المتابعــات الإعلاميــة والدولية.

إذن، إن دور العامل الخارجي في سوريا، محدود إلى حد كبيــر لــلآن، وأن القول بوجود قوى خارجية تتآمر على الاستقرار السياسي فــي ســوريا لا يبدو أمراً مقنعاً للغرب خاصة، كما أنه لا يبرر كل العنف الذي تنقلــه الوســائط الإلكترونية.

هذه هي شروط البيئة الدولية والمواقف المعبرة عنها. ومن الواضح أنها بيئة تسمح بتحرك الشعوب وتساعد على توليد الحراك الاجتماعي السياسي اتفاقاً مع المفاهيم السائدة دولياً، ولكنها بالتأكيد لا تشجع على ذلك في كــل الحــالات. فالقادة الديكتاتوريون الذين ثارت شعوبهم لإزاحتهم، إما أنهم حلفــاء للغــرب أو

على وفاق معه، وليس بينهم ممن يتمنى الغرب سقوطه، اللهم إلا إذا استثنيا النظام السوري الذي اتضح أنه أيضاً له حلفاء يدعمونه وأن المواقف الغربية منه ما زالت في الحدود الدنيا.

لهذا يفترض أن يتم التركيز على الشروط الداخلية الدافعة باتجاه الثورات العربية، وليس على المؤامرات الخارجية. وهذا يعني أن على كل نظام سياسي مهدد بالثورة أن يبحث في إمكانية توفير فرص تجنبها إذا أمكن، وبهذا يكون الإصلاح السياسي على رأس قائمة الأولويات. قد تكون العوامل الاقتصادية ذات أهمية كبيرة وقد تكون آفة الفساد المستشرية في العالم العربي بيئة دافعة باتجاه الثورة ولكن الكرامة الإنسانية والحرية تتصدر الأولويات ولا تلغي ما بعدها، ولذلك فبرنامج الثورات العربية جاء مبسطاً وواضحاً.

الكرامة الحرية الديمقراطية الشفافية. أما الحديث عن المؤامرة وراء الحالات الثورية العربية الراهنة فهو حديث لا يقنع أحداً بما في ذلك العالمون بهذه الأسطورة.

أما الإجابة عن السؤال الثاني المتصلة بتوظيف مخرجات الحالات الثورية العربية ونتائجها من قبل العامل الخارجي، فيمكن الاقتراب منها في الجزء الثالث من هذه الدراسة.

ثالثاً) إشكالية توظيف العامل الخارجي لمخرجات الثورة العربية الراهنة :

تبدأ مناقشة إشكالية توظيف مخرجات الثورة العربية الراهنة من قبل العامل الخارجي والتي طرحت في السؤال الثاني من هذه الدراسة، من خلال التعرف على العلاقة بين ثلاث متغيرات أساسية – الأول- يتعلق بالواقع العربي السابق

على الثورة. والثاني: يتعلق بالمسارات التي تتخذها الحالات الثورية العربية، والثالث: رؤية العامل الخارجي واعتباراته في التعامل مع المنطقة العربية.

(٣-١) الواقع العربي السابق على الثورة :

ليس المقصود في هذه الدراسة تشخيص الواقع العربي بتفاصيله كافة، فهو معروف للجميع. بل المقصود مجرد الإشارة إلى بعض الأوضاع المعقدة والألغام التي يحتاج تجاوزها إلى الكثير من الوعي والجهد من قبل الثوار العرب والمندفعين إلى آفاق فيها الكثير من الأمل والكثير من المعيقات أيضاً.

فمعظم الدول العربية تعاني من أزمات حدودية مع جوار أصيل (إيران، تركيا، أثيوبيا) في إقليم الشرق الأوسط أو مستحدث (إسرائيل)، وقد أدى ذلك إلى حالات من المواجهة العنيفة، حتى بين بعض الدول العربية. الأمر الذي يشير إلى أن حدود الدول ليست مؤكدة بشكل نهائي في كثير من الحالات. ومما يزيد من تفاقم هذه المشكلة مطالبات بعض الأقليات العرقية بالاستقلال أو الحكم الذاتي، فضلاً عن وجود نوايا لبعض الدول الإقليمية بالتوسع، وبعضها تسعى لتجزئة المجزأ، وشرذمة المشرذم. ومثال جنوب السودان ليس بعيداً.

كما لا يمكن تجاهل الصراعات الكامنة حول مصادر المياه التي تعبر عن نفسها بين فينة وأخرى، نظراً لعدم الوصول إلى اتفاقيات نهائية بشأن تنظيم تقاسمها وضمان استمرارها بالتدفق على بعض الدول العربية. كما هو الحال في وادي النيل، وفي حوض الفرات، وفي شط العرب، ناهيك عن منطقة الاشتباك مع إسرائيل.

ومن المشكلات التي قد تؤثر على مستقبل الشعوب العربية تلك التي تتعلق بالجانب الاجتماعي الاقتصادي فيما بين المجتمعات العربية نفسها وفيما بين الدول العربية كدول. فهنالك مشاكل في الهياكل الاقتصادية وفي بنية المجتمع مما يؤجج صراعات طبقية واجتماعية مختلفة. نظراً للتفاوت بالثروة بين الدول وبين الأفراد والجماعات، فضلاً عن انتشار ظاهرة الفساد، والبطالة والفقر... واختلال نظام القيم وما إلى ذلك. كل هذا يجعل من حالات الصراع الاجتماعي الاقتصادي مرافقة لحالات الصراع السياسي أو مرتبطة به.

ومن المشكلات الأكثر حساسية وعمقاً تلك الصراعات التي يصار إلى تفعيلها بين وقت وآخر، ونعني بذلك الصراعات الدينية والطائفية والثقافية. والتي تأتي خطورتها من كونها تتداخل في تحديد الهويات القوية والوطنية والفرعية للأفراد والجماعات والشعوب. ومع أن الاعتقاد السائد بأن الثورات القائمة تجاوزت هذه الإشكاليات إلا أن احتمالات إثارتها من قبل الآخرين (مؤسسات الأنظمة الفاسدة أو أعداء الأمة، أو أصحاب المصالح) يبقى أمراً وارداً، وتحتاج مقاومته إلى وعي عميق وشامل. وأحياناً تحتاج إلى قناعات وطروحات جديدة لا سيما من قبل جماعات الإسلام السياسي ومن شاكلهم، حيث من الحكمة المشاركة في الجهد الوطني العام والبعد عن نظرية "البديل العقائدي السياسي"، أو الدولوي".

ومن المؤكد أن هنالك كثير من المشكلات التي تعيق الثورات أو تفرض عليها مسؤوليات ثقيلة ولكن معظم هذه المشكلات مشكلات ذات طبيعة قومية أو وطنية شاملة لا خلاف على أهميتها أو تشخيصها. كمسألة الأمن القومي أو الأمن الوطني. ومسألة الصراع العربي الإسرائيلي، ومسألة التنمية الشاملة،... وغيرها.

ولكن ما برز كمشكلة حقيقية في بنية النظام السياسي العربـــي، هـــي تلـــك الذهنية التي تجسد عقلية السلطة، وموقفها من التغيير، ورد فعلهـــا عليـــه. فقـــد كشفت ردود فعل الأنظمة السياسية العربية أو بالأحرى قادة هذه الأنظمة كأفراد أو كعائلات، ما يجعل من مسألة العلاقة بالسلطة علاقة شـــاذة فـــي طبيعتهـــا. تتلخص في أن السلطة مقابل الدولة. وهو أمر يحتاج إلى الكثير من التبـــصر و الدرس. يبدو أن القادة العرب لم يدركوا بعد عمق التحولات الدولية ولا أســـرار اللحظة التاريخية التي تجري بها، ولا المعطيات الدولية الراهنـــة التـــي تحـــدد مواقف الدول الخارجية من ثورات الشعوب، كما أنهم علـــى يبـــدو لا يؤمنـــون بالتاريخ وبسنن التغيير. فالهوس بالسلطة أغشى علـــيهم أبـــصارهم، فخطـــابهم السياسي أو الإعلامي يجافي الواقع ويعتمد في معظم اطروحاته علـــى الأوهـــام وفي بعضها على التزوير والتبرير، كما أن إجراءاتهم تقوم على البطش بـــالقوة والإدعاء بالجبروت تأصل، ويتسم سلوكهم بالخداع والمكر غير الحميد. إن مثل هذا السلوك يطرح إشكالية ذهنية ونفسية وقيمية فيما يتعلق بالسلطة، الأمر الذي يجعل من مسار المواجهة بين الأنظمة والثورات الشعبية مساراً غيـــر منطقـــي ويصعب تصور نتائجه وخبطه. وغالباً ما سيؤدي إلـــى نـــوع مـــن الفوضـــى المفتوحة التي تحتاج إلى تنظيم وتوجيه، قد يستدعي تدخل القوى الخارجية. فهو ولاء الذين زعموا أنهم الذين صانوا وحدة الدول القطريـــة العربيـــة وأمـــضوا تاريخهم يدعون للوحدة العربية، يدفعون بدولهم دفعاً نحو التورط مع الخـــارج، وهو أمر لا تحمد عقباه في معظم الحالات، ومأزق الخروج منه أصـــعب مـــن مأزق الدخول فيه.

(٣-٢) مسار الثورة العربية الراهنة :

يعتمد مستقبل العالم العربي وعلاقاته الدولية على مسار الثورة العربية الراهنة ومستوى إنجازها لأهدافها، بما هي عليه من حالة ثورية عامة وشاملة يتداخل فيها الموضوعي بالذاتي، والتاريخي بالراهن، والإنساني بالمجتمعي والفردي، كما تتداخل فيها القيم والمبادئ بالمصالح والتناقضات. كل هذا التغير بتفاصيله كافة لا بد وأن يكون ذو أثر حاسم على المستقبل بل لا بد أنه يشكله، ولهذا فهو يحتاج لوقت طويل للحكم عليه. ومن المفترض دراسة هذه الثورة بعمق وشمول كي تمكن من التمييز بين البرامج والإجراءات وبين الآفاق والتطلعات، وبالتالي معرفة المستقبل الذي ينتظرنا، وهو أمر غير متاح حالياً إلا بكثير من المجازفة.

ان الذي يحدث في العالم العربي هي ثورات وطنية تشكل بمجموعها ثورة قومية عامة، أو لنقل ثورات وطنية بعباءة قومية، ومن غير الحكمة التوقف عندها باعتبارها مجرد (حركات احتجاج) كما يحلو للبعض أن يسميها تذرعاً بالموضوعية أو تقليلاً من شأنها، ولا يمكن كذلك الاكتفاء بالنظر إلى مطلبيتها وشعاراتها الواضحة والمبسطة باعتبارها حركات اجتماعية سياسية ضد الاستبداد والفساد والغبن فقط، كما لا يمكن رؤيتها باعتبارها مؤقتة أو طارئة أو يمكن احتوائها بالإصلاحات التجميلية. أنها في جوهرها حالة نهوض أمة. ترفض اغلب ما تم العمل به عبر عقود، وترفض ممارسات الأنظمة السياسية العربية ونخبها، وترفض تحالفاتها ومواقفها إزاء قضايا الإنسان العربي ولأكثر من نصف قرن. ومن هنا اختلطت المفاهيم مع المطالب مع البرامج في تحركات الجماهير العربية. وجاء اتساع هذه الحركات وإصرارها على التغيير وتضحياتها غير المحدودة، وصياغة قناعاتها ومطالبها على شكل شعارات

واضحة وحاسمة تتصاعد باستمرار وتعبر عن عمق الحالة الثورية السائدة في المجتمعات العربية.

وبالتالي ليس من الدقة والموضوعية النظر إلى ما يجري باعتباره عملية تنازع على السلطة كالذي عرفناه عبر الانقلابات، وكالذي يسيطر على ذهن الحكام العرب وأجهزتهم الأمنية. بل أن الثورة العربية الراهنة ليست كغيرها من الثورات الإنسانية، التي كان لمعظمها نظريات ثورية وتنظيمات وقيادات تقوم عليها، فالثورة العربية تعبر عن خصوصية هذه الأمة. ومن خصوصية هذه الأمة أن لها علاقة خاصة بالقدر وبالتاريخ. فهي ثورة مفتوحة شعبية، أهم ما فيها أنها بدأت وتفاعلت كإعصار لم يتوقف بعد، وسيستمر حتى نهايته. ومع أنها بدأت بإنسان فرد، إلا أن الإنسان فجر كوامن شعوب الأمة المختزنة عبر الزمن. وفي خصوصية هذه الأمة ما يفسر ذلك؛ أن رجلاً إنساناً، نبياً، رسولاً، واحداً، جاء بفكرة – بعقيدة، بدين– توحيدي، موحد، هو الإسلام، استطاع أن يكون أمة كانت عبر الزمن ما كانته من وجود وفعل، وما زالت منذ ذاك الوقت بالرغم من كل شيء، (أمة) وفي بعض حالاتها (أمة في رجل). ولا نحسب أن رجلاً، وفكرة، أوجدت أمة ونظاماً وفعاليةً وقيماً، كما حدث مع الأمة العربية والإسلام. وهذا يفرض علينا أن نفهم ما يجري بأعمق مما حاولنا لغاية الآن. ومن ذلك الفهم اكتشاف العلاقة بين الثورة العربية الراهنة والمستقبل، فما الذي قد تؤول إليه التطورات الجارية حالياً؟ وهل يمكن لطرف ما أن يجهض حركة الأمة؟، وهل سيسعى الآخرون إلى توظيف ما يحدث وكيف؟! ربما ولكن الأمر يعتمد كما قلت سابقاً على رؤية العامل الخارجي واعتباراته في التعامل مع المنطقة، كما يعتمد على حل المنطقة أو العناوين الرئيسة الموجهة وهي كثيرة ستثير لأهمها بعض الإشكالات الهامة.

(٣-٣) رؤية العامل الخارجي واعتباراته في التعامل مع المنطقة العربية ومخرجات الثورة العربية الراهنة :

تعتمد الإجابة عن السؤال المتعلق باحتمالات توظيف مخرجات الثورة العربية الراهنة من قبل العامل الخارجي على جملة من المتغيرات. أهمها رؤية العامل الخارجي لهذه الثورة وعلاقة ذلك بخططه وبرامجه ومصالحه واعتباراته.

(٣-٣-١) رؤية العامل الخارجي الإستراتيجية :

ينطلق المخططون الإستراتيجيون عادة من اعتبارات التاريخ والجغرافيا والمصالح كثوابت، ومن ثم يكيّفون خططهم وفقاً للتحولات التي تجري في المنطقة المستهدفة بالتخطيط الاستراتيجي. أما اعتباراتهم المتعلقة بالأنظمة السياسية والأفراد فتبقى أمور نسبية ومؤقتة غالباً. ومع حرصهم على توظيف هذا النظام وشخوصه أو ذاك لصالحهم فإنهم لا يأبهون لهم إذا ما تبين أنهم لم يعودوا كما كانوا قوة ونفوذاً وسيطرةً. ولا شك أن المخططين الاستراتيجيين المعنيين والمعنيين بالمنطقة العربية يرقبون بعناية ما يجري في العالم العربي من تحولات، وهم يسعون للتكيّف مع ما يحدث طالما أنهم لا يسيطرون عليه ويوجهونه. فهم يعرفون أنهم لا يستطيعون الوقوف ضد حركة التاريخ، ولربما يحاولوا فهم ما يجري بأكثر مما نفعل نحن ليتسنى لهم التخطيط والتوثيق أو لتوظيف المخرجات وفقاً لمصالحهم واستراتيجياتهم.

يمكننا لغاية الآن التعرف على مواقفهم كما فعلنا آنفاً، ولكن من الصعب التأكد مما يسعون إليه ويخططون له إلا اجتهاداً. وحتى يمكن ذلك لا بد من التعرف إلى ما يشغلهم من مصالح وعلاقات. وبطبيعة الحال، فإن أهم المهتمين بهذه المنطقة من العالم وكما هو معروف، الغرب بشقيه الأمريكي والأوروبي.

ومن المعروف كذلك مرتكزات مصالحه واهتماماته بالمنطقة العربية. فالغرب معني بالمحافظة على بقاء إسرائيل آمنة قوية، مستقرة، ومزدهرة. ومعني أيضاً بإمدادات النفط بأمان وبكلفة معقولة. ومعني بالسوق العربي من حيث كونه منطقة استثمار وإعمار ومن حيث كونه سوقاً للاستهلاك. ومعني كذلك بالحفاظ على هذه المنطقة من العالم في إطار مجاله الاستراتيجي الحيوي المستقر وبما لا يؤثر على الاستقرار العالمي. ويمكن الإشارة إلى ذلك بعبارات أكثر تحديداً؛ بأن الغرب معني بتسوية للصراع العربي الإسرائيلي والقضية الفلسطينية بشكل خاص، وبما لا يحتمل أن يؤثر على مستقبل إسرائيل الاستراتيجي والسياسي، وبما يضمن شراكتها الإقليمية. كما يهدف إلى إبقاء العالم العربي في دائرة نفوذه السياسي، ونطاق الاستغلال الرأسمالي، وعليه فهو يهدف إلى ترتيب الأوضاع الإقليمية بين شركاء المنطقة وتجفيف منابع (الإرهاب) كما يقولون، فيها بما لا يجعل منها منطقة متفجرة تؤثر على استقرار مجالات إستراتيجية عالمية أخرى.

وعليه فإن المطلوب استراتيجياً من قبل الغرب التأثير على الاتجاهات السياسية ذات العلاقة بالتسوية السلمية لازمات الشرق الأوسط عامة والقضية الفلسطينية خاصة، ومن ثم صياغة تحالفات جديدة بدلاً من التحالفات التي انفرط عقدها أو يكاد، ومن ثم توفير ضمانات للمحافظة على الواقع الجديد على المدى المتوسط أو الطويل الأجل وهذه الأهداف هي التي تشكل برامجه للعمل خلال الفترة القادمة.

من المؤكد أن هنالك جملة من التفاصيل التي تنطوي تحت هذه العناوين الرئيسة (التسويات، العلاقات الاقتصادية، الاستقرار، الرجراج) وكلها مجتمع تبدو بحاجة إلى مشروع (مارشال سياسي). ولإيضاح الصورة أكثر لا بد من الإشارة إلى أبرز الحقائق الإستراتيجية في هذا المجال. فمنذ وقت طويل تتواجد

الإمبراطورية الأمريكية في المنطقة العربية، إما كقوة احتلال في (العــراق) أو كقوة تحالف (السعودية؛ الكويت...)، أو كقوة اقتصادية وثقافية (مصر، الأردن، المغرب...). وكل هذه الصور تؤدي إلى نتيجة واحدة، هــي اســتمرار النفــوذ السياسي الأمريكي على كثير من القضايا والسياسات العربية، وانصياع معظــم الأنظمة السياسية العربية لهذا النفوذ. وعلى الرغم من قيــام الحــالات الثوريــة العربية وما يمكن أن تؤول إليه الأوضاع، فمن غير المتوقــع انــسحاب النفــوذ الأمريكي من المنطقة مباشرة حتى لو انسحبت القوات العــسكرية مــن أمــاكن تواجدها. واستمرار النفوذ لا يعني استمرار قدرته على التأثير بشكل حاسم كمــا كان الأمر قبل الثورة. بل سيصبح من المطلوب البحث عن صيغ تحترم طبيعــة العلاقات بين الدول الديمقراطية لو قيض للثورات العربيــة أن تــنجح بتأســيس أنظمة سياسية ديمقراطية بالسرعة الممكنة.

أما فيما يخص الجانب الأوروبي من العالم الغربي، فلــيس هنالــك مــا يمكن أن يشكل خطراً داهماً أو ينبئ بدور حاسم في تقرير شؤون المنطقة وعلى الأرجح أن يتوخى الأوربيون إقامة علاقات تعاونية اقتصادية وسياسية وثقافيــة مع العالم العربي، ويسعون إلى تنظيم بعض الإشكالات الخاصــة بالمهــاجرين العرب أو بالهجرة غير الشرعية. بمعنى أن الأوروبيون سيجدون فــي التوجــه الديمقراطي للأنظمة العربية البازغة ما يساعد علــى تــسوية كــل الإشــكالات بالحوار والتفاوض.

فضلاً عن ذلك، يحفل المشهد العربي بوجود تنافس بــين دول إقليميــة، بعضها أصيل "كتركيا وإيران وأثيوبيا"، وبعضها دخيل "كإســرائيل"، أو طــارئ "كجنوب السودان". وكل هذا الدول تحمل مشاريع سياسية مستقبلية. بعض هــذه المشروعات استراتيجي ثقافي اقتصادي "كإيران"، وأخرى تطــرح علــى نحــو

استراتيجي دبلوماسي اقتصادي "كتركيا"، وثالثة على عسكري سياســي مهــيمن (إسرائيل). ومع أن هذه المشروعات تحمل نوايا مختلطة وذات رسالة ودية فــي بعض الحالات، إلا أنها تقلق بعض الأطــراف العربيــة، لاســيما وأن هنالــك امتدادات اجتماعية عقائدية لبعض هذه القوى في المجتمعات العربية، ومن شــأن هذه الامتدادات ان تشكل بيئة مناسبة للتعاون أو حتى للتواطؤ مع بعض بــرامج القوى الإقليمية تلك.

أما فيما يخص القوى الدولية التي ليس لها علاقات تقليدية في المنطقــة أو أن لها خلفية من العلاقات المحدودة كروسيا والصين والهند، فمن الواضح أن قدرتها على منافسة القوى المشار إليها سابقاً ستبقى محــدودة، ســيما وأن لهــا مجالاتها الإستراتيجية الخاصة. وربما سيتركز اهتمامها مرحلياً علــى ضــمان الإمدادات النفطية والتعاون في مجال الاســتثمار دون التوغــل فــي المــسائل الإقليمية وتعقيداتها.

إذن، أمام تواجد منافسة دولية وإقليمية، بين دول عظمى ودول طموحة، على النفوذ والمصالح في المنطقة العربية، فهل ستبقى هــذه المنطقــة منطقــة صراع على النفوذ أم أنها ستشكل حالة مستعصية على المتــصارعين وســتعمل على صياغة مستقبلها بإرادتها الخاصة؟!. باعتقادنا أن هذا هو التحدي الــرئيس للمستقبل.

رابعاً) احتمالات وآلية توظيف مخرجات الثورة العربية الراهنة :

نعم، إن المنطقة العربة تدخل في طوفان التغيير الثوري بفعــل عوامــل ذاتية كامنة منذ مدة طويلة، وبالاستناد إلى مرجعيات أصيلة ومؤثرة. وتعاني من أوضاع معقدة للغاية من حيث العلاقات البيئية والإقليمية والدولية.

ويلاحظ كذلك أن إصرار رؤوساء الأنظمة السياسية العربية على مقاومة التغيير بكل طاقاتهم وعنفهم يؤدي إلى تدمير الإمكانات الذاتية للدول، كما يؤدي إلى الدخول في حالة من عدم الاستقرار المريب بالرغم من إمكانية نجاح الثورات. ولأن الأمر كذلك فلا بد أن يجري البحث عن تسويات لأوضاع غير مستقرة. فعلى الرغم من أن الأطر العامة للثورات العربية وخصائصها، متشابهة وموحدة شعبياً، إلا أن حالة عدم الاستقرار المريب هذه تتيح فرصة لتدخل القوى الخارجية، بما يتناسب مع مصالحها. مما يجعل من مهمة القائمين على الثورة العربية الراهنة أكثر صعوبة وتحدياً، وفي أمس الحاجة إلى الوضوح والالتزام والإصرار على الأهداف.

بل إن مما يزيد من صعوبة الموقف العام، ليس فقط العلاقات الدولية والإقليمية وليس كذلك العلاقات الداخلية بين قوى الثورة والقوى المضادة. وإنما هنالك عامل لا يقل أهمية من حيث التأثير، وهو دور القوى الدينية في كل ما يجري. فهي على علاقة تناقض مع القوى الدولية وإسرائيل، وعلى علاقة تتراوح بين التحالف والحذر مع القوى الإقليمية، وبأنها على علاقة توافقية مع قوى الثورة، ولكنها على علاقة تناقض مع القوى العلمانية، وكل هذه الأطراف تتصرف وكأن هنالك أزمة خيارات يديولوجية لدى الأمة، فالقوى العلمانية يخشى سيطرة القوى الدينية، بينما تخشى القوى الدينية سيطرة القوى العلمانية، مع العلم أنه في ظل حالة التوافق الثورية تبدو المواقف المعتدلة والتوافقية السمة العامة للحراك الاجتماعي السياسي. ففي الواقع ليس هنالك قناعة حقيقية بأن الخيارات السياسية المعلنة لقوى الإسلام السياسي هي خيارات نهائية. ولأن أساس الثورة العربية الشعبية هو الدعوة إلى الديمقراطية والعدالة، ولأن كل الأطراف المتواجدة على الساحة أو التي يحتمل تدخلها تتبنى هذه الدعوة يصبح

من المنطقي البحث عن حلول تحقق الديمقراطية والاستقرار والتنمية والعدالة الاجتماعية.

آلية التوظيف :

انطلاقاً من المعطيات الحقيقية القائمة على الساحة العربية في مرحلة الحراك الثوري القائم، نلاحظ ما يلي : تواجد إمبراطورية أمريكية عملاقة تجثم على مواقع بعينها في المنطقة ومع أنها امبريالية بطبيعتها إلى أنها مع قوى التغيير كما أوضحنا سابقاً وهي في هذه الحالة تشبه حال الإمبراطورية الرومانية في أواخر العصر الأوروبي الوسيط. وهنالك مجموعة من القوى الإقليمية المتنافسة إلى درجة الصراع، وتحاول أن تمد نفوذها على ذات المساحة التي تتواجد عليها الإمبراطورية الأمريكية، كما كان عليه الحال بين القوى الأوروبية المتصارعة في العصر الوسيط، وعلى الساحة نفسها هنالك نوع من الصراع بين تيارات دينية متجذرة في ساحة الصراع وأخرى علمانية تستعيد زخمها عبر قوى الثورة الوطنية. وهنالك الثورات الشعبية العارمة التي تشكل في مجموعها ثورة الأمة شكلاً ومضموناً، وهي إلى حد ما تثور ضد نماذج وصيغ هذه المعطيات، وليس ضد كل أفكارها ومنظوماتها.

ومن خلال التذكير بما ورد في هذا التحليل عن أوضاع الأمة العربية وعن خصائص الثورة العربية الراهنة، نتساءل هل نحن أمام استحقاق تاريخي يفضي إلى نوع من التشكيل الجديد الذي يكرس التحولات المحتملة والعلاقات القائمة والممثلة على أرض الواقع؟ وإذا كان الوضع العام يشبه إلى حد ما، ما كانت عليه أوضاع أوروبا في القرن السابع عشر؟ بمعنى هل نحن على وشك الدخول في عصر يؤسس لدولة وطنية ديمقراطية مدنية، تنهي هيمنة العقل الإمبراطوري، وتسوي الصراعات بين القوى الإقليمية، وتحسم العلاقة بين الدين

والدولة، أي تسوي الخلاف بين العقل السلفي والعقل العلمـــي، وتفـــتح أبـــواب التطور الاقتصادي المتوازن والتقدم الاجتماعي؟ هل نحن ببساطة أمـــام حالـــة شرق أوسطية تكرس الواقع المتحول وتؤسس لحالة من الاستقرار الطويـــل؟ ولا نقول النهائي؟. أي هل نحن أمام حالة من إعادة التنظيم تتجـــاوز زمـــن اتفاقيـــة سايكس بيكو... إلى زمن اتحاد عربي؟ أم أننا أمام حالة تعود بنا إلـــى معاهـــدة وسنفاليا شرق أوسطية؟.

مثل هذا الاحتمال، لا يمكن أن يرتب خطيئة تاريخية لأوروبـــا أو لأمريكـــا لأنه يمثل حلاً بالجملة لازمات الشرق الأوسط، حل ينهي حروب طويلة. ولكنـــه لن ينهي الصراعات بشكل نهائي مع أنه يحافظ نسبياً على صيغ الدول فيها.

إن مثل هذا الحل يقوم على منهج تصالحي تساومي لجملة تناقضات المنطقة العربية بما فيها العلاقات مع دول الجوار الجغرافي. إن وجود مجموعـــة مـــن الدول الديمقراطية العربية، مع وجود توجه دولي لتسوية الأزمات الإقليمية على أسس ديمقراطية، والوصول إلى اتفاقات عامة بشأن ذلـــك، مـــع مختلـــف دول الإقليم الشرق أوسطي، وسيشكل شرقاً أوسطياً كبيراً بالفعل ويصبح هذا المفهوم حقيقة واقعة بعد أن كان يطرح كشعار.

يتوقع أنه في مثل هذا النظام الإقليمي الـــديمقراطي نـــسبياً يمكـــن اســـتبعاد الحرب كوسيلة لحل النزاعات، وتستقر علاقة التعاون مع تركيا وإيران، والأهم من ذلك كله يضمن وجود إسرائيل عضواً مقبولاً وفاعلاً في النظـــام الإقليمـــي. فهل هذا ممكن؟!.

والأكثر أهمية من ذلك كله هو أن تسوى القضية الفلسطينية إقليمياً وليس فلسطينياً. بمعنى سيكون من الممكن إيجاد دولة فلسطينية محدودة المساحة والسكان على مساحة لا تتجاوز خمس مساحة فلسطين التاريخية، وسيصار إلى توطين اللاجئين الفلسطينيين حيث هم مع ضمان فرص الحياة وربما التعويضات عبر منظومة دول الخليج العربي + الأردن. ومن هذا المنطلق يمكن فهم الهدف النهائي، لمشروع انضمام الأردن إلى مجلس التعاون لدول الخليج العربية علاوة بطبيعة الحال على الهدف المرحلي المتمثل بانضمام الأردن المسبق إلى قوات درع الجزيرة للتعامل مع التحدي الإيراني والتحدي الداخلي في دول الخليج.

هكذا إذن يمكن تصور توظيف المخرجات الحتمية للثورات العربية الراهنة من قبل قوى النظام الدولي والنظام الإقليمي. أي التعاون الدولي على حل أزمات المنطقة والتعاون على إعادة اعمار ما دمرته الحروب والطغاة، ومأسسة المصالح بالتعاقد، وكل ذلك من خلال ما يشبه معاهدة وسنفاليا شرق أوسطية.

قد يحتاج الأمر إلى بضع سنوات ولكنه سيكون أقرب إلى التحقق فيما لو استمر غباء الأمة في مقاومة التغيير. وقد يكون صناعة عربية بالأساس فيما لو فهم هؤلاء القادة بأن التغييرات لا محالة وأن عليهم أن يتركوا المسرح لغيرهم، فالشعوب أكثر قدرة على صياغة وضمانة مستقبلها. وبهذا يمكن أن تنجو الدول العربية الحالية، بما هي عليه وتصبح دولاً ديمقراطية أكثر التزاماً بقضاياها وأكثر قدرة على التفاوض في سبيل تقرير مستقبل شعوبها كافة. بما في ذلك الشعب الفلسطيني وقضيته.

الخلاصة :

بالرغم من الأمنيات الخاصة بنجاح الثورة العربية الراهنة والمستقبلية، إلا أنها كثورات ونتائج، لا بد وأن تكون في مدى زمني تنعكس فيه كل مخلفات المرحلة المنصرمة. فالثورات لا تجب ما قبلها بالكامل. وذلك لأن المجتمع هو المجتمع والشروط الموضوعية الخاصة، بالموارد والإمكانات والمعطيات الثابتة والدائمة ستبقى ذات أثر حاسم في توجهات ما بعد الثورة بمعنى أن تاريخ ما قبل الثورة سيكون له أثره أيضاً. وإلا انقطع الزمن. وزمن الأمم والشعوب لا ينقطع وان اختلفت طبيعته. بمعنى أن المستقبل الآتي سيكون وليداً للزمن الماضي والحاضر، وليس وليداً للثورة وروحها وحسب. ولتكن الثورة منعطفاً تاريخياً باتجاه التصحيح والتقدم. منعطفاً يتغير فيه المسار والتوجهات والغايات بالتدريج والتداعي، لأن التجربة السابقة لا يجب أن تفرض نفسها بالكامل وان بقيت في الذاكرة.

فالرجعية والديكتاتورية السياسية يجب أن تحفظ في ذاكرة الحزن، وتفتح أبواب الحرية والتسامح والحوار. أما الفساد فإلى ظلمة النسيان وعذاب العقاب لسيادة الشفافية والمسؤولية والخلق.

أما ذكرى الهجوم على القومية والإسلام يجب أن تخزن في التاريخ ويعود إحياء القومية والإسلام، والخيار الليبرالي الأمريكي يجب أن يسجل كعلامة فشل، وان نحتفظ بالحرية والعدالة، وفكرة النظام القائم على الأمن يجب أن تذهب إلى غير رجعة، ويبقى الأمن والنظام الحر القائم على السلم الاجتماعي الشامل، وذكرى التحالف مع إسرائيل ضد القوى العربية المناضلة يجب أن تزول إلى الأبد وتعود فكرة النضال من أجل التحرر من إسرائيل. وعدم الإحساس بالتاريخ والزمن والتحول يجب أن يحوّل إلى إحساس بالزمن والإنجاز والمستقبل.

خاتمة الكتاب :

وصلت الثورة العربية في لحظة كتابة هذه الخاتمة إلى إنجاز بعض مراحلها في عدد من الاقطار العربية. ففي تونس ومصر ما زالت الثورة تناضل نضالاً سلمياً لكي تتجاوز محاولات الثورة المضادة، والتحركات المحمومة التي يقوم بها بعض عناصر العهد السابق لاجهاض الثورة أو الانحراف بها عن اهدافها الحقيقية، وهو ما تسعى إليه بعض الوجوه التقليدية في الحكومة ومؤسساتها. ويجري تفسير ذلك باعتباره أمراً يجسد الصراع بين العقلانية المزعومة من قبل السياسيين التقليديين والاندفاع الثوري الذي يتحرك بموجبه الشباب. ومع أن مثل هذا التفاعل يدفع بالبعض إلى الاحباط إلا أنه يقع في صميم تقاليد المراحل الانتقالية إثر الثورات الشعبية التي يعوزها التنظيم والقيادات التي تحظى بشرعية إجماع الفئات الثورية. إن مثل هذا التوجس يؤثر على مسيرة الثورة لبعض الوقت ولكنه لا ينهيها، فأي ثورة تحتاج إلى تجديد زخمها بين الفترة والاخرى حتى تحقق اهدافها النهائية. فالمؤكد الوحيد للان أن الثورة نجحت في القضاء على بنية النظام البائد، وان عملية بناء نظام جديد تحتاج إلى بعض الوقت وبعض الفرز الطبقي والشخصاني. كما أن ارساء القواعد الدستورية الناظمة لمؤسسات النظام والية عمله، تحتاج إلى قرار الارادة العامة على شكل انتخابات وإلى تجديد في النخب المهيمنة على الحياة العامة، عن طريق فتح الباب أمام المشاركة الاجتماعية. ويحتاج كذلك إلى معايير للحكم على سلامة التجربة، وذلك عن طريق ايجاد مؤسسات عامة رسمية ومدنية تقوم بدور الضامن والمراقب للمسيرة بشكل عام. وهي حيثيات تبدو واضحة في الخطاب الثوري الجمعي بغض النظر عن الفئوية الاجتماعية والسياسية القائمة. فلذلك ليس من الحكمة التعجل في الحكم على النتائج طالما أن الفعل الثوري ما زال يتفاعل، وما زالت القوى الثورية تجتهد في تحديد خياراتها واتجاهاتها.

وإذا كان هنالك ما يجعل من الثورة المصرية أكثر تبلوراً من الثورة التونسية، فذلك يرتبط ببعض السمات التي تشكل فروقاً نسبية بين الشعبين والثورتين. والتي من أهمها حجم القوى الثورية الشعبية مقارنة بالطبقات المرتبطة بالنظام السابق. وكذلك دور كل من الدولتين على الصعيد الاقليمي والدولي. وثالثهما أن القوى السياسية في مصر اكثر نضجاً من حيث التكوين الفكري والتنظيمي وإفراز القيادات منها في تونس، ثم أن هنالك بعض الاختلاف في الاولويات والقضايا التي يمكن أن تتباين في اهميتها النسبية لدى شعبي الدولتين. فدور مصر الاقليمي، والقضية الفلسطينية، والعلاقات مع اسرائيل، تحتل أهمية بارزة في الخطاب السياسي المصري الشعبي، بينما تحتل الحريةوالديمقراطية والعدالة أهمية نسبية ذات أولوية في الخطاب التونسي الشعبي. وهذا لا يعني اختلافاً في موقف الشعبين من هذه القضايا مجتمعة، فالمسألة لا تعدو كونها ترتيب أولويات. فلذلك نلاحظ بوضوح اهتمام الشعب المصري بالقضايا القومية والسياسية ومبادرته إلى اتخاذ المواقف بشأنها، وبذات الوقت الذي يحدد خياراته الاستراتيجية بشأن الحرية والديمقراطية والعدالة، والنظام السياسي. بينما نلاحظ الشعب التونسي يستمر في التركيز على الأولويات الوطنية دون تجاهل للأولويات القومية.

إذن، بتقديرنا أن الخشية من احتواء الثورتين واجهاضهما لا تجد لها مبرراً حقيقياً وأن بدت انماط السلوك السياسي للقائمين على المراحل الانتقالية تدفع بهذا الاتجاه. فالاصل أن الثورة تستحق اسمها من كونها تحسم كل ما وقع الاختلاف بشأنه.

وفي اللحظة التي تكتب فيها هذه الخاتمة، أعلن انتصار الثوار الليبيين على القذافي الذي تحول إلى مجرد شخص مطارد ومطلوب للعدالة. وهو أمر ما كان لاحد أن يتوقعه بالصورة التي تم بها دخول الثوار إلى طرابلس وتطهيرها،

والسيطرة على باب العزيزية ورمزيته وما تم اكتشافه من أن النمر كـــان مـــن ورق، وان المرتزقة والمضلل بهم ما كان يمكن أن يكونوا بدائل للإرادة الشعبية العامة. سقط "الزعيم، والمفكر الفيلسوف، وأمين الأمة"، و"ملك ملـــوك افريقيـــا" و"عميد القادة العرب"، وكل الألقاب الوهمية التي اطلقها على نفسه، ومـــا كـــان يخدع بها الا القلة من الناس، وما كان يوظفها لإرضاء غروره إلا المنافقون.

ان المشكلة الحقيقية امام الثورة الليبية، تتلخص بطبيعة العلاقة المحتملة مع دول حلف الناتو، تلك القوة العسكرية التي قدمت لهم مساعدة جدّيـــة وهامـــة في سبيل التخلص من نظام القذافي. وفي حين يتراوح النقاش حول هذه المـــسالة بين من يقول باستعمار جديد لليبيا وبين من يعتقد بامكانية اقامة علاقات متوازنة وربما ذات تميّز خاص بين ليبيا ودول الناتو، إلا أن الورطة التي وضـــع بهـــا الثوار بعد انطلاقتهم، كانت ترغمهم على الاختيار بين الابادة والفناء من جهـــة وبين التحالف مع الاجنبي من جهة ثانية. وكان الخيار الثاني على مرارته هـــو الحل. كيف يمكن ادارة العلاقات بين ليبيا ودول الناتو؟ هذه هي المشكلة الحقيقية الان بعد التخلص من نظام القذافي، وكيف يمكن اعادة اعمار ليبيـــا، وتأســـيس نظام سياسي حديث فيها؟ هذه مهمة لا تقل تعقيداً عن الاولى.

لسنا في وضع يسمح لنا باسداء النصح للاخوة الليبيين، فأهل مكة أدرى بشعابها، كما أنهم هم الذين عانوا من تنكيل القذافي وليس نحن بأية حال. ولكننا نثق بحكمتهم ونزاهتهم وعدلهم. فما قاموا به لغاية الان يؤكد ذلـــك. ولا نظـــن، أحداً غيرهم أكثر حرصاً على بلدهم منهم. وما نرجوه يقع فـــي بـــاب الـــدعاء والامنيات. وهو أن يتوحدوا من أجل بناء ليبيا الوطن والنظام الموحد، والعزيز، والديمقراطي. وان خياراتهم لن تكون سهلة، فالمتوقع انها تقـــع بـــين النقـــيض

والنقيض. وعلى الرغم من ذلك فإننا نعتقد باحتمال أن تكون خيـارات الانـسان الحر اقرب إلى الصواب، وان الانسان الذي لا يشعر بحريته لا يمكن في غالب الأحوال أن يكون خياره صواباً. هي ورطة معقدة ما كان لشعب أن يقع فيها لـو أن حكامه المستبدون تركوا له فرصة الاختيار.

نرجو أن لا يقع الشعب السوري بمثل هذه الورطة، فالتطورات المفجعة التي تتوالى يوماًبعد يوم في سوريا تدفع باتجاه خيارات تقتـرب مـن الاختيـار الليبي، ومع ادراكنا للفرق بين ليبيا وسوريا، الا اننا في النهايـة نواجـه ازمـة ضمير، فهل يا ترى يتوجب على الشعب السوري أن يدعو إلى التدخل الخارجي أم الاستشهاد حتى اخر رجل وامرأة؟.

إنه نوع من الترف اللانساني حـين نطلـب مـن الـشعب الـسوري الاستمرار في تقديم التضحيات، بينما لا يستطيع العرب الاتفاق على موقف للحد من تعسف وبطش النظام السياسي الـسوري. ومـا زالـت المواقـف العربيـة الجماعية والثنائية، المدنية والرسمية، دون الحد الذي بلغته المواقف الدولية.

لقد انتفضت سوريا بروحها وتاريخها ومواطنيهـا وبخطابهـا القـومي والاسلامي والوطني، ولم تجد الا استجابات لفظية متناقـضة مـن الخـارج او مترددة وضعيفة من العرب. وما زال الجيش وأجهزة الأمن السورية و"الشبيحه" يستبحون كل الحرمات الأهلية والدينية والإنسانية، وما زال العالم يناقش امكانية اصلاح النظام السياسي الذي هو موضوعياً ووجودياً غير قابل وغير قادر على الاصلاح. فنظام يملك هذا الحجم من القوة العسكرية وهذا العدد مـن الاجهـزة الامنية، ولا يتورع عن اتباع أي اسلوب للقمع، من الصعب التوصل معـه إلـى تفاهم ما.

وأيضاً، نحن لا نستطيع ان نقدم النصح للشعب السوري، الذي يعتبر من اكثر الشعوب العربية تسييساً والتزاماً قومياً ووطنياً، ولكننا نأمل أن يجد طريقه إلى حسم الصراع مع النظام بأقل ما يمكن من الخسائر والمخاطر. ان سوريا التاريخية، والحديثة أكثر تأهيلاً لإعطاء الآخرين دروساً في الثورة والتغيير والتقدم، مع أن ذلك اختلط بالدم الغزير.

أما اليمن، فما زال الصراع بين الحكمة والطيش قائماً، والمؤكد أن الزمن يحسم الصراع لمصلحة الحكمة، ولكن من المغالاة في الطيش ان تدفع الامور إلى مواجهات بين ابناء الشعب الواحد، والمسلح قبلياً. لان السلاح القبلي سيجعل الوطن أوطاناً وسيجعل الدولة قبيلة، وسيجعل الرقي الانساني توحشاً. انها محاذير، نحن على يقين بأن الشعب اليمني، لا يريد الوقوع فيها، ولكن أليس من واجب كل ذي دور أن يعمل على تجنيب هذا البلد العربي الاصيل مثل هذه الكارثة؟!.

في الشأن اليمني يبدو ان للعرب دور وبالذات العربية السعودية، وللولايات المتحدة كذلك دور، ويبدو أن الرئيس اليمني في حالة عناد مركب، فهو ليس مرفوضاً لانه يقود نظاماً فاسداً وحسب، ولكنه مرفوض لأنه، شرعياً، لا يقود الدولة، وانه بسبب مرضه أو بدونه في حالة من تقييد الارادة. والاخوة السعوديون يستطيعون ان يقرروا بشأن اليمن سواء من خلال اتصالهم بالرئيس اليمني نفسه، أو اتصالهم التقليدي بزعماء المعارضة اليمنية وشيوخ قبائل اليمن. وعلى ما نعتقد أن إمكانية الوصول إلى نظام توافقي يمني بدون الرئيس الحالي يبدوا أمراً ممكناً. ومن الممكن أيضاً أن يكون النظام المقبل على وفاق مع بيئته المحيطة وتحديداً دول الخليج العربي. فالوعي الثوري اليمني لا يبدو متطرفاً بكل المقاييس، ومطالبه بالحرية والعدالة والديمقراطية والمدنية، لا تهدد دول

الخليج العربي بما فيها السعودية، والتي نعتقد أنها ليس بتأثير اليمن، وإنما بنمو الوعي السياسي للسعوديين أنفسهم ستواجه يوماً ما حالة ثورية – أو حركة إصلاحية– تطالب باللحاق بالشعوب الحرة الأخرى، فليس هنالك ما يمنع شعوب دول الخليج العربي من أن تكون شريكاً في الحراك الشعبي العربي العام.

لقد تحركت الشعوب العربية كافة، فبعضها أنجز مراحل من ثورته والبعض الآخر أنجز بعض الإصلاحات، وبعضها تم استرضاؤه ببعض الوعود، ولكن ذلك كله لن يوقف عجلة التاريخ. فالتاريخ يتحرك إلى الأمام، وستواجه الأنظمة السياسية العربية استحقاقات التغيير الجدي، وعلى المدى المتوسط ستتحول المنطقة العربية بالكامل إلى حالة شاملة من الحراك السياسي النشط، يشوبه الضعف في حالات كثيرة، لا سيما لدى من لا يتجاوز أزمة المجتمعات الشاملة بالمرونة السياسية الواجبة.

لقد أقرت الثورات العربية، أو الثورة العربية الراهنة، جملة من الحقائق الموضوعية؛ وليس من السهل أو الممكن التغاضي عنها :

أولاً : أن ما يجري هو حركة تاريخ، وليس حركة نشطاء سياسيين وحسب، وهذا يعني أن القوانين الموضوعية لحركة التاريخ ستفرض نفسها، ولا قبل لأحد بمقاومتها أو إلغائها. ولا يعتقد بأن الأنظمة السياسية غير التاريخية السائدة الآن يمكن أن تستوعب هذه الحقيقة أو يمكن أن تكون على مستوى التعامل معها. فطبيعة الأنظمة السياسية العربية تاريخانية سلطانية فئوية فاسدة واستعلائية. وليس لها علاقة واضحة مع التاريخ أو الفعل السياسي المتراكم، غير كونها تركيز لسلطة غير شرعية.

ثانياً: لقد تبين أن الشعوب العربية تجاوزت حكامها ونخبها وأنها تتلمس طريقها لزمنها القادم وبإمكانات لم تكتشف بعد. بل إنها تشكل حالة من التوافق الناجح بين تراث ايجابي له دروسه ومستقبل طموح له شروطه.

ثالثاً : تبين أن التاريخ الحقيقي لهذه الأمة، كما هو بالنسبة لغيرها، هو بالأصل، فعل الشعوب وليس فعل "الأبطال المزورين" الذين يركبون الموج ويهدرون باسم الناس. ولقد تم اكتشاف اللعبة الساذجة التي كانوا يلعبونها، فقد تبين أنه ما أن يستقر هؤلاء "الأبطال الممثلين" في مواقعهم حتى يقوموا بسحق الناس واستغلالهم. ولهذا فإن عدم الوصول إلى الاستقرار لم يكن ناجماً عن الفعل الخارجي والمؤامرة المفتعلة التي يغذيها الحكام، وإنما لان الاستقرار هو فعل الشعوب وليس فعل الحكام والرموز، وأما التوتر فمنشأه السياسات الخاطئة والإدارة غير الرشيدة.

رابعاً: لقد تبين أن التخلف، الذي دأبنا على فلسفته عبر عقود، ما هو إلا تبرير لضعف الإرادة وعشق الاستلاب، وهو نوع من المازوشيه التاريخية التي يتبناها الحكام للقضاء على همم شعوبهم.

خامساً :لقد تأكد أن الاستبداد السياسي هو العدو الأول للمجتمعات وللزمن وللكرامة الإنسانية، ولا يمكن تبريره بأي تفسير مهما زعم عن عقلانيته، والاستبداد مرض عضال يفرخ كل الأمراض والمضاعفات القاتلة للروح والإنسان.

سادساً :لقد اتضح أن الدولة الأمنية قاصرة عن فهم الحياة الإنسانية، وهي إلى زوال، طال الزمن أو قصر، وذلك لأنها تتعارض مع الطبيعة الإنسانية المفطورة على الحرية. والأمن المركّز يخفي خوفاً مركّزاً.

سابعاً : أن الفساد آفة الحياة الحرة الكريمة لبني البشر، والدولة الفاسدة هي مؤامرة ضد التاريخ والإنسانية، وان ما بني على الفاسد فاسد ولو كان قديماً مستمراً.

ثامناً : لقد تبين أن مشروع الأمة حي في الذات العربية، وأنه مركب في شخصيتها، ولا يمكن القضاء عليه، لا بفعل الاستعمار الأجنبي، ولا بفعل الغزو الحضاري وعملائه الحضاريين، ولا بفعل الطغيان السلطاني. إنه حقيقة وجودية تفرض نفسها رغماً عن كل ذلك.

تاسعاً : لقد تبين أن الكرامة الشخصية والحرية الفردية، والهيئة الاجتماعية، والثقافة الجمعية، والوحدة الوطنية، هي مركبات أصيلة في الذات العربية، لا يمكن القضاء عليها لا بالقهر ولا بالعبودية، ولا بالعزلة، ولا بالثقافة الشمولية، ولا بالتفرقة المنهجية. أنها خلاصة مركب تاريخي شديد التفاعل ومستقل القوام.

عاشراً: لقد تبين أن الربيع العربي ليس فقط بداية النهوض العربي وإنما أيضاً بداية الخريف لكل المشروعات النقيضة للمشروع العربي، ولا سيما المشروع الصهيوني من حيث أصوله وامتداداته في المنطقة.

كانت هذه بعض الدروس، وبعض الآراء وبعض المواقف، وبعض التفاصيل، وبعض التجارب، وبعض الخلاصات. كلها ساهمت بأن يتوصل المرء إلى خلاصة عامة؛ لقد تبين أن الإنسان العربي غير ما كان عليه، وغير ما كنا نعتقد، وأنه في عصر آخر غير الذي أجبر على أن يكون فيه. إنه باختصار إنسان حقيقي معاصر، وكفى.

ملاحظة لا بد منها :-

نظراً لاعتماد الكتاب على مجموعة من المقالات والتحليلات المستندة أساساً إلى رؤية شخصية خاصة، ولم يتضمن أية اقتباسات محددة يمكن توثيقها بصورة علمية دقيقة، اللهم إلا في حالات محدودة جداً، رأينا من الضروري، إرفاق قائمة بالمراجع الملائمة لمن يرغب في الاطلاع عليها أو لمن يرغب في الاستزادة حول الموضوعات الواردة في الكتاب.

مراجع عامة حول الموضوعات :

١. ميكافيللي نيقولا، (١٩٨٨)، الأمير، تعريب خيري حماد، وتعقيب فاروق سعد، دار الآفاق الجديدة، منشورات مكتبة التحرير – بغداد.

٢. Jo seph A Kechichian and Hrair Dekmegiain, (2003), The just prince, (a manual of leadership), Saqi Books, London.

حول فلسفة الحكم، ولمزيد من المعرفة حول الموضوع، يمكن الرجوع إلى :-

١. مكادي عبدالغفار، (١٩٩٤)، جذور الاستبداد، قراءة في أدب قديم، عالم المعرفة رقم (١٩٢)، المركز الوطني للثقافة والفنون والآداب – الكويت.

٢. برنيري، ماري لويزا (١٩٩٧)، "المدينة الفاضلة عبر التاريخ"، ترجمة عطيات أبو السعود ومراجعة عبدالغفار مكاوي، عالم المعرفة، رقم (٢٢٥)، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب – الكويت.

٣. Renaut Alain et. d'autres, (1999), Histoir de la philosophie pulitique – (5 volume). "Les philosophies politiques contemporaines" (Depuis 1945), Tome II, V) .

ويمكن الرجوع إلى نفس السلسة في Calmann – Levy

- la liberité du Auciens, V.I.
- naissauce de la modernité, V.II.

حول العلاقة بين الحرية والعدالة، يمكن الرجوع إلى :-

1. Dictionaire de la pensee Politique, Hommes et ideés, 1989, Collection J.Breouel. Hatier, Paris. 1989.
2. Lavroff Dmitri, 1999, les grandes étapes de la pensee politiques, Paries, Dalloz.
3. Lebreton Gilles (2005) Libertés Pulitique and droits de l' homme , Armand Colin.

حول الديمقراطية، يمكن الرجوع إلى :-

١. عبدالرحمن حمدي (محرر)، التحول الديمقراطي في العالم العربي خلال التسعينات، ندوة علمية عقدت بجامعة آل البيت – الأردن (١٩٩٩)، معهد بيت الحكمة، جامعة آل البيت، المفرق.

٢. ليبهارت آرنت (٢٠٠٦)، الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد، ترجمة، حسني زين، معهد الدراسات الاستراتيجية، بغداد – بيروت.

٣. القصبي عبدالغفار (٢٠٠٣)، التطور السياسي والتحول الديمقراطي، جامعة القاهرة، القاهرة، ط١، دار الأصدقاء للطباعة والنشر.

٤. جيدنز انطوني (٢٠٠٢)، بعيداً عن اليسار واليمين، مستقبل السياسات الراديكالية، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون – الكويت.

حول الثورات الشعبية العربية، يمكن الرجوع إلى :-

١. مواقع الجزيرة نت.

٢. محافظة، علي (٢٠٠٩)، العرب والعالم المعاصر، عمان، دار الشروق.

٣. الرغيدي، انيس (٢٠٠٥)، الحكام العرب كيف وصلوا للسلطة، القاهرة، كنوز للنشر والتوزيع.

٤. إبراهيم، حسنين توفيق، (٢٠٠٥)، "النظم السياسية العربية، الاتجاهات الحديثة في دراستها"، مركز دراسات الوحدة العربية – بيروت.

الفصل الثالث، في فهم مضمون الحراك السياسي الاجتماعي، يمكن الرجوع إلى :-

١. Wodak Ruth and Meyer Michael, (2004) Methods of Critical Discourse Analyses, SAGE Publications London, and NewDelhi.

٢. كامل تامر (٢٠٠٠)، التحولات العالمية ومستقبل الدولة في الوطن العربي، مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية، ط١ – عمان.

٣. البرغثي، محمد، (٢٠٠٧)، قياس اتجاهات الرأي العام الليبي نحو مسألة الوحدة العربية،دار الفارس للنشر والتوزيع، عمان – الأردن.

٤. ابراهيم حسنين، (٢٠٠٥)، النظم السياسية العربية، الاتجاهات الحديثة في دراستها، مركز دراسات الوحدة العربية – بيروت.

٥. أبو زيد، نصر حامد، (٢٠٠٧)، نقد الخطاب الديني، المركز الثقافي العربي، ط٣.

٦. سعيد ادوارد، (١٩٩٦)، مترجم (محمد عناني ٢٠٠٦)، المثقف والسلطة، رؤية للنشر والتوزيع، القاهرة.

٧. طرابيش جورج، (٢٠١٠)، من إسلام القران إلى إسلام الحديث، النشأة المستأنفة، دار الساقي، بيروت – لبنان. ط ١.

٨. اركون محمد، (٢٠١١)، نحو تاريخ مقارن للأديان التوحيدية، دار الساقي، بيروت – لبنان.

٩. شاخت جوزيف، بوزورت كليفورد، (١٩٩٨)، تراث الإسلام، الجزء الثاني، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب – الكويت.

الفصل الرابع، دور العامل الخارجي، يمكن الاستعانة بالمراجع التالية :

1. Rondot Philippe, 1978, La Syrie, Press Universitaires de France. (que, sais-je) Paris.
2. Alem Jean- Rienne, 1982, le proche- Qrient Arabes (que sais-je ?) Presse Universitaire de France, Paris.

٣. اوغلو، احمد داود، ترجمة محمد جابر وطـــارق عبـــدالجليل (٢٠١٠)، "العمق الاستراتيجي، موقع تركيا ودورها في الساحة الدوليـــة"، مركـــز الجزيرة للدراسات–الدوحة، الدار العربية للعلوم – بيروت.

4. Little Richard, (2007) "The Balance of Rower in International Relations : Metaplors, Myths and Models"; Cambridge, U. Press, London.

٥. تشومسكي، نعوم، (٢٠٠٧)، "الدول الفاشلة"، ترجمة سامي الكعكي، دار الكتاب العربي، بيروت – لبنان.

٦. بريجنسكي زبغنيو، (١٩٩٩)، "رقعة الشطرنج الكبرى"، ترجمـــة أمـــل الشرقي، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان – الأردن.

٧. مهدي، محمد عاشور، (٢٠٠٢)، "التعددية الأثنيـــة، إدارة الـــصراعات واستراتيجيات التسوية"، المركز العلمي للدراسات الـــسياسية، عمـــان – الأردن.